وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مـذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهـــادة المـاستر

في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة

دراسة حالة مؤسسة مطاحن "مرمورة" هيليوبوليس - قالمة -

من إعداد الطلبة:

-بن مارس أكرم

-سمياوي سامية

تحت إشراف:

-د. خلف الله فهيمة

السنة الجامعية: 2021/2020

كلمة شكر

* في البداية، الشكر والحمد لله جل في علاه فإليه ينسب الفضل كله في إكمال والكمال يبقى لله وحده-هذا العمل.

* وبعد الحمد لله، فإننا نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة "خلف الله فهيمة" على كل التوجيهات والملاحظات والارشادات التي وجهتها لنا وجل مساعداتها، وكذا على صبرها طيلة إشرافها على هذه المذكرة رغم تعدد التزاماتها.

* كما نشكر جميع الأساتذة والزملاء الذين قدموا لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها، وإلى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته.

* كما نتوجه بخالص الشكر إلى جميع أساتذتنا الكرام بقسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات بجامعة 08 ماي 1945 على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا،

ودون أن ننسى إطارات المؤسسة المستقبلة مؤسسة مطاحن مرمورة لولاية قالمة.

الإهـــــــداء

بٰسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أهدي عملي هذا إلى من قال فيهما الرّحمٰن:

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا " الاسراء الآية (23)

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقّهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

الى **والدي العزيز** الذي تشقّقت يداه في سبيل رعايتي

إلى **أمّي الغالية** التي روتني بحبها وسقتني بعطفها وحمتني بدعائها

أدامكما الله تاج فوق رأسي

إلى كل أفراد أسرتي

حفظكم الله لي

إلى أرواح أجدادي رحمهم الله

إلى كل زملاء الدّراسة

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

ســـــامية

الإهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

والداي حفظهما الله وأدامهما لي

إلى من علمني أقف بثبات فوق أرض متحركة

أبي العزيز

إلى رمز الحب والحنان والعطاء

أمي الغالية

إلى إخوتي وأختي قرة عيني

إلى زميلتي سمياوي سامية

وإلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية الذين درسوني بجامعة 08 ماي 1945

الى زملاء الدراسة

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

أكـــرم

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الناتجة عن العولمة، وأثر برامج التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة، ومعرفة إذا كان أداؤها جيد أم لا، وإسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مؤسسة مطاحن مرمورة، وللإجابة عن الإشكالية التالية: كيف تساهم برامج التأهيل في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة لولاية قالمة ؟

معتمدين على المنهج التاريخي، والوصفي والتحليلي الموافق للجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وذلك بتحليل الميزانيات المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وبواسطة النسب المالية، أظهرت نتائج الدراسة إلى ضرورة تبني برامج التأهيل، وزيادة الاهتمام بالاستثمارات غير المادية أيضا، وفي الأخير تمكنا من تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة باستخدام أدوات التحليل المالي، وتبين لنا أن أدائها في تحسن مستمر بعد تبنيها لبرنامج التأهيل، حيث لاحظنا تزايد في رقم الأعمال نتيجة تحقيقها لمبيعات جيدة خلال الفترة (2014-2017).

الكلمات المفتاحية: التأهيل، برامج التأهيل، المؤسسة الاقتصادية، الأداء المالي، العولمة.

Le résumé :

L'étude vise à mettre en évidence l'importance de la qualification de l'entreprise économique algérienne sous des changements en cours dans l'environnement économique résultant de la mondialisation, et l'impact des programmes de la qualification sur la performance financière de l'entreprise, et de savoir si sa performance est bonne ou non, et de le projeter sur un entreprise algérienne représentée de l'entreprise des moulins Marmoura, et de répondre à la problématique suivante : Comment les programmes de qualification contribuent-ils à l'amélioration des performances financières de la Marmoura Mills Corporation de l'État de Guelma ?

En s'appuyant sur l'approche historique, descriptive et analytique correspondant à l'aspect théorique, et une approche d'étude de cas dans l'aspect pratique, en analysant les budgets financiers de l'entreprise à l'aide d'indicateurs d'équilibre financier, et au moyen de ratios financiers, les résultats des études a montré la nécessité d'adopter des programmes de la qualification et un intérêt croissant pour les investissements immatériels.

Enfin, nous avons pu évaluer la performance financière de l'entreprise des moulins Marmoura à l'aide d'outils d'analyse financière, et nous avons constaté que sa performance est en amélioration continue après son adoption du programme de qualification, où nous avons constaté une augmentation du nombre d'affaires en conséquence de réaliser de bonnes ventes au cours de la période (2014-2017).

Mots-clés : qualification, programmes de qualification, entreprise économique, performance financière, mondialisation

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهـــــــــرس

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	I
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	
تقديم	6
المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	7
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	7
1-تعريف المؤسسة الاقتصادية	7
2-خصائص المؤسسة الاقتصادية	8
3-مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية	9
4-الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية	13
المطلب الثاني: المؤسسة الجزائرية من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق	15
1-المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد المركزي	15
1-1-مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات (1963-1965)	15
1-2-مرحلة الشركات الوطنية (1965-1971)	15
1-3-المؤسسة الوطنية في مرحلة التسيير الاشتراكي (1971-1979)	16
2-المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق	16

فهرس المحتويات

2-1-مفهوم اقتصاد السوق	16
2-2-شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق	17
المطلب الثالث: التقنيات التسييرية الاستراتيجية التي تستعملها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اقتصاد السوق	18
1-الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	18
2-ديناميكية التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	21
3-نموذج التنمية الصناعية الجزائرية	22
المبحث الثاني: برامج التأهيل وسياسات تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية	22
المطلب الأول: تعريف التأهيل	22
1-تعريف عملية التأهيل	22
2-تعريف برامج التأهيل	23
المطلب الثاني: أهداف برامج التأهيل	23
1-أهداف التأهيل	23
1-1-أهداف برامج التأهيل على المستوى الكلي	23
1-2-أهداف برامج التأهيل على المستوى الوسطي	24
1-3-أهداف برامج التأهيل على المستوى الوحدوي (الجزئي)	24
2-الهيئات المختصة في تطبيق برامج التأهيل	24
2-1-المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية DGRI	24
2-2-اللجنة الوطنية للتنافسية CNCI	25
2-3-صندوق ترقية التنافسية FPCI	25
المطلب الثالث: مراحل تنفيذ برنامج التأهيل	25
المطلب الرابع: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية	27
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها	29
المطلب الأول: تعريف القدرة التنافسية	29
1-تعريف القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة	29

فهرس المحتويات

2-تعريف القدرة التنافسية على مستوى قطاع النشاط	30
3-تعريف القدرة التنافسية على المستوى الدولي	30
المطلب الثاني: مؤشرات القدرة التنافسية	30
1-مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة	30
1-1-مؤشر الربحية	30
2-1-مؤشر تكلفة تقديم الخدمة	31
3-1-مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل	31
4-1-مؤشر الحصة السوقية	31
2-مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى قطاع النشاط	31
1-2-مؤشرات التكاليف والإنتاجية.	31
2-2-مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي	32
3-2-مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	32
3-مؤشرات القدرة التنافسية على المستوى الدولي	33
المطلب الثالث: أهمية القدرة التنافسية	33
المطلب الرابع: مجالات وقيود التنافس	34
1-مجالات التنافس	34
2-القيود التنافسية	35
خلاصة	36
الفصل الثاني: الإطار النظري حول العولمة	
تقديم	38
المبحث الأول: ماهية العولمة	39
المطلب الأول: مفهوم العولمة	39
1-تعريف العولمة	39
1-1-لغة	39
1-2-اصطلاحا	39

فهرس المحتويات

2-خصائص العولمة	40
المطلب الثاني: نشأة العولمة	41
المطلب الثالث: أهداف العولمة	42
المطلب الرابع: أنواع العولمة	43
المبحث الثاني: أساسيات العولمة	44
المطلب الأول: عناصر العولمة	44
المطلب الثاني: أبعاد العولمة	45
المطلب الثالث: دوافع العولمة	47
المطلب الرابع: وسائل العولمة	48
المبحث الثالث: نتائج العولمة وتحدياتها	50
المطلب الأول: نتائج العولمة ومخاطرها	50
1-نتائج العولمة	50
2-مخاطر العولمة	50
المطلب الثاني: تحديات العولمة	51
المطلب الثالث: كيفية مواجهة تحديات العولمة	52
المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات العولمة	53
1-إيجابيات العولمة	53
2-سلبيات العولمة	55
خلاصة	57
الفصل الثالث: واقع برامج التأهيل وآثارها على الأداء المالي لمطاحن مرمورة	
تقديم	59
المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن مرمورة	60
المطلب الأول: المراحل التطورية لمؤسسة مطاحن مرمورة	60
المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	60
1-لمحة جغرافية وانتاجية	60

فهرس المحتويات

2-لمحة ديمغرافية	61
3-المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة وأهدافها	62
المطلب الثالث: الإطار والهيكل التنظيمي للمؤسسة	62
المطلب الرابع: المخطط التنموي لإعادة تأهيل مطاحن مرمورة	66
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة	74
المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة	74
المطلب الثاني: تحليل الميزانيات بواسطة مؤشرات التوازن المالي	79
1-حساب رأس المال العامل (FR)	79
2-حساب الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)	79
3-حساب الخزينة (TN)	80
المطلب الثالث: تحليل الميزانيات بواسطة النسب المالية	80
1-نسب الهيكلة المالية	81
1-1-حساب نسب هيكلة الأصول	81
1-2-حساب نسب هيكلة الخصوم	81
1-3-حساب نسب التمويل	82
2-تقييم سيولة مؤسسة مطاحن مرمورة	82
2-1-حساب نسبة السيولة العامة	83
2-2-حساب نسبة الخزينة الفورية	83
2-3-حساب نسبة الخزينة النسبية	83
3-تقييم مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة	83
3-1-عرض جداول حسابات النتائج	84
3-2-حساب مردودية النشاط	86
3-3-حساب المردودية الاقتصادية	86
3-4-حساب المردودية المالية	87
3-5-حساب أثر الرفع المالي	88

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج وفق الفرضيات	88
المطلب الأول: تفسير النتائج وفق الفرضية الأولى	88
المطلب الثاني: تفسير النتائج وفق الفرضية الثانية	89
المطلب الثالث: تفسير النتائج وفق الفرضية الثالثة	89
المطلب الرابع: تفسير النتائج وفق الفرضية الرابعة	89
خلاصة	90
الخاتمة	92
قائمة المراجع	94
الملاحق	100

قـــائمة الأشكـــال

الرقـم	العنــوان	الصفـحة
01	الأهداف الكبرى للتأهيل	**23**
02	الفروع التابعة لوزارة الصناعة والمناجم	**61**
03	تقسيم مديرية الوحدة	**63**
04	تقسيم مصلحة المحاسبة والمالية	**63**
05	تقسيم مصلحة الإنتاج	**64**
06	تقسيم مصلحة المشتريات والمخزونات	**64**
07	الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن مرمورة-هيليوبوليس-	**65**
08	التمثيل البياني لتغيرات الخزينة	**79**

قــائمة الجــداول

الرقم	العنــوان	الصفحة
01	المصطلحات التي أُطلقت على الشركات متعددة الجنسيات ومراحل النشاط المرافقة	13
02	حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة المحلية (1980-1989)	19
03	توزيع اليد العاملة حسب الفئة المهنية	61
04	توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط	62
05	وحدة الإنتاج هيليوبوليس	66
06	وحدة الإنتاج بوشقوف	66
07	المؤسسة	67
08	وحدة الإنتاج هيليوبوليس	67
09	وحدة الإنتاج بوشقوف	67
10	المؤسسة	68
11	وحدة الإنتاج هيليوبوليس	68
12	وحدة الإنتاج بوشقوف	68
13	المؤسسة	69
14	الاستثمارات غير المادية	69
15	ملخص تنفيذ خطة التنمية	70
16	المبالغ المخطط لها والمبالغ المقترضة من بنك بدر	72
17	التكلفة الإجمالية للمشروع	73
18	الميزانية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2014-2015)	73
19	الميزانية المفصلة لجانب الخصوم للفترة (2014-2015)	74
20	الميزانية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2016-2017)	75
21	الميزانية المفصلة لجانب الخصوم للفترة (2016-2017)	75
22	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	76
23	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	77
24	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	77
25	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	77
26	حساب FR	78
27	حساب BFR	78

قائمة الجداول

28	حساب TN	**79**
29	تطور نسب هيكلة الأصول للفترة (2014-2017)	**80**
30	تطور نسب هيكلة الخصوم للفترة (2014-2017)	**80**
31	حساب نسب التمويل	**81**
32	تطور نسبة السيولة العامة للفترة (2014-2017)	**81**
33	تطور نسبة الخزينة الفورية للفترة (2014-2017)	**82**
34	تطور نسبة الخزينة النسبية للفترة (2014-2017)	**82**
35	جدول حسابات النتائج للفترة (2014-2015)	**83**
36	جدول حسابات النتائج للفترة (2016-2017)	**84**
37	تطور مردودية النشاط للفترة (2014-2017)	**85**
38	تطور المردودية الاقتصادية الاجمالية للفترة (2014-2017)	**86**
39	تطور المردودية الاقتصادية الصافية للفترة (2014-2017)	**86**
40	تطور المردودية المالية للفترة (2014-2017)	**87**
41	تطور أثر الرفع المالي للفترة (2014-2017)	**87**

قـــــائمة الملاحـــــق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستثمارات المادية (المباني والمرفقات)	**100**
02	معدات الإنتاج ومعدات النقل	**101**
03	الاستثمارات غير المادية	**102**
04	ملخص تنفيذ خطة التنمية	**103**
05	المبالغ المخطط لها والمبالغ المقترضة من بنك بدر	**104**
06	التكلفة الاجمالية للمشروع	**105**
70	الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2014-2015)	**106**
08	الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم (2014-2015)	**107**
09	الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2016-2017)	**108**
10	الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم للفترة (2016-2017)	**109**
11	عرض جدول حسابات النتائج للفترة (2014-2015)	**110**
13-12	جدول حسابات النتائج للفترة (2016 -2017)	**112-111**

مقدمة

مقدمة عامة

مقدمة:

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات العالمية الجذرية والمتسارعة، فلقد أصبح العالم قرية صغيرة متنافسة، وذلك نتيجة لتحرير التجارة، وانتشار الثورة العلمية والتقنية الحديثة، بالإضافة الى اتساع مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية مما أدى الى بروز مصطلح العولمة، الذي أصبح مصطلح العصر الحالي، والذي يعتبر ظاهرة منتشرة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ونظرا لهذه التغيرات الحاصلة في العالم نتيجة العولمة فإنه من الواجب إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة الاقتصادية، والبحث عن طرق وأساليب جديدة وحديثة لتسيير كافة وظائفها، وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والجهود البشرية، فالمؤسسة الاقتصادية تعتبر من اهم ركائز الاقتصاد الوطني، وأساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أنها توفر للأفراد وللمجتمع مستوى معيشي أفضل وأحسن، مع تقديمها لخدمات ومنتجات مما تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

ولقد شهدت المؤسسة الاقتصادية نظامين: النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويعتمد على الإدارة التعاونية للاقتصاد، والنظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويرتكز على المنافسة وعلى خلق السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح.

وبذلك فمن البديهي على الجزائر أن تكون متأهبة للتعامل مع جميع التطورات والانفتاح في العالم، وأن تكون على استعداد لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، ولكي تستطيع الجزائر مواجهة المنافسة العالمية الشديدة ينبغي عليها أن تقوم بتحسين أنظمتها التسييرية وتطوير مؤسساتها الاقتصادية للتكيف مع محيطها، وذلك من خلال تأهيل مؤسساتها عن طريق تبني برامج التأهيل، وهذا بهدف زيادة قدرتها التنافسية محليا ودوليا، والنهوض بهذه المؤسسات والاستفادة منها.

إشكالية البحث:

استنادا على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي كما يلي:

كيف تساهم برامج التأهيل في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة لولاية قالمة ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المكملة والتي تتمثل في:

-ما لمقصود ببرامج التأهيل؟

-ماهي أهم البرامج المعتمدة لتأهيل مؤسسة مطاحن مرمورة؟

-هل استطاعت مؤسسة مطاحن مرمورة من مواكبة العولمة؟

-كيف أثر المخطط التنموي الذي استفادت منه مؤسسة مطاحن مرمورة على أدائها المالي؟

فرضيات البحث:

كإجابة مبدئية على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

-لبرامج التأهيل تأثير كبير على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة.

-برامج التأهيل التي اعتمدتها الجزائر لتأهيل مؤسسة مطاحن مرمورة لا تشمل كافة وظائف المؤسسة.

-تمكنت مؤسسة مطاحن مرمورة من مواكبة العولمة.

-مؤسسة مطاحن مرمورة تولي اهتماماتها للاستثمارات المادية أكثر من الاستثمارات غير المادية.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسة، اقتصرت حدود الدراسة فيما يلي:

الجانب المكاني: اقتصرت الدراسة على مؤسسة مطاحن مرمورة لولاية قالمة.

الجانب الزماني: لقد اقتصرت مدة الدراسة في 3 أيام بمؤسسة مطاحن مرمورة لولاية قالمة، تميزت بالاعتماد على ما تم جمعه من البيانات وذلك من خلال الوثائق والملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع، حيث ارتأينا تسليط الضوء على أهمية المؤسسة الاقتصادية باعتبارها ركيزة أي اقتصاد ووسيلة مهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأنه يستلزم تأهيلها كي تزيد من تنافسيتها وتواكب العولمة والتصدي لكافة التغيرات في البيئة الاقتصادية، بالإضافة الى ضمان استمرارية نشاطها.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة للوصول الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-ابراز مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

-الوقوف على مراحل انتقال المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق.

-ابراز مفهوم عملية التأهيل، وبرامج التأهيل وسياسات تطبيقها في لمؤسسة الاقتصادية.

-تسليط الضوء على مصطلح العولمة خصوصا في ظل التطورات العالمية المتسارعة.

-محاولة ابراز أهمية برامج التأهيل في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل العولمة.

مبررات البحث:

ان اختيار هذا الموضوع كان وراء جملة من المبررات والدوافع، أهمها تتمثل فيما يلي:

-انتشار استعمال مصطلح العولمة وتأثيره على جميع المؤسسات الاقتصادية.

-صلة الموضوع القوية بتخصص في ماستر (اقتصاد وتسيير المؤسسات).

-دور تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الرفع من قدرتها التنافسية في ظل زيادة شدة المنافسة في العالم الناتجة عن آثار العولمة.

-الأهمية المتزايدة الي توليها الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية، والباحثون للمؤسسة الاقتصادية واعتبارها ركيزة أساسية، ومن اهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-الميول الشخصي لهذا الموضوع.

-محاولة البحث عن الطرق والأساليب الكفيلة لمواجهة المنافسة العالمية وتحديات العولمة، واللحاق بركب التطور الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

احتل موضوع العولمة وكذا تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نصيبا كبيرا من الأبحاث والدراسات، تم فيها محاولة الإجابة عن إشكاليات مختلفة بوجهة نظر الباحثين، وبغرض تكوين منظومة معرفية ونظرية لتكون المرتكز في تحديد وتحليل دور تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمواجهة العولمة، تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة يمكن عرض أهمها كالآتي:

الدراسة الأولى: هي دراسة منجزة من طرف الباحث " إلياس غقال " قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر-بسكرة سنة 2016، والموسومة بـ "تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)" حيث حاول الباحث دراسة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالشراكة الأورو-جزائرية، وركز خصوصا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، وعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقام بإسقاط ذلك على مختلف برامج التأهيل المطبقة في الجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن نجاح عملية التأهيل في إطار البرامج المخصصة لها مرتبط بمصداقية التشخيص الاستراتيجي التي تعتمد على كفاءات، خبرات ومهارات المكلف بالتشخيص، وأن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة مرحلة انتقال المؤسسة من مستوى الى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها محليا ودوليا.

الدراسة الثانية: هي دراسة منجزة من طرف الباحثة " حنان جودي " قدمتها كأطروحة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة محمد خيضر-بسكرة سنة 2016، والموسومة بـ "استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي-دراسة حالة الجزائر"، حيث ركزت الباحثة على الابعاد النظرية لاستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقامت بإسقاط ذلك من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها ما يلي: أن الجزائر لجأت الى عدة إجراءات وتدابير في مجال دعم تنافسية المؤسسات وذلك استمرار للإصلاحات التي باشرتها منذ سنوات عديدة، وقد لجأت الى التأهيل كوسيلة فعالة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها.

الدراسة الثالثة: هي دراسة منجزه من طرف الباحثة "ابتسام بوشويط" قدمتها كمذكرة ماجستير في علوم التسيير بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2009 والموسومة بـ "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة تحليليه لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، ولقد حاولت الباحثة دراسة مختلف الجوانب النظرية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومراحلها وكذلك آليات تمويلها، وقامت بدراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن اهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

أن برامج التأهيل الثلاثة التالية: (البرنامج الوطني للمؤسسات الصناعية، البرنامج الأورو-جزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، تتقدم بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن اهداف برامج التأهيل، ونجد ذلك راجع لبعض الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل، وآجال تكوين الملفات التي تبدو طويلة خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية كشهادات الموافقة على تمويل مخطط التأهيل من طرف البنوك.

وبالنسبة لهذه الدراسة أو البحث، فيسعى الباحث من خلالها الربط بين برامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع التركيز على التحديات التي تفرضها العولمة وآثارها.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات:

لاحتواء الموضوع محل الدراسة، والتمكن من الإجابة عن التساؤلات المطروحة، وتبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها، كان من الواجب اللجوء الى مناهج مختلفة في معالجة الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

المنهج التاريخي: كوسيلة لتتبع مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية عامة ومراحل انتقال المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصة، وكذلك مراحل نشأة مصطلح العولمة.

المنهج الوصفي والتحليلي: كأسلوب مناسب لوصف وتحليل المفاهيم النظرية للمؤسسة الاقتصادية وبرامج تأهيلها، والقدرة التنافسية والعولمة.

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت ما يلي:

المسح المكتبي: من خلال الكتب والمتوفرة باللغة العربية والفرنسية، بالإضافة إلى المذكرات والرسائل والأطروحات، وكذلك المؤتمرات، الملتقيات والمطبوعات، المجلات ومواقع الانترنيت المتعلقة بالموضوع.

بالنسبة للإحصائيات فقد اعتمدنا على اجراء دراسة ميدانية حيث تم جمع الوثائق والملاحق المتعلقة بموضوع الدراسة.

هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها في ذلك ثلاثة فصول، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: بعنوان تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتطرقنا فيه الى ذكر ماهية المؤسسة الاقتصادية، وبرامج التأهيل وسياسات تطبيقها، بالإضافة إلى مفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها.

الفصل الثاني: تناول الإطار النظري حول العولمة، حيث تناولنا فيه ماهية العولمة، وأساسياتها (عناصرها، أبعادها، دوافعها ووسائلها)، وكذلك نتائج العولمة ومخاطرها، تحدياتها وكيفية مواجهتها، بالإضافة إلى إيجابيات العولمة وسلبياتها.

الفصل الثالث: حاولنا فيه التطرق الى واقع برامج التأهيل وآثارها على الأداء المالي لمطاحن مرمورة، ويتضمن هذا الفصل نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن مرمورة، وتقييم أدائها المالي، بالإضافة الى تحليل وتفسير النتائج وفق الفرضيات.

وأتممنا بحثنا في الأخير بخاتمة، حيث قمنا باستخلاص النتائج المتوصل اليها ووضع توصيات الدراسة.

الفصل الأول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تقديم:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والأداة الفعالة في أي اقتصاد، فهذا الأخير يعتمد عليها في حل المشاكل الاقتصادية وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية لقياس النشاط الاقتصادي لأي بلد، وفي ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي طرأت على التبادلات الدولية الناتجة عن العولمة أصبح من الضروري على الجزائر أن تقوم بتأهيل مؤسساتها الاقتصادية لكي تضمن استمراريتها، وتزيد من قدرتها التنافسية في سوق المنافسة، وذلك عن طريق تطبيق برامج التأهيل، وهذا من أجل تطوير المنتوج الوطني لكي يتطابق مع المواصفات التقنية العالمية، وجعل هذه المؤسسات في مستوى المؤسسات الدولية الناجحة لكي تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية عالية، ويمكن القول أن استمرار المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مرتبط بنجاعتها الحالية، وبمدى سرعتها على التفاعل مع محيطها سواء المحلي أو الدولي، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: برامج التأهيل وسياسات تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية ركيزة كل نشاط اقتصادي في أي دولة ولها دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي للبلد، وبذلك سيتم التطرق في هذا المبحث للإحاطة بمفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية والتركيز خاصة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المطلب الى مختلف التعاريف المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية ومراحل تطورها، والخصائص التي تتميز بها، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إليها.

1-تعريف المؤسسة الاقتصادية:

اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات، حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في الاقتصاد الاشتراكي الى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين لها الى إعطاء تعريفات مختلفة لها، حيث من الصعب أن نحيط في تعريف واحد معنى كلمة مثل المؤسسة، فهي مفهوم يتميز بالشمولية، ويمكن أن ينظر إليه من زوايا متعددة.[1]

-المؤسسة الاقتصادية هي منظمة اقتصادية ذات استقلالية، تتميز بأنها تتخذ القرارات المالية والإعلامية، والمادية والمتعلقة بالموارد البشرية، بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصادية ضمن نطاق مكاني وزماني.[2]

- المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية وبشرية، والتي تشكل مركزا مستقلا ماليا في صنع القرار، بحيث إدارة ومراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم رأس المال بين الشركاء، وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة.[3]

-المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.[4]

---

[1] رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2013، ص28.

[2] إيمان الحياري، تعريف المؤسسة الاقتصادية، نقلا عن الرابط:
https://mawdoo3.io/article/17833_%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9 (2021/05/19)

[3] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص29.

[4] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008، ص24.

-المؤسسة الاقتصادية هي شكل اقتصادي، وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد للتقسيم، بغية انتاج وسائل الإنتاج، أو انتاج سلع الاستهلاك، أو تقديم خدمات، وهي مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة فيما بينها، والمرتبطة أيضا بالبيئة الخارجية التي تعمل فيها.[1]

-المؤسسة هي وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج لتحصل في الأخير على السلع والخدمات لتصريفها في السوق.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن المؤسسة الاقتصادية هي وحدة اقتصادية تقوم على اندماج مجموعة من العوامل المادية والمالية والبشرية وكذلك العوامل الإعلامية، تقوم بتوجيهها بغرض إنتاج سلع وخدمات من أجل تحقيق أهدافها.

2-خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها:[3]

2-1-المؤسسة مركز للتحويل: إن المؤسسة هي ذلك المكان الذي يتم فيها تحويل الموارد والمتمثلة في (المدخلات) الى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات)، وتتمثل تلك الموارد في المواد الأولية، ورؤوس الأموال بالإضافة الى المعلومات والافراد.

2-2-المؤسسة مركز للتوزيع : تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الاموال المتأتية من بيع السلع والخدمات وذلك تحت اشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الاعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الانتاجية مثل الاجور التي توزع على العمال الاجراء، الأرباح ومداخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس اموالهم سابقا، مستحقات الايجار الخاص بالمقرات والمعدات الخاصة بالمؤسسة وكذلك الفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك تعويضا للأموال المقترضة، بالإضافة الى دفع مستحقات الموردين، وتسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

2-3-تعد المؤسسة نظاما اجتماعيا: لأنها خلية مكونة من أفراد واتجاهات وثقافة...الخ، في النسيج الصناعي حيث تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية، وترفع من القدرات والدخل القومي.[4]

2-4-المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: تتمثل القرارات الاقتصادية في الاختيارات المتعلقة باستعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، ذلك لان المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات، وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، أو طويلة الأجل)، وحسب درجة أهميتها سواء استراتيجية، تكتيكية، أو عملية ويترتب عن اتخاذ القرارات نتائج مختلفة، لذلك يجب مراعاة

[1] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016، ص4.

[3] غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص10،09، بالتصرف.

[4] عزيزة بن سمينة، اقتصاد المؤسسة الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص18.

المؤهلات، الأهداف، الموارد والبيئة باعتبارها عوامل تؤثر على عملية اتخاذ القرار، وهذا لكي تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرار السليم في ظل ضغط المنافسة، والمساهمين، والمستهلكين والأجراء.[1]

2-5-تعد المؤسسة نظاما تقنيا: لأن مسايرتها للتطور التكنولوجي يعتبر أولوية من أولويات المؤسسة الاقتصادية، فهي مسألة حيوية لها، وبما أنها ليست معزولة عن محيطها فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع القيام بمهامها في أحسن الظروف، أما إذا حدث عكس ذلك فإن عملياتها تتعرقل وأهدافها تضمحل.[2]

2-6-المؤسسة مركز للمخاطرة: إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حاله الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير، وضغط المنافسين، ومتطلبات الزبائن، ولهذا نجد بأن رأس مال المؤسسة يشارك فيه عده أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.[3]

2-7-للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة: من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات، أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها، وهي ذات ذمَة مالية مستقلة، ولها صفة اعتبارية، حيث تحمل إسما مستقلا وميزانية مستقلة، وحسابا مصرفيا.[4]

3-مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية:

3-1-قبل الثورة الصناعية:

3-1-1-مرحلة الإنتاج الأسري البسيط:

ظهر هذا النوع من الإنتاج لأول مرة 1000 سنه قبل الميلاد، في الشرق الأوسط في إطار تقسيم أولي للعمل بين الحرفيين والفلاحين، أي نتيجة ظهور المدن حيث سادت الحياة البسيطة منذ وجود الانسان حتى ظهور الثورة الصناعية، ولقد تميزت هذه الفترة بالركود والاكتفاء بالفلاحة، حيث اعتبر الانسان زراعة الأرض وتربية المواشي من أهم النشاطات لأنها كانت موردا لحياته، ولقد استعمل الانسان البدائي بعض الأدوات البسيطة التي كانت تنتجها كبار الأسر الذين أهلتهم في ذلك حنكتهم وتجربتهم في الحياة، وعادة ما تتم مبادلة هذه المنتوجات بالمقايضة لأنه لم تكن تعرف التجارة بعد آنذاك، حيث كانت المنتوجات اليدوية تصنع وفق طلبات معينة، ومن مميزات المجتمع البدائي سيطرة الاقطاعية، واستغلالها للأسر في الفلاحة، حيث كان كبير الأسرة هو صاحب السلطة، ومن أهم الحرف اليدوية السائدة في هذه المرحلة نجد: النجارة، الحدادة، والدباغة...الخ، ومع ازدياد عدد السكان وتجمع مختلف الأسر حول الأراضي

[1] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص11، بالتصرف.
[2] عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص18.
[3] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص12.
[4] عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص18.

الفلاحية تكونت المدن والتجمعات الحضرية، والتي كان لها انعكاسات في تحرير العمال من الحقول واستقلالهم في ممارسه بعض الحرف.[1]

3-1-2-مرحلة ظهور الوحدات الحرفية:

بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة في تكوين التجمعات الحضرية، وارتفاع الطلب على مختلف المنتوجات الحرفية من ملابس وأدوات الإنتاج، وظهور لأول مرة عمال بدون عمل أو بأعمال مستقلة أدى كل هذا الى تكوين ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل الإنتاج، تحت إشراف قدمائهم، وهكذا نشأت عدة ورشات حرفية للنجارة، الحدادة والنسيج...الخ، ورغم ان هذه الورشات كانت تخضع للكنيسة في تحديد الأجور والأسعار وذلك من أجل حمايه المستهلك، إلا أن هيمنتها بدأت تتلاشى مع التغيرات التي سبقت الثورة الفكرية والصناعية، مما أدى إلى ظهور اتجاه عام نحو التطور، ساعد على إضعاف نظام الوحدات الحرفية، إلا أنه لم يختفي نهائيا إلا بعد الثورة الصناعية، وقبل الوصول الى النظام الرأسمالي الصناعي الجديد، فقد ظهر نظام حرفي في منزلي يمول من طرف الرأسماليين التجاريين حيث اعتبر هذا النظام الجديد همزة ربط بين النظام الحرفي الجماعي ونظام الانتاج الرأسمالي، مع أنه قد عاصرهما أثناء انتشارهما في أوروبا خاصة.[2]

3-1-3-مرحلة الإنتاج الحرفي المنزلي:

لقد أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين كحلقة وسط بين المنتجين والمستهلكين إلى تحول هام في كيفية الإنتاج والتمويل، حيث وفروا للأسر المواد الاولية وأدوات العمل، ورؤوس الأموال، وبالتالي أصبحت الوحدات الحرفية الصغيرة مرغمة على التعامل مع هؤلاء التجار، حيث قاموا بجمع الأسر الريفية التي كانت على استعداد لزيادة دخلها بواسطة احتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة من أجل تغطية حاجاتها المتزايدة مع تطور التجمعات الحضرية، وتحسن ظروف المعيشة، ولقد كانت بداية نظام الانتاج الحرفي المنزلي ببريطانيا في مجال صناعة الصوف منذ القرن الثالث عشر لينتشر بقوة وليشمل عدة مجالات أخرى بين منتصف القرن 15، ومنتصف القرن 18.[3]

3-2-بعد الحرب العالمية:

3-2-1-مرحلة ظهور المانيفاكتورة(la manufacture) :

---

[1] مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية، نقلا عن الرابط:
https://intesar000.wordpress.com/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7-%EF%BB%B9-%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/ (2021/06/08)

[2] عطاالله ياسين، ظهور المؤسسة الاقتصادية وتطورها تاريخيا، نقلا عن الرابط:
http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/yacine/pro06.html(2021/06/08)

[3] مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، نقلا عن الموقع:
www.intesar000.wordpress.com(2021/06/08)

يعود ظهور المانيفاكتورة إلى تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج السابقة أي الإنتاج الحرفي المنزلي، وكذلك الآثار التي كانت للتجارة، وارتفاع الطلب من جهة وتطور المستوى الحضاري، وارتفاع عدد السكان من جهة أخرى، إضافة إلى الاستكشافات الجغرافية وآثارها على تراكم الثروة واستيراد المواد الأولية، مما أدى إلى ثراء طبقة التجار الذين امتلكوا أدوات الإنتاج، وقاموا على جمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد حتى يتمكنوا من مراقبتهم ويضمنوا الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج، هكذا ظهرت المصانع في شكلها الأولي أي "المانيفاكتورة" حيث أصبح صاحب المصنع هو صاحب السلطة، وكان للمانيفاكتورة شكلان:[1]

الشكل الأول: منشآت تجمع عدد من الحرفيين الذين كانوا يشتغلون بنفس الحرفة قبل ذلك.

الشكل الثاني: منشآت تضم مجموعة من الحرفيين لهم حرف مختلفة.

ومن بعض الامثلة عن المانيفاكتورة في أوروبا نجد المانيفاكتورة الملكية لصناعة الزرابي التي أسسها ملك فرنسا "هنري الرابع" مع بداية القرن 17، ومانيفاكتورة "ميسون" لصناعة السيراميك بألمانيا.

3-2-2-المؤسسة الصناعية الآلية (الحديثة):

يعود ظهور المؤسسات الصناعية الآلية مع بداية القرن 18 إلى ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من استكشافات علمية وتطور وسائل الإنتاج، واتساع الأسواق، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبه الجهاز المصرفي في التطور الاقتصادي، وظهرت أول هذه المؤسسات على شكل ورشات ومطاحن مائية، أما المصانع الأكثر تطورا فقد ظهرت في إنجلترا على يد "ريتشارد أوكوبغ" في مجال صناعة النسيج، وامتاز هذا النوع من المؤسسات باعتماده على وسائل عمل آلية ميكانيكية بدلا من وسائل العمل اليدوية التي اعتمدت عليها المانيفاكتورة، ويرجع الاقتصاديون نشوء وتطور هذه المؤسسات إلى ارتفاع مردوديتها وانخفاض التكاليف، وبالتالي تطبيقها لأسعار تنافسية.[2]

3-3-التكتلات والشركات متعددة الجنسيات:

3-3-1-التكتلات الاقتصادية أو الاحتكارية:

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها، خصوصا من قبل الدول المتقدمة، حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.[3]

---

[1] عطاالله ياسين، مرجع سبق ذكره، نقلا عن الموقع: www.cte.univ-setif.dz (2021/06/08)

[2] مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، نقلا عن الموقع:

www.intesar000.wordpress.com (2021/06/08).

[3] فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد/43، بغداد-العراق، 2011، ص174، نقلا عن الرابط:

https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/237/183 (2021/06/14)

بدأ عدد من التكتلات الاقتصادية يظهر بقوه على الساحة الاقتصادية الدولية، وتحاول دول كل تكتل التعاون فيما بينها لتصبح أقوى اقتصاديا لمواجهة التكتلات الأخرى، ويبقى من أهم التكتلات الإقليمية حاليا الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، زيادة على تكتلات أخرى أقل أهمية في إفريقيا وآسيا والعالم العربي، وتشير إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة أنه خلال الفترة (1990 - 1999) تم إنشاء حوالي 84 تكتل اقتصادي عبر مختلف مناطق العالم.[1]

3-3-2-الشركات متعددة الجنسيات: لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات بحيث لا يوجد تعريف واحد، لذلك قمنا باختيار التعريف التالي:[2]

لقد عرفها بعض الباحثين الاقتصاديين بأنها: "تلك الشركة التي تزاول نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن استراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة، والذي يقع عادة في دوله رأسمالية متقدمة"، وتتكون الشركة متعددة الجنسيات من شركه البلد الأصل وتدعى "الشركة الأم" وتتفرع عنها شركات متواجدة في الخارج تدعى "الفروع الأجنبية"، وتنشئ هذه الشركات فروعها الخارجية إما من خلال إنشاء مشاريع جديدة في الدول، أوعن طريق الاقتناء، أو الاندماج مع شركات من دول أخرى، وما يميز نسق عمل الشركات متعددة الجنسيات في الوقت الحاضر والمتنامي مع ظاهرة العولمة هو أن هذه الشركات اصبحت تعمل على تنظيم أنشطتها في شكل شبكة مترابطة فيما بينها، أي بين المركز وفروعه، وفيما بين الفروع بعضها البعض مع الإبقاء على الوظائف الحساسة على مستوى المركز.

إن فقهاء القانون وعلماء الاقتصاد قد اختلفوا في تحديد الجذور التاريخية للشركات متعددة الجنسيات، فيرى البعض بأنها ظاهرة حديثة تعود أصول نشأتها إلى مئة عام تقريبا، وذهب فريق آخر إلى القول بأنها تعود إلى نحو ما يقرب ستة آلاف عام، فتمتد إلى عصر التجار الاغريق والفينيقيين وسكان العراق القديم، أما الاستاذ "كلوزن" فيعتقد أن القرن الخامس عشر يمثل بداية ظهورها مستدلا بشركة "Foggers"، التي كانت تمارس أنشطتها في مناطق جغرافية متعددة من القارة الأوروبية، في حين يرى آخرون أن أصول هذه الكيانات ترجع إلى بداية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر.[3]

---

[1] علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر—بسكرة، الجزائر، 2017، ص26.

[2] ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية-دراسة حالة الجزائر-من الفترة (2000-2010)، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص ص7،8، بالتصرف.

[3] بوبطرخ نعيمة، الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام (غير منشورة)، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2010، ص38.

وهناك مصطلحات كثيرة ومتعددة أطلقت على الشركات المتعددة الجنسيات، مما جعل العديد من الباحثين يختلفون في تقديم تعريف واحد ومحدد لهذا النوع من الشركات والجدول التالي يوضح المصطلحات الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات.[1]

الجدول رقم (01): المصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات ومراحل النشاط المرافقة

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الأجنبية Les sociétés étrangères	وهو المصطلح الأكثر شمولية فهو يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج الأم بطريقة مباشرة او غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط إنتاجي أو تجاري.
الشركات متعددة الجنسيات Les firmes multinationales	يكفي أن ينتقل مستوى النشاط إلى بلدين أجنبيين.
الشركات عبر الوطنية Les firmes trans- nationales	نفس المصطلح السابق إلا أنه رفض استعماله من طرف الأمم المتحدة من أجل تفادي الآثار النفسية التي يمكن أن يتركها في شعوب الدول النامية.
الشركات متعددة الجنسيات الشمولية	يجب أن يشتمل نشاط هذه الشركات بالإضافة إلى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية، أن يشتمل أيضا على منتجات أخرى من غير المنتج الأصلي، ومن غير القطاع الأصل أيضا.
الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات Les firmes multinationales trans-continents	وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية من قارات مختلفة، وهي مرحله متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.
الشركات العالمية متعددة الجنسيات Les firmes multinationales mondiales	وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية في كل قارات العالم الخمس.
الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية Les firmes multinationales globales	وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس من هذا الكوكب، وكمثال على ذلك شركة كوكا كولا التي يصل نشاطها خاصة التسويقي إلى كل منطقه من كوكب الأرض.

المصدر: ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية-دراسة حالة الجزائر-من الفترة (2000-2010)، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 10.

[1] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص9، بالتصرف.

4-الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية:

لقد عرف الكاتب "بيرو" (Perrow)، الأهداف بأنها "تمثل المخرجات المحددة التي تضعها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها، وهذه الأهداف عبارة عن بيانات عامة لما يجب أن تفعله المؤسسة وهي سبب وجودها، وتعبر عن القيم التي يرتكز عليها هذا الوجود[1]، وبالتالي يسعى أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة، حسب طبيعة ونشاط المؤسسة، وتبقى هذه الأهداف مترابطة ومتداخلة فيما بينها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

4-1-الأهداف الاقتصادية:

من الأهداف الاقتصادية التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها: الربح، تحقيق متطلبات المجتمع، عقلنة الإنتاج.

4-2-الأهداف الاجتماعية: ضمان مستوى مقبول من الأجور، تحسين مستوى معيشة العمال، العمل على تغيير نمط استهلاك المجتمع، الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال، توفير تأمينات ومرافق للعمال.

4-3-الأهداف الثقافية والرياضية: وتتمثل فيما يلي:[3]

4-3-1-توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسة على توفير وسائل ترفيهية وثقافية لعمالها مثل المسرح، المكتبات والرحلات، وهذا بالنظر لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري، بما ينعكس على عمله وأدائه داخل المؤسسة.

4-3-2-تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: مع التطور السريع في المكننة والتسيير فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل واستغلالها بشكل جيد وعقلاني، كما أن عمالها القدامى يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا مما تضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج، والتوزيع وهو ما يدعى بالرسكلة.

4-3-3-تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة، ويتخلص من الملل وهي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل، والتحفيز ودفع الإنتاج والإنتاجية.

4-4-الأهداف التكنولوجية: من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة.[4]

[1] حسين حريم، إدارة المنظمات منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص76.

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص ص33،34.

[3] عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص21.

[4] غول فرحات، مرجع يبق ذكره، ص14.

4-5-الأهداف البيئية: وضع أنظمة خاصة للمحافظة على البيئة، وذلك باستخدام آليات لتصفية الغازات المنبعثة من الورشات، وتطبيق نظام الأيزو 14000، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية اليوم ملزمة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وإقليميا وعالميا.[1]

المطلب الثاني: المؤسسة الجزائرية من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على المراحل التي مرت بها المؤسسة الجزائرية لتتحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق.

1-المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد المركزي:

1-1-مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات (1963-1965): بعد مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم بهدف إحداث فراغ كبير يمكن ان يهز البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، قام العمال والفلاحون الجزائريون " تلقائيا" بتسيير الوحدات الإنتاجية حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، وبهذا طبق أسلوب التسيير الذاتي "تلقائيا"، وبعد ذلك أصدرت الحكومة نصوصا قانونية لإضفاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة، وعلى ذلك فإن تطبيق التسيير الذاتي وقوننته من طرف الدولة ظهر كنتيجة لوضعية سياسية-اجتماعية غامضة، وكانتصار للحركة الشعبية الراديكالية، فالتسيير الذاتي ليس من أفكار أحد ما، ولم يكن نتيجة لعمل مخطط، وكما يقول رئيس الدولة في تلك الفترة "أحمد بن بلة" أن: " التسيير الذاتي جاء إبداعا شعبيا ومن وحي الضرورة".[2]

ويعرف التسيير الذاتي بأنه: "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها"، وكان يتم تسيير المؤسسات في إطار هذا النظام بواسطة لجنة التسيير الذاتي التي يقوم العمال بانتخابها، ثم تقوم هذه الأخيرة باختيار رئيس لها من بينهم بشكل ديموقراطي وإلى جانب الرئيس هنالك المدير الذي يعين من خلال الوزارة الوصية، هذا ما أدى إلى حدوث تناقض في مضمون التسيير الذاتي، مما يدل على وجود تردد، في تطبيق مبدأ المركزية واللامركزية في عملية تسيير المؤسسات الاقتصادية.[3]

1-2-مرحلة الشركات الوطنية (1965-1971): إن الصعوبات التي واجهتها المؤسسات خلال التسيير الذاتي والتي لم تسمح لها بالتوسع جعل الدولة تفكر في تأسيس الشركات الوطنية، وذلك للحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فشرعت السلطة انطلاقا من سنة 1966 بإجراء تأميمات مكثفة للمناجم والبنوك والتأمين والعديد من الصناعات الأخرى، ولتسيير هذا أنشأت الدولة العديد من الشركات منها: الشركة الوطنية للمناجم "سوناريم" 1966، الشركة الوطنية لمواد البناء 1967، الشركة الوطنية للعربات والحافلات "سوناكوم" 1967، الشركة

[1] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص29، بالتصرف.

[3] حشماوي مختارية، تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص41، بالتصرف.

الوطنية للمصبرات 1966 وغيرها[1] ،فالتأميمات المتعلقة بالثروات الطبيعية تواصلت خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية سنة 1971. [2]

1-3-المؤسسة الوطنية في مرحلة التسيير الاشتراكي (1971-1979): إن الإطار القانوني للملكية العامة هو القاعدة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني لأن للملكية العامة دور أساسي في التنمية، جسد هذا الإطار القانوني الإيديولوجي للأملاك سيطرة الدولة بصفة كاملة عليها لكن بصورة متدرجة، عبر صدور سلسلة من قوانين تأميم وسائل الإنتاج الرئيسية وتحويل ملكيتها للدولة، بحيث غطت التأمينات مساحة واسعة معتبرة من وسائل الإنتاج الصناعية، والتجارية، والخدماتية، توجهت في تطورها عبر ذلك المسار لتأخذ شكل المؤسسة العامة الاشتراكية إلى جانب الملكية التقليدية السياسية، وأدى في نهاية المطاف إلى إدماج الأملاك العامة في الاقتصاد الوطني توّج بتوحيد الملكية العامة للدولة التي أصبحت تمثل المجموعة الوطنية، وكان نطاق الملكية العامة قبل توحيدها في المؤسسة الاشتراكية يتشكل من الأملاك الشاغرة، والأملاك المؤممة والشركات الوطنية التي أنشأتها الدولة.[3]

ولقد تبنت الجزائر الاشتراكية كوسيلة لتحقيق التنمية وتحسين ظروف الشعب الجزائري، والقضاء على التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، فالاشتراكية تتركز على نظام الإنتاج الاشتراكي الذي يقوم على التعاون بين كافة المنتجين وعلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف الرئيسي للاشتراكية هو النهوض بالطبقة العاملة، وكذلك تحسين ظروفها، بالإضافة إلى إشراكها في الإدارة والتسيير.[4]

2-المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق:

2-1-مفهوم اقتصاد السوق: إن اقتصاد السوق يمثل نبذا لاقتصاد الأوامر، ولكنه لا يعنى أن تترك الأمور بلا ضابط أو قيد، فاقتصاد السوق ليس –كما يدعي البعض أو يزعم مجرد ترك الأمور تجرى في أعنتها، أو كما يقال "دعه يعمل، دعه يمر"، السوق في الأساس ترك الحرية للأفراد والمشروعات في إطار قواعد عامة للسلوك متفق عليها، ولذلك فليس صحيحا الاعتقاد أن اقتصاد السوق هو إضعاف لدور الدولة، بل الحقيقة أن السوق لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي وتحدد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط، وتحول دون الخروج عن هذا الإطار، وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد التي تضعها، ويقوم نظام السوق على أساس الباعث الشخصي للأفراد والمشروعات فكل منها يبحث عن تحقيق مصالحه الشخصية، ولكنه في هذا السعى يحقق مصلحة الجماعة في توفير أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف[5] ، وبالتالي لم يعد مصطلح السوق يقصد به المكان الذي تباع فيه السلع

[1] المرجع نفسه، ص42.

[2] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، 2019، ص95، بالتصرف.

[3] محمود شحماط، قانون الخوصصة في الجزائر، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في القانون (غير منشورة)، كلية الحقوق-قسنطينة، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2007، ص ص29،30.

[4] حشماوي مختارية، مرجع سبق ذكره، ص43، بالتصرف.

[5] عادل أحمد حشيش وسوزى عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2001، ص ص652،653.

وتشترى، ولا يعني المراحل التي تمر بها السلع بين المنتج والمستهلك بل يقصد به الطريقة التي تتم بموجبها عمليات بيع السلع وشرائها وتحديد أسعارها، وباستخدام مصطلح السوق بهذا المعنى فإنه ينطبق على القرارات التي لا حصر لها، والتي يتخذها منتجوا السلعة الذين يخلقون العرض، ومستهلكوا السلعة الذين يخلقون الطلب، والتي تساهم في تحديد مستوى أسعار السلع، وبذلك ينطبق مصطلح السوق على القرارات التي تخص الإنتاج والاستهلاك التي تتخذها الأسر والأفراد وينجم عنها تعيين سعر السوق للسلعة.[1]

2-2-شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق: لقد اضطرت البلدان التي توجد في مرحلة انتقال إلى اقتصاديات سوقية إلى تنفيذ برامج استقرار اقتصادي على الصعيد الكلي في نفس الوقت التي كانت منهمكة في تغيرات ضخمة لمؤسساتها السياسية والاطارات النسقية لاقتصادياتها[2]، ولذلك فإن عملية الاصلاح الاقتصادي الهادفة إلى إقامة اقتصاد السوق تتضمن خمسة شروط أساسية وتتمثل فيما يلي:[3]

2-2-1-تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وذلك عن طريق محو السيولات النقدية الفائضة بواسطة بيع السكنات والسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى مراقبة العملة من خلال معدلات الفائدة وإعادة التمويل الاحتياطي، والتحكم في الاجور وتخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الاستثمارات والاعانات، وكذلك علاج المديونية الخارجية ومحو مشكلة ندرة السلع.

2-2-2-تحرير الاقتصاد: وذلك من خلال تحرير الاسعار والتبادلات الداخلية والخارجية وكذلك تحرير حركة رؤوس الأموال من الداخل والخارج، ومحو الاعانات والاعفاءات للمؤسسات، بالإضافة الى فتح المجال للاستثمار الأجنبي، ووضع نظام مصرفي يسمح للعملة الوطنية بأن تصبح قابلة للصرف على الأقل على المستوى الداخلي، وتقديم كل التسهيلات لدخول رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك القضاء على احتكار الدولة للاقتصاد وهذا من أجل السماح للمنافسة أن تلعب دورها.

2-2-3-الخوصصة: ترى وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة بالجزائر على أن الخوصصة هي وسيلة للضبط الكلي للاقتصاد الوطني، وتعرفها بأنها: "تعني النقل الكلي أو الجزئي للملكية، أو لمراقبة تسيير مؤسسات القطاع العام إلى

[1] مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 2008، ص59، بالتصرف.

[2] نادر ادريس التل، اقتصاديات انتقالية دراسات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، دار الكتاب الحديث للنشر التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص1.

[3] صبرينة رماش، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (نظرة سوسيولوجية تحليلية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، الجزائر،2015، ص ص676، 677، بالتصرف، نقلا عن الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/90222 (2021/06/22)

القطاع الخاص"، وتضيف كذلك بأن "الخوصصة تعني أيضا وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي مناسب لتنمية القطاع الخاص وقوانين السوق.[1]

2-2-4-وضع إطار مؤسساتي: إن اقتصاد السوق لا يمكن أن يطور مبادئه إلا في إطار مؤسسات ضرورية لتشغيله والمتمثلة في: النظام المصرفي، السوق النقدي، والسوق المالي، وخلق سوق حقيقي للعمل، بالإضافة إلى وضع تشريعات خاصة بالمؤسسات كالعقود وقانون الإفلاس، وقانون المنافسة، وكذلك وضع نظام جبائي فعال على المؤسسات وعلى الخواص.[2]

2-2-5-إعادة تنشيط الاقتصاد وإعادة بعثه: وذلك من أجل الوصول إلى معايير اقتصاد السوق، فعلى المستوى الكلي ينبغي التقليص من حصة الصناعة والفلاحة، تخفيض المناصب الإدارية وتطوير وبصفة معتبرة الخدمات التجارية، كذلك يجب خلق نسيج صناعي متعدد، وإعادة تنشيط أو بعث التبادلات التجارية، أما على المستوى الجزئي فيجب أن يعاد النظر في تخصص المؤسسات.[3]

المطلب الثالث: التقنيات التسييرية الاستراتيجية التي تستعملها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في اقتصاد السوق

لقد اتبعت الجزائر تقنيات تسييرية واستراتيجية في ظل انتقالها الى اقتصاد السوق، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب لأهم الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى ديناميكية التغيير التي انتهجتها هذه الأخيرة، ونموذج التنمية الصناعية الجزائرية.

1-الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

1-1-الإصلاحات قبل 1988: بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في وضعية أقل ما يقال عنها أنها أزمة متعددة الأوجه سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وغيرها، ولذلك توجب على المسؤولين آنذاك البحث عن الطرق التي تسمح للجزائر بالخروج من هذه الازمة تدريجيا، ثم الدخول في تنمية اقتصادية شاملة.[4]

ولقد انقسمت عملية التنمية إلى مرحلتين هامتين:[5]

1-1-1-مرحلة التصحيح الهيكلي الأول: تمتد هذه المرحلة من نهاية الستينات إلى نهاية السبعينات، وتتميز بوجود ثلاث مخططات إنمائية، فالمخطط الأول كان المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وهذا المخطط جاء بعد المخطط

[1] غرداين عبد الواحد، خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص17، بالتصرف.

[2] صبرينة رماش، مرجع سبق ذكره، ص677، بالتصرف.

[3] المرجع نفسه، ص677.

[4] بوشقيفة حميد، الوظيفي التسويقية في المؤسسات الجزائرية-واقع وآفاق-دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة-تيارت ALFET، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إدارة الاعمال (غير منشورة)، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015، ص93، بالتصرف.

[5] المرجع نفسه، ص95، بالتصرف.

التجريبي الثلاثي (1967-1968)، من أجل الانطلاق في إنشاء جزء كبير من المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، أما المخطط الثاني فيسمى بالمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حيث تم الاهتمام بالصناعة بالإضافة إلى إنشاء المشاريع المتبقية من المخطط الرباعي الأول، وإنشاء مشاريع جديدة.

ولقد لوحظ عند نهاية السبعينات أن الاقتصاد مازال يعاني من عدة فجوات، ونقائص واختلافات داخلية.

1-1-2-مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني: لقد حضيت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التابعة للقطاع العام في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات (المخطط الخماسي الأول 1980-1984، والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989) ببرامج استثمارية معتبرة، فلقد تم رصد مبلغ 03 مليارات دينار جزائري خلال المخطط الخماسي الأول، و5,5 مليار دينار جزائري خلال المخطط الخماسي الثاني، والجدول يوضح لنا حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة المحلية للفترة (1980-1989).[1]

الجدول رقم (02): حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة المحلية للفترة (1980-1989)

المخططات	الصناعية	المحلية	%من المجموع
1980-1984	154,9 مليار دج	3 مليار دج	02
1985-1989	174,2 مليار دج	5,5 مليار دج	3,3
المجموع	329,1 مليار دج	8,5 مليار دج	5,2

المصدر: عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص72.

1-2-الإصلاحات بعد 1988: لقد جاءت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خاصة التي أعلن عنها في بداية 1988 من أجل تحقيق التغيير الجذري للمجتمع الجزائري حتى يستطيع مواكبة التغيير التي مست الموارد المالية للجزائر خاصة مع أزمة انخفاض أسعار البترول 1986، وكذلك الاتجاه العام الدولي نحو الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي من جهة، ومحاولة إرساء الوسائل العلمية والتقنية الخاصة بتسيير المؤسسات بعد تحريرها ماليا، ودخولها مرحلة الاعتماد على النفس من جهة.[2]

1-2-1-إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات:

أ-إعادة الهيكلة: بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات بسبب الاختلالات المتعددة في الاستثمار والاستغلال، وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات الجزائرية، التي أدت إلى عدم فعالية وكفاءة القطاع العمومي، فاتجهت الدولة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج.[3]

[1] عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص71، بالتصرف.

[2] بوشقيفة حميد، مرجع سبق ذكره، ص97.

[3] المرجع نفسه، ص98.

ب-إعادة الهيكلة العضوية: جاءت مرحلة إعادة الهيكلة العضوية اعتبارا من سنة 1980 من أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية الاقتصادية مع تحقيق معايير الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والربحية، وكبديل للعمل المنظم عبر خطط اقتصادية واجتماعية خماسية بعد الفجوة التي عرفتها مسيرة التنمية الوطنية بين سنتي 1980/1978.[1]

ج-إعادة الهيكلة المالية: انطلقت فكرة إعادة الهيكلة المالية بداية من سنة 1983، وتمثلت في تطهير الوضعية المالية وإعادة النظر في هيكلة المؤسسة العمومية، بغية تأمين التوازن المالي للمؤسسة حتى تضمن استمراريتها عن طريق إعادة الهيكلة الديون بإعادة برمجة مستحقي الفوائد والديون بين المؤسسات.[2]

د-استقلالية المؤسسات العمومية: ويتمثل ذلك في القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988، الذي يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية في تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير وحرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها، وإمكانية تحقيق استثمارات دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط.[3]

هـ-التطهير المالي: يعرف التطهير المالي بأنه: "عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها كيان مالي متوازن"، ويقصد بالتوازن المالي للمؤسسة هو إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها، وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بموارد طويلة أو متوسطة الأجل، والأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة، وتوفير السيولة النقدية الكافية، وعليه فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط التوازن المالي لميزانيات المؤسسات بغرض إعانتها والنهوض بها.[4]

و-التعديل الهيكلي والخوصصة: لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي لحماية اقتصادها من الانهيار، حيث وصل إلى وضع جد متدهور، وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية فقد بلغت 25,72 مليار دولار، وبلغت الديون 82,2% من مجمل الصادرات الوطنية سنة 1993 لتصل إلى 100% في بداية 1994، وبسبب هذه الوضعية الخطيرة التي عرفتها الجزائر فإنها لم تتردد في قبول شروط صندوق النقد الدولي للقيام ببرامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية المرافقة، فشرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية وهو الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، والمنافسة والانفتاح الاقتصادي.[5]

---

[1] زغودي عمر وخضراوي الهادي، أجهزة تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، الجزائر، 2019، ص217، بالتصرف، نقلا عن الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108165 (2021/07/21)

[2] المرجع نفسه، ص218.

[3] بوشقيفة حميد، مرجع سبق ذكره، ص100.

[4] عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص73.

[5] بوشقيفة حميد، مرجع سبق ذكره، ص102.

-برامج التعديل الهيكلي: ويحتوي على مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: برنامج الاستقرار أو التثبيت (من 01 ماي 1994 إلى 30 أفريل 1995): صرح صندوق النقد الدولي بموافقته على اتفاق التثبيت في ماي 1994، بحيث أكد قبوله بمحتوى برنامج التثبيت بعد أن حدد مساندته المالية المقدرة بـ 731,5 مليون دولار لتدعيم البرنامج الحامل لفترة سنة من الإصلاحات بالإضافة إلى منحه قرضا آنيا يقدر بـ 1 مليار دولار لدعم برامج التعديل الهيكلي الذي يلي برنامج التثبيت، ومن ناحية أخرى قدم الصندوق 1,250 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات تقدر فترة سدادها بـ 5 سنوات، ثلاث منها معفاة من دفع خدماتها، وكذلك سمح الاتفاق بتوافد مبالغ مالية أخرى من قبل هيئات مالية أخرى كالبنك الدولي.

المرحلة الثانية: برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998): لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

-فيما يخص النمو الاقتصادي فقد بلغ الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4,3%.

-تمكن هذا البرنامج من تحقيق تمويلات استثنائية بلغت 16 مليار دولار مضاف إليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2,6 مليار دولار لفترة 1994-1998.

-انخفاض فوائد الديون الخارجية.

-ارتفاع احتياطات الصرف.

-انتعاش فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية.

-انخفاض معدل التضخم.

الخصخصة: تظهر الخصخصة كنقل لمساهمات الأغلبية التي تمتلكها الدولة في المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، وذلك إما باستبدال السندات بتنازلات دون قيود أو شروط أو رفع لرأس المال، أو الانفتاح على الاستثمار الأجنبي مع احترام القوانين المطبقة عليه.[3]

2-ديناميكية التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، وحتى تستطيع مواجهة الصعوبات والمرور إلى اقتصاد السوق ينبغي عليها اعداد وتنفيذ خطة اعادة الهيكلة للقضاء على الاختلالات الداخلية فيها، وبذلك يمكن التمييز بين نوعين من خطط التصحيح ذات المحتوى الاستراتيجي، فالخطة الأولى تتمثل في خطة تصحيح المؤسسات التي تعتبر ذات كفاءة ولها نتائج مقبولة ولكنها تتوقع مشاكل تستوجب تعديلات داخلية، أما الخطة الثانية فهي تصحيح المؤسسات التي تكون في أزمة، وخطة التصحيح تهدف إلى القيام بتموقع استراتيجي ومراجعة إجراءات وأدوات التسيير والتكيف مع المحيط وتطبيق تعديلات في

[1] دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، ص119، بالتصرف، نقلا عن الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59999 (2021/07/01).

[2] بوشقيفة حميد، مرجع سبق ذكره، ص109.

[3] غرداين عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص16، بالتصرف.

المستقبل، بالإضافة إلى القضاء على التكاليف الزائدة وتخفيض العمال، والتنازل عن الاستثمارات، وكذلك تطبيق التسويق.[1]

3-نموذج التنمية الصناعية الجزائرية: لإعادة بعث الصناعة العمومية تم تنفيذ مخطط إعادة هيكلة تقنية للقطاع الصناعي العمومي، عن طريق إنشاء مجمعات صناعية عمومية حسب النمط التالي:[2]

-شركة أم تهتم بالتنسيق الاستراتيجي والمالي للفروع التابعة لها بالاعتماد على أدوات تقنية ولوجيستيكية.

-شركات فرعية مستقلة مسؤولة عن الإنتاج والتوزيع، ذات رأسمال مفتوح جزئيا أو كليا.

إن برنامج التنمية في الجزائر يتشابه مع نظيره في الاتحاد السوفياتي-سابقا-انصب الاهتمام على إقامة القاعدة المادية أكثر من الاهتمام بالتحولات السوسيو اقتصادية والسوسيو سياسية التي تحدد نمط التنمية لمجموع العمال.[3]

بصفة عامة فإن هدف التنمية الجزائرية كان يتمثل في تحطيم قيود التبعية للخارج عبر إرساء تمفصلاتها الداخلية، يفسر ذلك اتجاهاتها إلى المشاريع الكبيرة في ميدان البتروكيمياء، وصناعة الصلب، وكان الهدف من ذلك بناء اقتصاد وطني مستقل من خلاله يتم قطع مختلف علاقات التبعية مع الخارج.[4]

المبحث الثاني: برامج التأهيل وسياسات تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية ركيزة الاقتصاد الوطني، ونظرا للعراقيل والتحديات الموجودة في محيطها توجب تأهيلها لجعلها قادرة على المنافسة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، وفي هذا المبحث سيتم التطرق لتعريف التأهيل وأهدافه، بالإضافة إلى الهيئات المختصة في تطبيق برامج التأهيل، ومراحل تنفيذ هذه البرامج، ومتطلبات نجاحها في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التأهيل

سيتم التناول في هذا المطلب تعريف عملية التأهيل وتعريف برنامج التأهيل، وهذا ما سيساعد على التفرقة بين هذين المصطلحين.

1-تعريف عملية التأهيل:

التأهيل هو عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث انها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغير في الأفكار والسياسات، والقوانين والمفاهيم والإجراءات، وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج.[5]

---

[1] صبرينة رماش، مرجع سبق ذكره، ص ص680،681، بالتصرف.

[2] تباتي رزيقة وروابحية عيسى، إشكالية تنمية الصناعة العمومية في الجزائر-دراسة تحليلية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، الجزائر، 2017، ص30، نقلا عن الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35122 (2021/07/01).

[3] صبرينة رماش، مرجع سبق ذكره، ص683.

[4] المرجع نفسه، ص685.

[5] عليواش أمين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

2-تعريف برنامج التأهيل:

هو عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال، وذلك لتسهيل اندماجها في الاقتصاد الدولي الجديد، والتكيف مع جميع التغيرات وتعتبر برامج التأهيل تتويجا لمسار من التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بداية من عمليات إعادة الهيكلة، وانتهاء بالمشروع في عمليات الخوصصة وتشجيع الاستثمار الخاص.[1]

المطلب الثاني: أهداف برامج التأهيل

في هذا المطلب سيتم التطرق لأهداف عملية التأهيل على المستوى الكلي وعلى المستوى الوسطي، والمستوى الوحدوي، بالإضافة إلى الهيئات المختصة في تطبيق برامج التأهيل.

1-أهداف التأهيل: إن برامج التأهيل تهدف إلى دعم ديناميكية إعادة الهيكلة والتنافسية والاندماج، ونمو الصناعات والاستخدام، وكذلك لتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية من أجل تحرير التبادلات التجارية والانفتاح على الأسواق، والشكل رقم (01) يلخص أهداف التأهيل وكذلك التداخلات بين أهم المركبات.[2]

الشكل رقم (01): الأهداف الكبرى للتأهيل

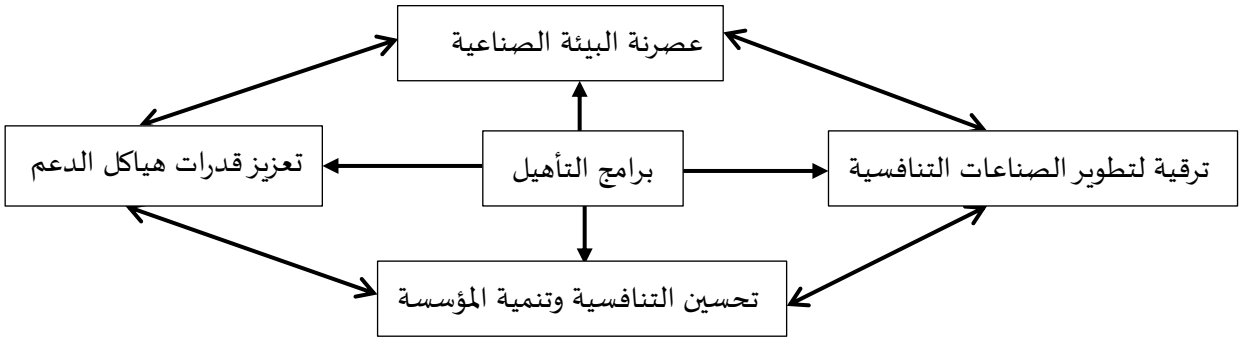

المصدر: عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2009، ص 151.

[1] بلال شيخي وآخرون، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، الجزائر، ص 07، بالتصرف.

[2] عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2009، ص 151، بالتصرف.

1-1-أهداف برامج التأهيل على المستوى الكلي: يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في: [1]

- إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي.
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي.
- إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.
- إعداد برنامج للتحسين والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات.

1-2-أهداف برامج التأهيل على المستوى الوسطي: إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهونا بمدى قدرة هياكل الأطراف المساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ وذلك من أجل ضمان وترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، ومنه نجد بأن الهدف من برنامج التأهيل على المستوى الوسطي، هو دعم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة الاقتصادية بما يؤدي إلى تحسين وزيادة المنافسة بين المؤسسات.[2]

1-3-أهداف برامج التأهيل على المستوى الوحدوي (الجزئي): إن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة أن تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج، وما على الدولة إلا مساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة ببرنامج التأهيل، ويمكن تلخيص أهداف التأهيل فيما يلي: [3]

- تحسين تسيير المؤسسة.
- تحسين تنافسية المؤسسات.
- مساهمة المؤسسة في توفير مناصب الشغل.

2-الهيئات المختصة في تطبيق برامج التأهيل: تتمثل الهيئات التي تشرف على تنفيذ برنامج التأهيل في:[4]

2-1-المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية DGRI: إن هذه المديرية تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل ومن مهامها تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل وكذلك وضع برنامج إعلامي تحسسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج بالإضافة إلى تطوير وترقية برنامج لتكوين

[1] بلال شيخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2016، ص 99، بالتصرف.

[3] بلال شيخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4] غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة-الوادي-غرداية)، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2016، ص ص 121، 122، بالتصرف.

الأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل، واقتراح تعديلات فيما يخص القانون المنظم للمؤسسات، والذي له علاقة مباشرة بإصلاحها.

2-2-اللجنة الوطنية للتنافسيةCNCI : يرأس هذه اللجنة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتضم العديد من ممثلي الوزارات والتي من أهمها ممثل عن وزارة المالية، ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات، ممثل عن وزارة التجارة، ممثل عن وزارة الخارجية، وكذلك ممثلي النقابات وأرباب العمل...الخ، ومن مهام هذه اللجنة إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات بعد دراستها.

2-3-صندوق ترقية التنافسية FPCI: لقد تم إنشاؤه بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، وذلك بهدف تمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين والمتمثلة في مساعدات للمؤسسات، ومساعدات لهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين جودة منتوجاتها وخدماتها.

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ برنامج التأهيل

حتى تستفيد المؤسسات من الدعم المالي لتنفيذ برنامج التأهيل، فإنها تتبع المراحل الآتية: [1]

1-مراحل الحصول على المساعدة المالية لصندوق الترقية التنافسية الصناعية:

المرحلة الأولى: وتتمثل في الإنجاز الذي يقوم به مكتب الاستشارة الخارجية، الذي تختاره المؤسسة بحرية لدراسة حول التشخيص الاستراتيجي الإجمالي، ولمخطط تأهيل المؤسسة، كما أن هذه الدراسة ترفق بطلب الدعم المالي من صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهذا بعد استفتاء المؤسسة للقواعد والمراحل التي حددتها اللجنة الوطنية التنافسية الصناعية.

المرحلة الثانية: بعد موافقة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، فإن تنفيذ العمليات المادية وغير المادية المحددة في مخطط التأهيل تحقق للمؤسسة أن تستفيد من المساعدة المالية حسب الخيارين التاليين:

- تقسم المساعدة إلى 03 شرائح: الشريحة الثالثة تتحصل عليها المؤسسة بعد تنفيذ مخطط التأهيل، وهذا في مدة لا تتجاوز عامين بعد موافقة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

- المساعدة المالية تقدم مرة واحدة وهذا بعد الانتهاء من تنفيذ مخطط التأهيل في مدة عامين، في الحالة الاستثنائية يمكن أن تمدد اللجنة مدة التنفيذ بعام لانتهاء من إنجاز البرنامج.

ملف طلب المساعدة المالية من صندوق ترقية التنافسية الصناعية يوجه إلى الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وبعد وصوله إلى الأمانة تقوم بمراقبة شروط قبول الاستفادة.

في حالة قبول ملف المؤسسة، تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي لمخطط التأهيل، والشروط الأساسية التي يتم التحقق منها هي: [2]

[1] عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص ص 188، 189.

[2] المرجع نفسه، ص 190.

- لإنجاز الاستثمارات المادية، يتم عرض مخطط التمويل.
- سلامة المعلومات المحاسبية المصادقة من طرف خبير محاسبي.
- المساهمة الموجبة لمخطط التأهيل في:
  - تنافسية ومكاسب، وإنتاجية المؤسسة.
  - الموقع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة في السوق.

يتم تقديم ملف التقييم المقبول إلى اللجنة الوطنية للتنافسية مرفوق بالقرار.

2-قرارات اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:

تفحص اللجنة الوطنية (CNCI) ملف التقييم الذي تقدمه الأمانة التقنية، وتتخذ إحدى القرارات الآتية:[1]

- الموافقة على تقديم الدعم المطلوب.
- طلب التعمق في الملف، ويتم إعادته إلى اللجنة مرة أخرى.
- رفض الملف.

في حالة قبول الملف يتم إمضاء اتفاقية بين المؤسسة ووزارة الصناعة، حيث تحدد الاتفاقية حقوق وواجبات الطرفين وتحدد أيضا العمليات المقبولة، وطرق دفع الدعم المالي، أما في حالة التأجيل، يتم إعادة الملف إلى المؤسسة لتقوم بالدراسة التكميلية، ويتم إعادة الملف مرة ثانية إلى الأمانة العامة لتقوم بفحصه مرة أخرى، أما في حالة رفض الطلب، فإن المؤسسة تعلم عن ذلك.[2]

3-إنجاز ومتابعة برنامج التأهيل: تحقيق ومتابعة عملية التأهيل من خلال الإجراءات التالية:[3]

3-1-منح وصرف المساعدات المالية: من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية كما يلي:

- المساعدة بـ 70% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي الشامل، ووضع مخطط التأهيل في حدود 30 مليون دينار.
- المساهمة بـ 15% من الاستثمارات المادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة.
- المساهمة بـ 10% من الاستثمارات المادية الممولة بالقرض.
- المساهمة بـ 50% من الاستثمارات الغير مادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم).

3-2-مدة الإنجاز: إن الاستثمارات التي تخص المساعدات المالية يجب أن تحقق في أجل أقصاه سنتين، ويمكن تمديد لسنة أخرى بطلب من المؤسسة.

3-3-صرف المساعدات المالية: حيث أن المساعدات المالية المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي ووضع خطة التأهيل يتم منحها بعد الموافقة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، أما المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات لا تتم إلا بعد تحقيق العمليات المبرمجة.

---

[1] المرجع نفسه، ص190.

[2] المرجع نفسه، ص 191.

[3] عبد القادر رقراق، مرجع سبق ذكره، ص 160.

4-3-متابعة منح المساعدات المالية: عند صرف المساعدات المالية وفحص الوثائق التبريرية يمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالتأكد المادي والفعلي من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الرابع: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية

لقد رأينا فيما سبق مراحل تنفيذ برنامج التأهيل إلا أنه لابد من توفر مجموعة المتطلبات لعملية التأهيل وهي كما يلي: [1]

1-التخطيط الاستراتيجي: يقصد به تحضير الاستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردودتها، حيث يعتبر عملية تجديد نظامي فهو يوفر للمؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية بحيث تسمح لها بعرض خطة عمل في الأجل الطويل، ويسمح التخطيط الاستراتيجي للإدارة بتحديد ودراسة مختلف العوامل الرئيسية سواء الداخلية أو الخارجية المؤثرة على المؤسسة، ويهدف أيضا إلى تحسين المردودية التنظيمية للمؤسسات.

2-التسويق: يعرف التسويق بأنه نشاط كلي يشتمل على مجموعة من الأنشطة التي تتفاعل مع بعضها البعض، وهي تخطيط المنتجات، التسعير، والتوزيع والترويج من أجل تقديم السلع والخدمات التي تحقق اشباعات مرضية لحاجات العملاء من المستهلكين والمشترين الصناعيين الحاليين والمرتقبين.[2]

وبذلك فعلى المؤسسة أن تقوم ببناء أجهزة قوية من أجل تسويق منتجاتها من خلال وضع سياسات تسويقية مناسبة لظروف المستهلك، وهذا عن طريق تحسين وتطوير منتجاتها من أجل ضمان تسويقها والاهتمام بالدعاية والإعلان، بالإضافة إلى العمل على تنشيط مبيعات المؤسسة في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية.[3]

3-تأهيل الموارد البشرية: يجب أن ينصب على ما يلي: [4]

- اعتماد المقاربات الحديثة في تسيير الموارد البشرية.
- تحديث منظومة التكوين.
- إحداث آليات لدعم منظومة الرقابة والتقييم.
- الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة.
- ترشيد الهياكل الإدارية ودعم اللامركزية.

4-العمل بمعايير وقياسات النوعية: حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحسين قدرتها التنافسية والارتقاء إلى مستوى المؤسسات الناجحة يجب أن تلتزم بمواصفات قياسية معينة، تخص مواصفات السلع والخدمات، بحيث لا

---

[1] بلال شيخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص08، بالتصرف.

[2] محمد الناجي الجعفري، التسويق، سلسلة الكتاب الجامعي كلية ودمني الأهلية الجامعية، السودان، الطبعة الثانية، 1998، ص 12.

[3] بلال شيخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص08، بالتصرف.

[4] مديحة بخوش، دور تأهيل الموارد البشرية في تأهيل الاقتصاد خدمة لمتطلبات التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد السادس، الجزائر، 2017، ص 83، نقلا عن الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81915?fbclid=IwAR3IiXBYJ9J6I12D3vK0tpEvZkPavpZfGbRX9HFNeM99GI8OB-g53LAcOxI (09/07/2021).

يمكن لأي مؤسسة اقتصادية أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة ومواد التعبئة والتغليف.[1]

5-إستراتجية التجديد التكنولوجي: التجديد التكنولوجي هو تجسيد الأفكار والمعارف التكنولوجية الجديدة المستخلصة من عملية البحث والتطوير على مختلف الجوانب المرتبطة بالمؤسسات وذلك من ناحية المنتجات، الأساليب والتقنيات الإنتاجية، وحتى الأسواق.[2]

و الاستراتيجية هي الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى الوصول إلى الأهداف مع مراعاة للفرص والتهديدات الموجودة في البيئة الخارجية، وكذلك الموارد المتاحة، ومنه فاستراتيجية التجديد التكنولوجي تعتبر الموجه الأساسي لأنشطة المؤسسة، وفي نفس الوقت تكون لهذه الأخيرة استراتيجيات لأنشطتها ومهامها الوظيفية المتنوعة كالتسويق والإنتاج والمالية، وكذلك البحث و التطوير...الخ، ويجب أن تكون للمؤسسة استراتيجية للتجديد تستطيع من خلالها التصدي لتحديات البيئة الخارجية كاشتداد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، و ندرة الموارد المادية مثل الموارد البشرية أو المواد الأولية، بالإضافة إلى التغيرات العلمية والتكنولوجية .[3]

6-تطبيق استراتيجية التنافس: تحديد استراتيجية التنافس من خلال ثلاثة مكونات أساسية:[4]

6-1-طريقة التنافس: وتشمل استراتيجية المنتج، استراتيجية الموقع، استراتيجية التسعير، استراتيجية التوزيع، استراتيجية التصنيع...الخ.

6-2-حلبة التنافس: وتتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين.

6-3-أساس التنافس: ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المؤسسة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة.

7-التعرف على التكنولوجيا الجديدة: تعتبر التكنولوجيا عنصر ضروري للتنمية، لأنها الثروة التي تبحث عنها المؤسسات وللحصول عليها هناك عدة طرق منها: التطوير الداخلي للتكنولوجيا عن طريق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية، الأبحاث والتطوير...الخ.[5]

8-تطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة: إن أفضل المؤسسات هي تلك التي تمتلك القدرة على الإبداع وفقا للأسس السائدة في البيئة التي تعمل فيها، لذا سنبرز أهمية الإبداع التكنولوجي في النقاط التالية:[6]

---

[1] بلال شيخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص09، بالتصرف

[2] لطيفة بهلول وآخرون، استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-التجربة اليابانية أنموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 93، نقلا عن الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/137097 (09/07/2021).

[3] المرجع نفسه، ص 94، بالتصرف

[4] بلال شيخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص09.

[5] المرجع نفسه،ص09.

[6] بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال – وحدة الدار البيضاء-الجزائر العاصمة، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال

-تحسين الخدمات الموجهة للمستهلكين من خلال تقديم منتجات جديدة ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية.

-تنمية رأسمال البشري من خلال تأهيله وتدريبه على المعارف التكنولوجية والقيام بعمليات البحث والتطوير.

-تحسين أداء المؤسسات إما بزيادة الطلب على منتجاتها أو تخفيض تكاليفها.

-يسمح الإبداع التكنولوجي للمؤسسة من استهداف أسواق جديدة من خلال إطلاق منتجات جديدة هذا من أجل كسب حصص إضافية في هذه الأسواق وزيادة أرباحها، كذلك يزيد من قدرة المؤسسة على المنافسة في هذه الأسواق.

-تحسين صورة المؤسسة سواء في الداخل أو في الخارج من خلال تنوع وجودة منتوجاتها والأساليب المستعملة في ذلك، مما يضمن لها النجاح على المدى المتوسط والبعيد (تبقى رائدة في السوق).

9-تأهيل محيط المؤسسة: يمكن للمدير تحسين إدارة مؤسسته بشكل كبير لما لها من تأثير محدود على محيطها وعندما يكون محيط المؤسسة غير مواتي لها فقد يكون التأهيل الداخلي غير كافي.[1]

وبالتالي فإن تأهيل المحيط يعتبر أمرا ضروريا لكي تتمكن المؤسسة من تحسين وتطوير أدائها والرفع من قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتتضمن عملية تأهيل المحيط في إجراء تعديلات على كافة الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة مثل الجهاز الجبائي والمالي، بالإضافة إلى الجهاز التنظيمي والتشريعي والإداري.[2]

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها

يحتوي هذا المبحث على الجزء التعريفي للقدرة التنافسية ومختلف مؤشرات قياسها سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى النشاط أو على المستوى الدولي، وسيتم التطرق أيضا للأهمية التي تلعبها القدرة التنافسية بالإضافة إلى مجالات وقيود التنافس.

المطلب الأول: تعريف القدرة التنافسية

يتضمن هذا المطلب مفهوم القدرة التنافسية حسب المستويات الثلاثة وهي كالآتي:[3]

1-تعريف القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة:

- تعريف القدرة التنافسية حسب مكتب الاستشارات "BCG": تكون المؤسسة تنافسية إذا كانت تكاليفها الإنتاجية أقل من مثيلاتها وهذا في محيط تنافسي، أي المؤسسة التي تعتمد على العوامل الفعالة لتخفيض التكاليف المحددة لمستوى الأسعار، وتمثل تنافسية المؤسسة قدرتها على إنتاج السلع والخدمات بتفوق، مع احتفاظ المؤسسة

الاستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2012، ص ص 7، 8.

[1] Abdelhak Lamiri, Management de l'information redressement et mise à niveau des entreprises ; Office des publications universitaires ; Alger ; 2eme édition ; 2003 ; p185.

[2] بلال شيخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص10، بالتصرف.

[3] هشام حريز، دور البحث والتطوير في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015، ص 07.

بحصتها من السوق وزيادتها، وفي ذات الوقت المساهمة في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي مع المحافظة على هذا الارتفاع.

2-تعريف القدرة التنافسية على مستوى قطاع النشاط: تعرف القدرة التنافسية على مستوى القطاع على أنها: "قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على التحكم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة"، وعليه يمكننا تعريف القطاع الصناعي ذو القدرة التنافسية هو: "ذلك القادر على تحقيق عدة أمور أهمها ارتفاع الإنتاجية وكذلك تفوقه من خلال ارتفاع نصيبه".

3-تعريف القدرة التنافسية على المستوى الدولي: الكثير من المصادر لا تذكر تعريفا للقدرة التنافسية سواء على مستوى الدولة أو المؤسسة أو القطاع يكون محدد ومنفصل عن مفهوم التنافسية إلا في بعض الحالات النادرة حيث تعرفها بأنها: [1]

- يعرف كل من" Scott وLodge" القدرة التنافسية لدولة ما على أنها: "قدرتها على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية لكسب عوائد متزايدة لمواردها، أي أن القدرة التنافسية الدولية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق جديدة وعالية الجودة، وسرعة إيصال المنتج إلى السوق، وبسعر معقول بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم.

- يعرف"Michael Porter " أن القدرة التنافسية الدولية تعبر الوظائف ويلخصها عن إنتاجية الدولة، وأن رفع مستوى المعيشة داخل الدولة متوقف على قدرة المؤسسات في تلك الدولة.

المطلب الثاني: مؤشرات القدرة التنافسية

تختلف مؤشرات قياس القدرة التنافسية على مستوى قطاع النشاط عن مؤشرات قياس القدرة التنافسية على المستوى الدولي، و عن مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة، فتخفيض التكاليف و زيادة حجم الربحية و الحصة السوقية تعد من أبرز مؤشرات قياس القدرة التنافسية على مستوى قطاع النشاط، غير أن ذلك من الممكن أن يتعارض مع تنافسية الاقتصاد القومي، ففي حالة تخفيض استخدام عناصر الإنتاج وتسريح عدد من العمال بهدف زيادة الربحية ينعكس سلبا على مستوى الاقتصاد القومي، ذلك لكونه سيزيد من مشكلة البطالة ويخفض من حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه من الممكن أن تتطابق القدرة التنافسية على مستوى قطاع النشاط وعلى مستوى الاقتصاد القومي في حالة زيادة القدرة التنافسية للنشاط دون تخفيض مستوى التشغيل.[2]

1-مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة:

1-1-مؤشر الربحية: يعد مؤشر الربحية كافيا على التنافسية الحالية للمؤسسة كما أن الحصة من السوق هي الأخرى تشكل مؤشرا عن التنافسية، فإن كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن،

[1] المرجع نفسه، ص ص 6،5.

[2] كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 125، 126، بالتصرف.

فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها، كما ترتبط الربحية المستقبلية للمشروع بإنتاجيته النسبية، و تكلفة عوامل الإنتاج، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقها الحالي في البحث والتطوير أو البراءات التي تحصل عليها، إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، و تعتبر النوعية عنصرا هاما لاكتساب الجاذبية، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها.[1]

1-2-مؤشر تكلفة تقديم الخدمة: يقصد بها قدرة المؤسسة على تقديم منتجات بأقل تكلفة ممكنة، أي استغلال أقل مقدار من المدخلات (مواد أولية ...) لإنتاج مخرجات (سلع وخدمات)، أي القدرة على التحكم في تخفيض التكاليف واكتساب قدرة تنافسية بإمكانها مواجهة المنافسين بها، وهذا إذ لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة.[2]

1-3-مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل: تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفعالية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من التلفزيونات فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة، كما يتأثر دليل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بالفروقات عن الأسعار المسندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فعالية (لا فعالية تقنية أو لا فعالية أخرى تسمى 'لا فعالية') أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.[3]

1-4-مؤشر الحصة السوقية: تعتبر الحصة السوقية من أهم وأوضح المؤشرات الدالة على القدرة التنافسية للمؤسسة، فإذا كانت المؤسسة تسيطر على أكبر حصة سوقية فهي رائدة، ونقول أنها مؤسسة تنافسية، وإذ كانت نسبة حصتها متوسطة نقول أنها ذات قدرة تنافسية متوسطة، وإذ كانت نسبتها في السوق صغيرة فهذا يدل على ضعف قدرتها التنافسية.[4]

2-مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى قطاع النشاط:

2-1-مؤشرات التكاليف والإنتاجية: يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب، وغالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية

[1] رسلان خضور، نادية شبانة، دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 02، الجزائر، 2014، ص 92، نقلا عن الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4900 (2021/07/10).

[2] بلهادف سامية وبوزيان عثمان، الأسباب التي تعرقل تطور القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، الجزائر، ص 06.

[3] رسلان خضور، نادية شبانة، مرجع سبق ذكره، ص93.

[4] بلهادف سامية، بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

لليد العاملة CUMO، ومن الممكن دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط x في البلد y في الفترة t بواسطة المعادلة التالية: [1]

$$CUMO_{xyt} = W_{xyt} * R_{yt} / (Q/LQ_{xyt})$$

حيث:

Wxyt : تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط x و البلد y خلال الفترة t.

R_{yt} : تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد y خلال الفترة t.

Q/LQ_{xyt} : تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط x والبلد y خلال الفترة t.

ويمكن أيضا التعبير من خلال المعادلة التالية عن " التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية" مع البلد z:

$$CUMORxyzt = CUMOxyt * CUMOxzt$$

كما يمكن أن ترتفع CUMO للبلد x بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي:

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ارتفاع العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

2-2-مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي: يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذا في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.[2]

2-3-مؤشر الميزة النسبية الظاهرة: شهد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة العديد من الصيغ المختلفة تهدف جميعها إلى تحديد الميزة النسبية للدولة اتجاه العالم الخارجي، والتي تعكس الكفاءة الاقتصادية للموارد الحقيقية للمجتمع، وقد أوضح "Balassa" أنه يمكن الاعتماد على تدفقات التجارة الفعلية في تفسير الميزة النسبية بما يسمح بإدخال كافة الموارد والعوامل السعرية وغير السعرية في تحديد الميزة النسبية، وما يسمح بتقارب مفهوم الميزة النسبية بمفهوم الميزة التنافسية لـ"Porter" بحيث أمكن الاعتماد على مقاييس الميزة النسبية الظاهرة في قياس الميزة التنافسية الأكثر شمولا، ويتم حساب الميزة النسبية الظاهرة وفقا لصيغة "Balassa" كالآتي: [3]

$$RCAj(I,w) = [XJ(I,w)/Tx(I,w)] / [XJ(w,w)/Tx(w,w)]$$

حيث أن:

XJ (I,w) : تشير إلى صادرات من السلعة (J) إلى العالم الخارجي(W) .

[1] عليواش أمين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[2] المرجع نفسه، ص 188.

[3] بضياف عبد المالك، محاضرات في مقياس اقتصاد الاستثمار والتنافسية، 2019، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص ص 101،102.

XJ (w,w) : تمثل صادرات العالم من السلعة(J) إلى نفس الأسواق.

TX (I,w) : تشير إلى إجمالي الصادرات السلعية من الدولة (I).

TX (w,w) : تشير إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية.

عندما يكون RCAJ أكبر من الواحد الصحيح فإن الدولة (I) محل الاعتبار لديها ميزة نسبية ظاهرة، أي أن RCAJ يقيس قدرة الدولة (I) على تصدير السلعة(J) إلى الأسواق العالمية، فإن كان نصيب صادرات الدولة(I) من السلعة(J) من إجمالي صادرات العالم من هذه السلعة أكبر من نصيب صادرات الدولة(I) من إجمالي صادرات العالم ككل فهذا يدل على أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية.

3-مؤشرات القدرة التنافسية على المستوى الدولي:

يتم التركيز لقياس تنافسية دولة ما على نمو الدخل الحقيقي للفرد، وعلى النتائج التجارية المتمثلة في فائض الميزان التجاري، وحصته من السوق الدولية، وتزايد نسبة الصادرات ذات القيمة المضافة المرتفعة، بالإضافة إلى هذا تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالميWEF ، منظمة الأمم المتحدة UN...الخ) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال...إلخ.[1]

المطلب الثالث: أهمية القدرة التنافسية

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على ما يلي: [2]

- توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الابداع والابتكار.
- تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الانتاج ورفع مستوى الأداء.
- تحسين مستوى معيشة المستهلكين من خلال تخفيض التكاليف والاسعار.
- تساعد القدرة التنافسية على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، والمتمثلة في مشكلة السوق المحلي التي تحول دون الاستفادة من توفر الحجم الكبير.
- تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لأي اقتصاد وطني.

وتكمن أهمية تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات في الاهتمام بالجودة العالية في الانتاج لتلبية رغبات الاسواق المحلية والدولية، مع زيادة الاهتمام بالبيئة والمحافظة على الموارد من الاستنزاف، بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للرفع من الإنتاجية والتي تؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو والاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها بشكل أمثل.[3]

---

[1] عليواش أمين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] حجرف مبارك سعود الحجرف، أثر استراتيجية المنظمة في تحسين القدرة التنافسية لدى المصارف التجارية الكويتية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، قسم إدارة الاعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 42، بالتصرف.

[3] بلهادف سامية، بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

المطلب الرابع: مجالات وقيود التنافس

1-مجالات التنافس: حتى تتمكن المؤسسة من احتلال الصدارة في السوق المحلية أو العالمية، فقد لجأت إلى التنافس ضمن مجالات عديدة تتكامل وتتداخل فيما بينها، من أهم مجالات التنافس بين المؤسسات نجد: [1]

1-1-التنافس بالوقت: حيث يجرى التنافس بين المؤسسات على اختصار الوقت في كل عمليات خاصة تلك المرتبطة بالدورة (إمداد، تموين، انتاج، تسويق)، واختصار الوقت بين كل ابتكار وتقديم منتوج جديد، أي تقليص دورة حياة المنتوج وعلى هذا الاساس أصبح الوقت مورد من موارد المؤسسة وعاملا مهما، وأخذ بعدا استراتيجيا.

1-2-التنافس بالجودة: يمكن تصنيف تعاريف الجودة من ثلاث وجهات مختلفة: [2]

1-2-1-من وجهة نظر المنتج: الجودة تعني المطابقة للمواصفات والمعايير المحددة للمنتج أو الخدمة والتي يجب أن تنتج خالية من العيوب من أول مرة والجودة هنا داخلية.

1-2-2-من وجهة نظر البائع: تعني الجودة الأداء الأفضل أي قدرة المنتج أو الخدمة على تحقيق الاستخدام النهائي منها، كما تعني انخفاض شكاوى العميل، والجودة هنا خارجية.

1-2-3-من وجهة نظر العميل: تعني الجودة قابلية المنتج أو الخدمة على إشباع الاحتياجات مع اقتراح شروط الأمان للمستهلك، واحترام البيئة بالنسبة للمجتمع، والجودة هنا خارجية.

ويتطلب التنافس بالجودة عدة مقومات أهمها: [3]

- حاجات المستهلك هي أساس تصميم المنتجات.
- جعل الجودة أهم أولويات الإدارة العليا.
- تنمية وتطوير ثقافة الجودة في المؤسسة
- اختيار وتدريب قوة العمل من أجل الأداء المتميز.
- تصميم سليم للمنتجات، وتنفيذ سليم للتصميمات.
- تطوير علاقة المؤسسة مع الموردين.
- تبني فلسفة الجودة الشاملة بدلا من مراقبة الجودة.
- الإيمان التام بضرورة التحسين المستمر في ظل إدارة الجودة الشاملة.
- استخدام الإعلام والاتصال.

[1] هشام حريز، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] العابد هواري، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين أداء الموارد البشرية في الإدارة المحلية دراسة حالة-ولاية أدرار، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 18،19.

[3] هشام حريز، مرجع سبق ذكره، ص 13

1-3-التنافس بالتكلفة (تنافسية التكلفة أو السعر): المؤسسة ذات التكلفة المنخفضة هي التي تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.[1]

1-4-التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية، ويميز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالميWEF 2000 التنافسية الظرفية أو الجارية و دليلها CCI، وتركز على مناخ الاعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياته، وتحتوي على عناصر مثل: التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق ...الخ، وبين التنافسية المستدامة ودليلها GCI، وتركز على الابداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير، الطاقة الإبداعية، الوضع المؤسسي و قوى السوق.[2]

1-5-التنافسية غير السعرية: ويقصد بها العوامل غير التقنية وغير السعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية (مثل الموقع، المناخ، العادات والتقاليد ...الخ).[3]

2-القيود التنافسية: يرتبط بالمؤسسة التنافسية مجموعة من القيود:[4]

2-1-القوانين (التشريعات): ويقصد بها سياسة الصرف المطبقة في الدولة والتي تقوم بتدخلات دورية لأجل تعديل الأسعار والهوامش، وتحقيق التوازن التجاري، وتوازن ميزان المدفوعات، وبالتالي تتحكم بسقف الأسعار، فهذه القوانين إذن تتحكم في حرية المؤسسات في تخفيض أو رفع أسعارها في سياستها التنافسية السعرية.

2-2-القدرة الإنتاجية: حيث إن قدرة المؤسسة على تخفيض أسعارها، يرتبط بمدى قدرتها الإنتاجية على تلبية حجم الطلب الكبير الذي يرافق هذا الانخفاض في الأسعار.

2-3-تكاليف الإنتاج: وتعتبر أهم قيد يؤثر على تحديد أسعار المنتجات، حيث أن قيمة أسعار البيع ترتبط بسعر التكلفة.

2-4-نوع السوق التي تنتمي إليها المؤسسة: ويقصد بها بُنية السوق التي تنتمي إليها المؤسسة، من حيث درجة المنافسة وعدد المنافسين، والموردين والمستهلكين الزبائن حيث إن مستوى الأسعار يأخذ بعين الاعتبار نوع السوق، والعناصر المشكلة لها.

[1] بلهادف سامية، بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 06

[2] وليد بن التركي، دور نقل التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 104، 105.

[3] عليواش أمين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[4] هشام حريز، مرجع سبق ذكره، ص 15.

خلاصة

يتضح من خلال ما سبق أن المؤسسة الاقتصادية هي ركيزة أي اقتصاد وطني، ونظرا للتطورات و التحولات في البيئة الاقتصادية الراهنة، وما يشهده العالم حاليا من تسارع كبير في وتيرة التطور التكنولوجي، الأمر الذي يجعل المؤسسة الاقتصادية مجبرة على إتباع أساليب وطرق جديدة من أجل التصدي ومواجهة مختلف الصعوبات، والمتمثلة في تطبيق برامج التأهيل، والتي تساعدها على الاندماج في الاقتصاد الدولي الجديد والوصول إلى مستوى المؤسسات الدولية الناجحة، أي تسهيل الانتقال من المحلية إلى العالمية، والزيادة من قدرتها التنافسية، ذلك من خلال تأهيل كافة المجالات سواء تلك المتعلقة بالمؤسسة أو بمحيطها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري حول العولمة

تقديم:

يعتبر موضوع العولمة من الأمور الصعبة المعقدة، فهي تتضمن مفاهيم متعددة وتعاريفها متنوعة، فالعولمة أصبحت المصطلح الأكثر شيوعا في عصرنا الحالي، وقد كثر الحديث عنها خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتم تناولها في العديد من المجالات سواء الاقتصادية، السياسية، الثقافية أو الاجتماعية، و موضوع العولمة يتميز بالحداثة و لكنه موضوع قديم حسب آراء البعض، و البعض الآخر يرى أنها قدر محتم، وهناك من يرى عيوبها دون مميزاتها، ففي هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

-**المبحث الأول:** ماهية العولمة.

-**المبحث الثاني:** أساسيات العولمة.

-**المبحث الثالث:** نتائج العولمة وتحدياتها.

المبحث الأول: ماهية العولمة

بما أن العولمة تعتبر من أهم المواضيع، فسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العولمة اللغوي والاصطلاحي، خصائصها، وكيفية نشأتها، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إليها ومختلف أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة

1-تعريف العولمة:

1-1-لغة: العولمة مأخوذة من التعولم والعالمية والعالم، وهي في دلالتها اللغوية تعميم الشيء وتوسيع دائرته كما يعني جعل الشيء عالميا بما يعني ذلك جعل العالم وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون باللغات الأوربية للعولمة "Globalisation" في الإنجليزية ، و "Mondialisation" في الفرنسية ووضعت كلمة العولمة في اللغة العربية مقابلا حديثا للدلالة على هذا المفهوم الجديد، ومهما تعددت الصياغات التي ترد فيها العولمة كالكوكبة والكونية أو القولبة أو البلورة، فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع في اللغات الحية كافة هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد، ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإيجاز استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالميا.[1]

1-2-اصطلاحا: لقد اختلف الكتاب والباحثون في إيجاد تعريف واضح ومحدد للعولمة، وذلك يرجع إلى اختلاف آرائهم في العولمة بين مؤيد ومعارض من ناحية، وإلى اختلاف أبعاد العولمة وتأثيراتها، لقد اختلفت التعاريف أيضا في تركيزها على جوانب مختلفة فمنها ما ركز على الجانب الاقتصادي، ومنها على الجانب الثقافي والجانب السياسي ثم الاجتماعي .[2]

وللعولمة تعريفات كثيرة منها:[3]

في البداية يجب تعريف العولمة التي اختلف حول مفهومها كل من كتب في هذا المجال. فمنهم من فرق بين العالمية " International" والعولمة Globalisation وعرف العولمة على أنها: "وضع الشيء على مستوى عالمي، أو تصميم خاص وطني ليصبح عالمي، أو هي مسعى لإزالة الحدود والموانع ما بين الدول للسماح بحرية التبادل بين الأفكار والأموال والسلع دون قيود تفرضها السيادة الوطنية، والخصوصية القومية، السياسة."

أو أنها تعني إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، وتعتبر العولمة ظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها دول العالم، كل بقدر نصيبها من المؤشرات، ولذا يمكن النظر إلى العولمة في مضمونها الموضوعي باعتبارها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية ككل، وأسهمت فيه جميع حضاراتها وشعوبها. والعولمة تعرف على

[1] نور الدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص15، 16.

[2] بدوي ابراهيم, أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص26.

[3] نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وانواعها، عالم الكتب الحديث، لبنان، الطبعة الأولى،2009، ص ص10،11.

أنها عملية تعميم لأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتوزيع وتبادل لأنماط ثقافية واجتماعية وسياسية ولقيم وأخلاقيات ولأنماط إعلامية تشمل العالم كله، فالعولمة هي تعميم لنمط حياة معين ودعوة لتبني نماذج معينة.[1]

وتعرف أيضا على أنها:[2]

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول، وهي شاملة حرية نقل واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة، ورأس مال وإدارة، وتكنولوجيا، وأرض أو موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال.

. تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتيةInformative ، أي أن يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لديهم، وبما يحدث لدى الآخرين، وبحكم ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق، يمكن لكل منهم التأثير والتأثر في الآخرين وبالآخرين.

وهي أيضا منظومة من المبادئ السياسية والاقتصادية، ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية، ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة، يراد بها جمع العالم كله على الاندماج فيها، وتبينها، والعمل بها، والعيش في إطارها.[3]

ومنه نستنتج أن العولمة هي إزالة القيود والحدود والموانع بين الدول للسماح بحرية حركة السلع والخدمات والأفكار والأموال، أي تحويل العالم إلى قرية صغيرة بفعل تكنولوجيا المعلومات، أو من منبر آخر هي وضع الشيء على مستوى عالمي.

2-خصائص العولمة: لعل التأمل في المحتوى الفكري بل والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم الأخرى ذات التحولات الجذرية، ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي:[4]

2-1-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية، بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات.

2-2-ديناميكية مفهوم العولمة: في الحقيقة فإن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] بدوي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص27، 28.

[2] محسن أحمد الخضيري, العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى،2000 ص ص16، 17.

[3] بوجمعة عويشة، العولمة والترجمة وآثارها الاقتصادية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الترجمة (غير منشورة)، قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات الفنون، جامعة وهران السانيا ،2013، ص 12.

[4] حسن أحمد شحاتة ومحمد حسن عوض، قضية المناخ وتحديات العولمة البيئية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر، مصر، 2018، ص ص28-30.

2-3-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: يعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفر عنه عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية..

2-4-وجود أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي: حيث تفرض العولمة وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تنقل هذا المنتج بمفردها، وأما أصبح من الشائع اليوم أن تجد العديد من المنتجات الصناعية تتم بالتجميع في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل دولة بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط.

2-5-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة.

المطلب الثاني: نشأة العولمة

يرجع بعض الباحثين نشأة العولمة إلى جذور تعود إلى القرن الخامس عشر، وهي حقبة ظهور الدولة القومية الموحدة، ويرجعها بعضهم الأخر إلى القرن التاسع عشر، واستمرت بالتطور ما عدا مدة ما بين الحربين العالميتين، حيث عطلت ظروف الحرب آلياتها، ولكنها تسارعت من جديد في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والسبب في ذلك كما تقول الدكتورة "ذكاء الخالدي" نتيجة الانخفاض المستمر في كلف النقل والاتصالات واستقرار السلام في مراكز الاقتصاد والمال الرئيسة في العالم، ومع اعتقاد البعض بأنها ظاهرة ليست جديدة إلا أنهم يميلون إلى حصرها بالعوامل الاقتصادية فقط وربطها بنشوء الرأسمالية الصناعية، وعدها نتيجة طبيعية لتطويرها، ويعد الربع الأول من القرن التاسع عشر نقطة التحول إلى الرأسمالية الصناعية، حيث بدأ الإنتاج الآلي بعد التطور التاريخي المتدرج للحرف، وظهور الصناعة اليدوية ثم إلى الصناعة على وفق خطوط الإنتاج، وقد أدى ذلك إلى ظهور المجتمع الرأسمالي وتطويره، بينما يرى البعض بأنها ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية السريعة، التي ظهرت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بعد انهيار مجموعة الدول الاشتراكية وظهور نظرية القطب الواحد.[1]

وقد اقترح "رونالد روبرتسون" جدولا يؤرخ لولادة العولمة يتضمن خمس مراحل:[2]

-المرحلة الجنينية: وهي مرحلة ظهور المجتمعات القومية، وشيوع الأفكار المتعلقة بالفرد والإنسانية، ويحدد لها تاريخا من بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر.

[1] مثنى شعلال خلف المزروعي، التأثيرات الجيوبوليتيكية على الوطن العربي، نقلا عن الرابط: https://almerja.com/more.php?idm=131316 (2021/07/12).

[2] محمد حسن البرغثي، الثقافة العربية والعولمة دراسة سوسيولوجية للمثقفين العرب، دار الفارس للتوزيع والنشر بيروت-لبنان، الطبعة الاولى، 2007، ص 80.

-مرحلة النشوء: وهي مرحلة تنظيم للعلاقات الدولية، وظهور مفاهيم أكثر دقة للعلاقات الإنسانية، وبدء توقيع العديد من الاتفاقيات بين الدول، وبالإمكان القول إن هذه المرحلة التي امتدت من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وهي مرحلة الاهتمام بموضوعي القومية والعالمية على حد.

-مرحلة الانطلاق: وهي مرحلة تميزت بإدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وبدأت تظهر العديد من الصيغ الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، ونشوء عصبة الأمم، وتمتد هذه الفترة من عام 1870 إلى العشرينيات من القرن العشرين.

-مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: وأهم ما يميزها هو بروز دور الأمم المتحدة، وبداية التركيز على القضايا ذات الطبيعة الإنسانية، وهي المرحلة التي امتدت من العشرينيات حتى منتصف الستينيات.

-مرحلة عدم اليقين: في هذه المرحلة أدمج العالم الثالث في النظام الدولي، وشاع إنتاج الأسلحة النووية، وانتهت الحرب الباردة، وظهرت مشكلة التعددية الثقافية والتعددية السلالية في داخل المجتمع الواحد، وزاد الاهتمام بالحقوق المدنية، وبالتجمع المدني العالمي، وحدث تطور هائل في عالم الاتصالات، وفي نظام تدفق المعلومات.

المطلب الثالث: أهداف العولمة

1-الأهداف الثقافية: يمكن حصر الأهداف الثقافية في النقاط التالية:[1]

-تعزيز ثقافة الاختراق التي تمثلها العولمة والتي تقوم على أساس التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري لأمريكا، مما يؤدي إلى فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة.

-التقليل من قيمة الثقافات المختلفة وفرض هيمنة ثقافة واحدة، ألا وهي الثقافة الأمريكية في الوقت الحاضر، كونها المالكة لمراكز توجيه آليات العولمة.

-إشاعة الذوق الغربي في الاستهلاك وفي ممارسة السلوك الاجتماعي مع الأخرين، وتساهم في هذا الجانب شبكات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية وبرامج الإعلانات والدعايات للسلع الغربية.

-حرمان الشعوب المتخلفة من اللحاق بركب التقدم، نظراً لتفشي الأمية فيها والعولمة تقوم على نسبة عالية لا تسلكها الكثير من الدول والمجتمعات في الدول النامية والمتخلفة .

-طمس الهوية الثقافية للأمة الإسلامية، وظهور اللغة الإنجليزية على واجهات المحلات والشركات، وعلى اللعب والهدايا وعلى ملابس الأطفال والشباب.

2-الأهداف الاقتصادية :

تتمثل الأهداف الاقتصادية للعولمة في ما يلي:[2]

-تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

[1] ديانا أيمن راشد حاج حمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2012، ص37، 38.

[2] نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة العولمة وانواعها، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، لبنان،2009، ص ص82،83.

-زيادة الإنتاج، وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

-زيادة حجم التجارة العالمية، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.

-زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع

-حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها، مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار المخدرات، وقضايا البيئة، وانتقال الأيدي العاملة من دولة أو منطقة إلى أخرى.

3-**الاهداف السياسية:** تتمثل الأهداف ذات المغزى السياسي والبعد الدولي فيما يلي:[1]

- فرض السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها والتحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم الخدمة المصالح الأمريكية والصهيونية.

- إضعاف سلطة الدولة الوطنية وتفتيت وحدة الأمة خاصة في الدول العربية الإسلامية حتى يشغلوا بأنفسهم وينسوا أنهم أمة عربية واحدة، وقتل روح الانتماء في نفوس أبنائها وإثارة الحروب داخل الدولة الواحدة مثلما حدث في السودان.

- إبقاء الدول منقوصة السيادة حتى تبقى ضعيفة وتابعة للهيمنة السياسية العربية.

- إضعاف فاعلية المنظمات السياسية والدولية والعمل على تغييبها في الساحة العالمية والإقليمية مثل: منضمة الوحدة الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

المطلب الرابع: أنواع العولمة

1-العولمة الاقتصادية : هي تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، في أيدي مجموعات محدودة، وتهميش الآخرين أو إقصاؤهم، وإحداث التفاوت بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت، من خلال استعمال السوق العالمية كأداة لزيادة الفقراء فقرا والأغنياء غنى، ومن أهم الوسائل التي تستخدمها العولمة الاقتصادية للوصول إلى أهدافها، هي: امتلاك إمبراطورية إعلانية وإعلامية، واعتماد تجارة السوق، والمنافسة في سياق البقاء للأقوى والأصلح.[2]

2-العولمة الثقافية: وتعني محاولة دولة ما تعميم نموذجها الثقافي على الدول والمجتمعات الأخرى، من خلال التأثير في المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات، بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة. وذلك، من خلال الاختراق الثقافي واستعمار العقول واحتواء الخبرات، وربط المثقفين بدائرة محدودة تدور في فلك الدولة التي تهيمن ثقافيا.[3]

---

[1] بوجمعة عويشة، مرجع سبق ذكره، ص 70، 71.

[2] عبد العزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، سوريا، 2009، ص ص567، 568، نقلا عن الرابط:

http://damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/559-581.pdf (2021/07/12).

[3] المرجع نفسه، ص ص567،568، في: www.damascusuniversity.com (2021/07/12).

3-العولمة السياسية: إن العولمة السياسية تعني تقليص فاعلية الدولة ودورها واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية شريكا للدولة (بالفرض) في صنع قراراتها السياسية، وهذا يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف المجالات.[1]

4-العولمة العسكرية والأمنية: هي الذراع القوية للعولمة السياسية بالدرجة الأولى، وتتمثل أبرز أبعادها في:[2]

-الإبقاء على التحالف الأطلسي، ومحاولة توسيع نطاقه واختصاصاته ونطاق عملياته.

-محاولة الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي من خلال تبني مشروع الدرع الصاروخية

-الهيمنة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية وتصرفاتها الأحادية الجانب، دونما مراعاة للشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي في حال وجود تهديد لأمنها القومي، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وحربها على ما يسمى الإرهاب.

المبحث الثاني: أساسيات العولمة

إن العولمة كظاهرة مازالت في طور التكوين، فمصطلح العولمة غزا كل المجالات، الاقتصادية الثقافية، الاجتماعية، السياسية، وتناوله بمختلف أبعادهم ففي هذا المبحث سيتم التعرف على عناصر العولمة، أبعاد العولمة، دوافعها ووسائلها.

المطلب الأول: عناصر العولمة

تتجلى عناصر العولمة في النقاط التالية:[3]

1-تعميم الرأسمالية: ان تغلب الرأسمالية على الشيوعية جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات، فأصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الانتاج والمعلومات هي القيم الرائجة.

2-القطب الواحد: تفردت امريكا بقيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكيك منظومته الدولية، ومن الجدير بالملاحظة انه لم تبلغ امبراطورية في التاريخ بقوة أمريكا العسكرية والاقتصادية، مما يجعل هذا التفرد خطيرا على الآخرين في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

---

[1] المرجع نفسه، ص570، في: www.damascusuniversity.com (2021/07/12).

[2] علاء بسام مهنا، أثر العولمة في التوازن الدولي، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة)، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق،2015، ص ص22-24.

[3] صخري محمد، العولمة وتأثيرها على الأمن الثقافي والمجتمعي، نقلا عن الرابط:
https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%88-%D8%A7/ (2021/07/22)

3-ثورة التقنيات والمعلومات: مرت البشرية بعدة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء، وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية والخاصة بالتطورات المدهشة في عالم الكمبيوتر، وتوصل الكمبيوتر الحالي إلى إجراء أكثر من ملياري عمليه مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الامر الذي كان يستغرق ألفا عام لإجرائه في السابق، اما المجال الآخر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الفاكسات ومحطات الاذاعة والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية التي تبث برامجها المختلفة، بالإضافة إلى اجهزة الكمبيوتر والبريد الالكتروني وشبكات الإنترنت التي تربط العالم بتكاليف اقل وبوضوح أكثر على مدار الساعة، ولقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

المطلب الثاني: أبعاد العولمة

تتميز العولمة بتعدد مجالاتها التي لا تحدد على بعد واحد بل تأخذ أبعاد عديدة تشترك في نقاط كثيرة، وبالتالي سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أبعاد العولمة.

1-البعد الاقتصادي: يعتبر البعد الاقتصادي للعولمة أكثر المظاهر التي تغطيها وسائل الإعلام بروزا، ففي البعد الاقتصادي تشير العولمة إلى الاندماج المتنامي للأسواق الوطنية في السوق العالمية، والى حرية حركة البضائع، والخدمات، ورأس المال، وعوامل النتاج عبر الحدود، ينظر أنصار العولمة إلى الاقتصاد العالمي بأنه مندمج، ويزعمون انه لم تعد سياسة الاقتصاد الوطني محصورة في أيدي الدول القومية، لان العديد من العناصر التقليدية لسياسة الاقتصاد الوطني اليوم (مثل معدلات تبادل العملات، وتدفق راس المال، ومكان التصنيع، ومراكز الأبحاث والتنمية الرئيسية لم تعد تحت سيطرة الحكومات الوطنية.[1]

2-البعد السياسي: يمكن القول أن البعد السياسي لظاهرة العولمة نظام يقفز فوق حدود الدولة والوطن والأمة، فهي تقوم على الخصخصة، أي نزع ملكية الدولة والوطن والأمة ونقلها إلى القطاع الخاص المرتبط بقوى العولمة والذي يحقق أهدافها ومتطلباتها.[2]

3-البعد الثقافي: لقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم، على حد تعبير لجنة اليونسكو العالمية، إلى أربعة اتجاهات هي:[3]

-التنميط والتوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي العولمة

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] رنان مختار ومتيجي عمر، دراسة تقييمية للمؤشرات المركبة للعولمة بين منهجية القياس والإجراءات، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد03، الجزائر، 2018، ص235، نقلا عن الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63933 (2021/07/11).

[3] ياسين ساقع، العولمة وأثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية-تسويق (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص28.

-إن العولمة الثقافية تسعى إلى الطغيان على الثقافات القومية والمحلية.

-العولمة الثقافية هي تفاعل بين الثقافات العالمية.

-العولمة لا تهدف إلى محو الثقافات والحضارات الأخرى وإنما تدعو إلى الحوار فيما بينهما، ويمكننا القول أن العولمة الثقافية تتمثل في المظاهر التالية:

-التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية.

-محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.

-التمكين لسيادة القيم الغربية ولنمط الحياة الأمريكية .

4-البعد الاجتماعي للعولمة: يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبيا بظاهرة العولمة، وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز هذه الآثار الاجتماعية:[1]

-تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية والقبلية والطائفية.

-التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.

-استراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.

-زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

-تزايد حدة الصراع الاجتماعي.

-ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير الشرعية.

-عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية عبر الحكومية.

5-البعد الاتصالي للعولمة: تعرف عملية الاتصال الدولي International Communication بأنها: العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول، وهكذا يتضح أن الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة تشمل كافة أشكال الاتصالات الاعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة أو المسموعة أو المرئية، وكذا كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الالكترونية كشبكة الانترنت وغيرها، ذات الصلة بالعولة سواء بهدف الترويج لها أو من خلال التأثر بها. والحق أن علاقة العولمة من ناحية بكل من ثورة المعلومات وثورة وسائل الاتصال وثورة الحاسبات الالكترونية من ناحية أخرى، هي علاقة تبادلية (أي في الاتجاهين) من حيث علاقة السبب بالنتيجة، بمعني أن كلا منهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها في ذات الوقت.[2]

6-البعد التقني للعولمة: يجمع معظم الباحثين على أن البعد التقني هو الدافع للأبعاد الأخرى في ظاهرة العولمة،ومن أهم أدوات البعد التقني: [3]

-الانترنيت وعالم الكمبيوتر.

-تقنية الاتصالات الحديثة، ابتدأ بالبرقيات وأنتها بالهاتف الجوال.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص28،29.

[2] ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2010، ص130.

[3] نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، مرجع سبق ذكره، ص24.

-سرعة التنقل من العربة إلى الطائرة.

-الصورة المرئية، وسرعة ومباشرة انتقال الأخبار والمعلومات بين الأمم (مثل نقل أحداث جورجيا في شهر نوفمبر 2003، حيث شاهد العالم أحداث تبليسي بأول شاشات المحطات الفضائية).

7-**البعد المعرفي للعولمة:** لم تقتصر آثار ظاهرة العولمة وأبعادها على مجرد التأثير في الواقع وإنما جاوزت ذلك أيضا إلى التأثير في عملية المعرفة بصفة عامة من حيث أدوات اكتساب المعرفة، ومن حيث غاياتها، وكذا من حيث مناهجها. ويمكن القول بأن علم العلاقات الدولية وعلم السياسة كانا أكثر فروع المعرفة تأثراً بظاهرة العولمة وبانعكاساتها سواء من حيث المادة أو من حيث المنهج. وفيما يلي محاولة لاستعراض أظهر الأبعاد المعرفية لظاهرة العولمة.[1]

المطلب الثالث: دوافع العولمة

تعتبر العولمة ناتج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وثقافي ويؤثر ويتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى، ولكن سنتطرق إلى أهم العوامل الاقتصادية فقط، دون إنكار لأهمية العوامل الأخرى في تأثيرها على العولمة والتي تتمثل في:[2]

1-انخفاض القيود على التجارة والاستثمار: بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من وطأة الحماية وأصبحت هذه الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة، وفي ظل رعاية "الجات" تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في بعض المجالات وقد ترتب على المفاوضات متعددة الأطراف التي تمت في إطار الجات تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40% عام 1940م إلى أقل من 10% في المتوسط بعد جولة طوكيو عام 1947م، حيث بلغت 6% للاتحاد الأوروبي 4,4 % لليابان، 4,9 % للولايات المتحدة.

ولكن مع بداية السبعينات بدأت الدول المتقدمة العودة مرة أخرى إلى انتهاج سياسة الحماية، في إطار مفاوضات الجات فإنها لجأت إلى تطبيق أو استخدام الحماية غير التعريفية والتي تشمل أنواعا متعددة من القيود والوسائل الكمية والمالية والإدارية والفني.

ومع ذلك فإن الحماية كانت أقل تلك التي طبقت في الثلاثينات وأن أقصى زيادة حدثت في الحماية التعريفية منذ الثورة الصناعية كانت من خلال الثلاثينات حيث بلغت أكثر من 32 % ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 7 % عام 1987م.

أما بالنسبة للدول النامية فقد كان الوضع مختلفا فخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية استمرت القيود التعريفية وغير التعريفية مرتفعة في كثير من الدول النامية، حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الاقتصادي.

---

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص152.

[2] منير بركاني، دوافع وأبعاد العولمة وجوانبها، نقلا عن الرابط:
https://www.tadwiina.com/%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8%D9%87%D8%A7/?fbclid=IwAR0vV-jGqlJtABQ6A_H5muPJa2iqY23RsOGmWx0YY6I1ROgI4yGv-kl2GIg (2021/07/11)

2-التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي: يصف (Harris /1993) ما حققته الدول النامية من نمو الفترة السابقة والحالية كأحد أهم أسباب للعولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة من 1965م – 1988م من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% إلى 20 % ومن الناتج الصناعي العالمي من 10 % إلى 23%، وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 2,7 % عام 1965م إلى 34 % عام 1988م واستمرت الزيادة في السكان في الدول النامية بمعدل 2 % سنويا، كذلك يعتبر أن الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زادت نصيب التجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من حوالي 33% في منتصف الثمانينات إلى حوالي 43 % في منتصف التسعينات، وتتوقع أن تزيد عن 50 % في العقد القادم.

3-تكامل أسواق المال الدولية: تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد هذه الأسواق هي القيادة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم وتأتي هذه النفقات بين الدول أو خلال الأسواق المالية استجابة لاختلاف في معدلات الفائدة على الأدوات والأوعية المختلفة وفيما بين الأسواق المختلفة بالإضافة إلى اختلافات في درجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال.

4-زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر: بتغيير آفاق الاقتصاد العالمي 1997م الصادر عن صندوق النقد الدولي مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، فابتداء من نصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة، وبلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة الصناعية أكثر من أربعة أمثاله بين 1990م، وانخفض خلال الفترة 1990م – 1992م نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية لكنه عاود الانتعاش بقوة.

5-التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات: يحذر (Harris 1985) من استخدام التغيرات التكنولوجية كأحد العوامل الأساسية في العولمة، حيث يصاحب التغيرات التكنولوجية استخدام الإنسان الآلي والأشكال الأخرى من الآلية إلى التقليل من الطلب على العمل الأقل مهارة وبانخفاض الطلب على العمل الأقل مهارة فإن منتجات الدول كثيفة العمل غير الماهرة ينخفض الطلب عليها نتيجة التقدم التكنولوجي، ومن ثم يقل التكامل بين الدول المرتفعة الأجر والدول منخفضة الأجر.

المطلب الرابع: وسائل العولمة

تعتمد العولمة للمحافظة على هيمنة القوى العظمى في العالم وإبقاء سيطرتها على العالم بأساليب متنوعة منها: [1]

1-تدشين الحروب واستخدام العنف والتهديد لشعوب العالم وخلق النزاعات الطائفية والعرقية في العالم وخصوصاً في العالم الإسلامي.

[1] عبد الناصر جردات وآخرون، قراءات في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي،15-17 ديسمبر 2012، لبنان، ص8.

2-تفوق الآلة الحربية الأمريكية وتفردها بحيث تضمن لها السيطرة على دول العالم.

3-فرض العولمة والسيطرة على الأسهم اقتصادياً عن طريق الاندماج في التكتلات الاقتصادية وعن طريق استخدام نفوذها السياسي كورقة رابحة في بسط سلطانها الاقتصادي.

4-منع ظهور أي قوة منافسة وذلك بقيام تحالفات إقليمية ضد أي قوة صاعدة.

5-اقامة علاقات قوية مع القوى الكبرى فالقوة الأميركية جعلت من نفسها مركزا لعلاقات العالم وأصبحت دول العالم تسعى لكسب ود الأمريكيين لكي لا تصاب الدولة بالتهميش السياسي والاقتصادي.

6-استعمال السوق العالمي كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية، واخضاع العالم لقوانينها ونظم الشركات العالمية المسيطرة.

7-إنشاء منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها السياسية والمالية والثقافية كالبنك الدولي ومنظمة اليونسكو ومنظمة حقوق الإنسان وغيرها، وكلها تخضع للتوجه الأمريكي الواضح أو المستتر كما يحدث الآن في فلسطين والعراق.

وقد لجأت القوى الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوسائل التالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من وراء العولمة:[1]

- تقديم الدعم الاقتصادي والمعنوي للأنظمة والحكومات المعادية للإسلام.

- فرض سياسة الحصار والتجويع على الأنظمة المتمردة على الإرادة الأمريكية، أو الأنظمة التي تسعى إلى اتخاذ الإسلام منهجاً وشريعة الحياة.

- استخدام العقوبات الدولية التي تفرضها أمريكا من خلال الأمم المتحدة طبقا لمعاييرها الخاصة التي تحقق أهداف العولمة.

- تقييد الحكومات في العالم الإسلامي بالاتفاقيات المجحفة الظالمة كاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية في الوقت الذي يسمح فيه اليهود ومن على شاكلتهم بامتلاك تلك الأسلحة وتطويرها

- تسخير القوى العلمانية الداخلية من الكتاب ورجال الإعلام والتربية لصالح العولمة والاستفادة من جهود المستشرقين وقادة الغزو الفكري.

- كتم الصوت الإسلامي المعبر عن آمال الأمة وتطلعاتها في الحرية والاستقلال وعدم التبعية للسيطرة الغربية.

- الإكثار من المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخدماتية الأهلية ذات الأهداف اللادينية ودعمها ماليا ومعنويا.

- إحلال الثقافة الغربية من خلال نشر اللغة الإنجليزية، من خلال الازياء، والمأكولات والمنتجات الغربية، وإقامة المطاعم الأمريكية (ماكدونالدز) وإقامة شركات انتاج المواد الغذائية الأمريكية ومن أمثلتها شركة (كوكاكولا) للمشروبات الغازية.

- استخدام وسائل الدعاية والإعلام وشبكات الاتصال الحديثة كالأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية وشاشات الحاسوب لإحداث التغيرات المطلوبة لعولمة العالم.

[1] صالح الرقب، العولمة، مرجع سبق ذكره، ص43.

المبحث الثالث: نتائج العولمة وتحدياتها

إن الترويج بظاهرة العولمة باعتبارها ذو منفعة قد بلغ أقصاه في الآونة الأخيرة فقد اجتاحت العولمة الدول وباتت على كل لسان، إما قبولا أو رفضا بها، فقد صار اعتقاد كبير بأنه يجب على الدول النامية الالتحاق بالمركب العالمي، وهذا بغض النظر عن النتائج والتحديات والسلبيات الناجمة عن هذه الظاهرة، ففي هذا المبحث سيتم التطرق إلى نتائج العولمة ومخاطرها، التحديات التي تنجم عنها وكيفية مواجهتها، بالإضافة إلى ايجابيات وسلبيات العولمة.

المطلب الأول: نتائج العولمة ومخاطرها

1-نتائج العولمة: تكمن نتائج العوامة في المحاور التالية:[1]

-**المكانة:** هو استبدال اليد العاملة البشرية بالآلات والروبوت.

-**الجرأة التجريبية:** كل الأشياء لديهم قابلة للتجريب دون الاهتمام بنتائج ذلك على الإنسان والبيئة، حتى ولو كان استنساخ البشر والحيوانات ذاتهم.

-**السيطرة الاقتصادية:** حيث تبقى الدول الفقيرة تابعة دائما إلى الدول الغنية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.

-**الإغواء الاقتصادي:** يعني إظهار الأشياء على غير حقيقتها.

-**سحر الإعلام:** حيث يستعملونه ليظهر الأشياء بطريقة جيدة حتى يقتنع بها على أنها الأحسن والأفضل ولا بديل عنها.

-**التقنية الزائفة:** حيث يقدمون لنا تكنولوجيا وطرق إنتاجية تظهر لنا وأنها جديدة وبمجرد تمكننا من استعمالها والتحكم فيها وإنفاق الكثير عليها، يقومون في اليوم الموالي بتطويرها وإيجاد طرق أحسن منها وبالتالي فإننا لم نفعل أي شيء، وتذهب كل مجهوداتنا أدراج الرياح، لذلك لن نستطيع منافستهم.

-**غياب العنصر الأخلاقي والعنصر البيئي:** حيث تتفشى المظاهر الشنيعة والأخلاق الرذيلة وفي المقابل هناك تلوث بيئي فاحش.

-**الضخامة الإنتاجية والتسارع الزماني والمكاني:** وهذا هو هدف الشركات المتعددة الجنسيات وما يميزها عن غيرها من الشركات حيث أنها تمتلك قدرات كبيرة وطرق حديثة للإنتاج، أما التسارع الزماني والمكاني فيحدث من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية.

2-مخاطر العولمة: للعولمة مخاطر ضخمة ومفاسد جمة من خلال تحول العالم إلى غابة إلكترونية يستعلي فيها الكبار على الصغار وتظهر هذه المخاطر داخل المجتمع للدولة الواحدة، وكذلك داخل المجتمع العالمي، ومن أهم المخاطر:[2]

---

[1] ساقع ياسين، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] إبراهيم الناصر، العولمة مقاومة واستثمار، مجلة البيان، الرياض-السعودية،2005، ص22-32، نقلا عن الرابط:
https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-pdf (2021/07/10).

-**الخطر المجتمعي:** يحذر علماء الإصلاح الاجتماعي من أن أسوأ ما يقع على الأمم هو انقسام مجتمعها إلى طبقات الأغنياء والفقراء، وأن الآثار السيئة لتكدس الأموال في أيدي قلة من الناس تسبب تسلطهم وتحكمهم في مصير الكثرة، وتسخرهم لخدمتهم بغير حق.

-**الخطر الثقافي:** محاولة حصر الثقافات الموجودة في ثقافة واحدة هي الثقافة الغربية ولا سيما الأمريكية، وجعلها النموذج العالمي، مستغلة التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، وما ترسله عبر الفضائيات من سيل جارف من المواد الإعلامية، وتفريغ العالم من الهوية الوطنية والقومية والدينية.

-**الخطر الأخلاقي:** وذلك بما يبث عبر شبكات التلفزة والإنترنت من أفلام تروج الفاحشة والرذيلة، وما يحققه الانفتاح العالمي من فرص لترويج الأنشطة غير الأخلاقية وتسهيل ذلك، وقد جاءت دعوات من العديد من المؤسسات في العالم لمواجهة الخطر الأخلاقي للعولمة.

-**الخطر الاجتماعي:** ويتمثل ذلك بمحاولات الدول الغربية تحت مظلة الأم المتحدة فرض نموذجها الاجتماعي، وفرض قيم المجتمع الغربي المختلة في مجال الأسرة والمرأة على العالم، من خلال المؤتمرات الدولية في المجالات الاجتماعية المختلفة، ومن خلال المؤتمرات الإقليمية ولجان المتابعة لتوصيات هذه المؤتمرات المتعددة والمنتشرة، والتي تدعو إلى اعتماد النموذج الغربي في الحياة الاجتماعية والسكان، كما أن توصيات هذه المؤتمرات قد تصل إلى ما يشبه القرارات الملزمة.

-**خطر الفوضى العالمية:** تتيح التقنية وسائل جديدة للمجرمين واللصوص وتجار المخدرات، حيث إن توحد السوق وضخامة ما يضخ فيه من مال يغطي عمليات السرقة، وغسيل الأموال، فتكثر عصابات المافيا وأساليب الاحتيال، وقد تغري بدخول أجهزة استخبارات لبعض الدول وسط معمعة الفوضى لتحقيق أغراض مالية أو سياسية.

المطلب الثاني: تحديات العولمة

تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمي الناتجة عن ظاهرة العولمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات كبيرة من بينها:[1]

-**التكتلات الاقتصادية:** سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه الدول نحو التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيؤدي إلى زيادة درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **ثورة المعلوماتية:** تشير الدلائل الحالية أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية: العمل، رأس المال، والأرض، والتنظيم، وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا ما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات، ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين .

[1] بريبش السعيد وشبلي دنيا، التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر،90-10 ديسمبر 2014، الجزائر ص146.

-**تحدي الإصلاح الاقتصادي:** إن سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية العالمية، كل ذلك يتطلب هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يكمل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية، ومساهمته في استحقاقات إنجاح برامج الاصلاح الاقتصادي.

- **تحدي التنافسية العالمية:** تعرف القدرة التنافسية بأنها: " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة"، وعليه فإن التحدي الأساسي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية، خاصة وأن الكثير من المنتجات الجزائرية هي منتجات تقليدية، ولا تعتمد في كثير من الأحيان على التكنولوجيا المتقدمة، خصوصا الصناعية منها، التي لا تملك غالبيتها القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، هذا يستدعي ضرورة انطلاق روح الإبداع لإنتاج منتجات ومبتكرات جديدة تتجاوز حدود المنتجات التقليدية إلى المنتجات المتطورة تكنولوجيا، مع ضرورة الحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة، كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو السوق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من الصناعات الأجنبية.

المطلب الثالث: كيفية مواجهة تحديات العولمة

يمكن التمييز بين عدد من الملامح التي تساعد على مواجهة مشاكل العولمة نذكرها فيما يلي:[1]

1-قدر من الكراهية وبعض من الحماس البعيد عن العاطفة والخيال حيث أنك إذا كرهت شيء تسعى جاهدا إلى البحث عن البديل المناسب.

2-تفكير مثالي يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد على الإنفاذ، مثل إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمي والتكنولوجي للتخلص من التبعية في هذا المجال.

3-الدعوة لإحياء المجتمع المدني.

4-ابتكار ميكانزمات واليات حديدة لضمان المصالح الوطنية.

5-ظهور ممارسات وتوجهات سياسية واقتصادية تهدف إلى تهذيب العولمة.

ولمواجهة تحديات العولمة يجب مراعاة ما يلي:[2]

- ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي وأصالة الأمة.

- يجب على الحكومات المحلية الحفاظ على سيادتها واقتصادها الوطني ذلك باتباع أسلوب التنمية الموجه الذي يلجأ إلى التكامل مع الأسواق العالمية .

[1] ساقع ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص43،44.

[2] ناصر مراد، سبل مواجهة العولمة الاقتصادية، 2008، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة، ص ص87-90، نقلا عن الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27140 (2021/07/11).

-يجب على كل اقتصاد أن يصنع فرص نجاحه اعتمادا على ذاته في الأساس، إذ تعتمد التنمية على القدرة على التفاعل في السوق العالمية وفق طبيعة العلاقات التي تسود فيه.

- ضرورة تحسين كفاءة التسيير في كل مستوياته خاصة في المؤسسة الإنتاجية لما له من دور حيوي في الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة وتحسين مردودية الانتاج .

- يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية إلى تعزيز قدرة السلع المحلية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية ويتوقف ذلك على التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع المحلية وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.

- يجب على سلطات الدول النامية أن تدعم المنتوج الوطني بتشجيع المنتجين وتهيئة الظروف والوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج والارتقاء به نوعيا، وتربية المجتمعات على احترامه والاقبال عليه.

- يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الاقتصادي الهيكلي وفي المنافسة والسباق العالمي، ضف إلى ذلك فإن تدهور موازين القوى بين وإسرائيل يرجع إلى الفارق في مستويات التطور التكنولوجي.

- يجب أن تتمتع الاستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية، مع ضمان فرص التعلم والاحتكاك من خلال صور مختلفة للشراكة في ملكية وإدارة المشروعات.

- يجب الاستخدام الواسع لأحدث المبتكرات والوسائل التقنية في الإنتاج، واتباع نظام تعليمي قادر على استيعاب هذه التقنيات المتقدمة.

-يجب الانتقال من استراتيجية دفاعية إلى استراتيجية هجومية، والتي تسعى للحصول على نصيب كبير ومتزايد من الأسواق القومية ومن فرص الاستثمار والتكنولوجيا وموارد التراكم الأكبر التي توجد في المحيط الدولي .

- يجب التركيز على التنمية البشرية فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة.

- يجب على الدول العربية توظيف ثرواتها في التنمية والتطوير بدلا من توظيفها خارج الوطن العربي ولغير صالح الإنسان العربي.

- يجب تعزيز وتكاثف الجهود والطاقات والتنسيق فيما بين الدول العربية.

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات العولمة

1-إيجابيات العولمة:

من حيث أنها ظاهرة حضارية جاءت نتيجة لدخول العالم في عصر ثورة تقنيات الاتصال والمعلومات والثورة الإلكترونية التي اكتسحت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين حيث كان من نتيجة هذه الثورة ان أصبح العالم قرية كونية بفضل السرعة الفائقة في وسائل الاتصال والمواصلات وبفضل تدفق المعلومات وسرعة الحصول عليها بواسطة الحاسب الآلي والإنترنت والبريد الإلكتروني، وليس هناك ما يعيبها كظاهرة حضارية بل في إيجابية تماما من

تسخير العلم في خدمة الإنسان وفي خلية الحضارة. ففي الجانب الفكري والإيجابي تحدث فلاسفة النظام عن تفوق الحضارة الغربية وسيادتها على غيرها من الحضارات والثقافات. التي ارتبطت بما يلي:[1]

1-مضمون الحوار والفكر بوسائل الإقناع، وإنتاج مزيد من قوى الدفع تحو التعولم.

2-التجارة وتبادل السلع، ويأخذ هذا الجانب العمل على خدمة الإنسانية وتطويرها. فالإنسان بطبعه يعيش في بحث دائم واهتمام بإيجاد السبل المختلفة لتلبية احتياجاته ورغباته، والعولمة تعمل على توثيق التعاون المثمر بين الشعوب خاصة في مجال العلوم التي تطور البشرية .فالأسواق تعمل نظريا على تخفيف حدة النزاعات لتجاهلها والتعصب والتحيز.

فمؤيدي العولمة يرون أن لها آثاراً إيجابية على الدول النامية يمكن إجمالها في العناصر التالية:[2]

- التطور العام في مناهج التفكير وثقافة الحراك الاقتصادي والتجاري التي يمكن أن تتولد عن نقل أساليب العمل والإنتاج الحديثة المعروفة في الدول المتقدمة، مثال ذلك برامج التطوير الإداري وبرامج التأهيل وأساليب التوظيف واستثمار الموارد البشرية .

- تطوير البنية الأساسية والوظيفية التي تستلزمها عمليات جذب الاستثمارات الأجنبية، سواء لإقامة المشروعات أو لاستغلال بعض الموارد الطبيعية .

- توسيع القاعدة التشغيلية والإنتاجية للقوى العاملة وتقليص هامش البطالة في دائرة العمالة ذات التأهيل المتوسط، نظراً لما يمكن أن تستوعبه المشروعات الاستثمارية الأجنبية، خصوصاً الصناعية من تلك الشريحة لرخص تكاليفها مقارنة بما هو في الدول المتقدمة .

- تنامي القدرة التصديرية نسبياً للانخفاض في تكاليف الإنتاج، وهو ما يمكن أن يترتب عليه تنامي رصيد البلد من العملات الأجنبية، وتعزيز ميزانه التجاري.

- أن تؤدي آليات السوق التي ترتكز عليها العولمة إلى أسعار فائدة حقيقية وإيجابية دون مغالاة، بما يترتب على ذلك من مزايا فرعية، كالحد من ظاهرة هروب رأس المال، وجذب الأموال المحلية التي ذهبت للخارج.

- أن تمكن العولمة البلدان النامية من الوصول إلى أسواق المال الدولية مما يسمح لها بالحصول على موارد لسد فجوة مواردها المحلية، وبالتالي يقل ميل هذا البلد إلى الاستدانة الخارجية.

- إمكانية خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة بمشاركة رأس المال الأجنبي، ومن ثم زيادة قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، وهي الاحتياطات التي غالباً ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية.

- توحيد الأسواق جميعها لتصبح سوقا واحدة دائمة للتوسع والاتساع تشمل العالم بأسره، مما يعني زيادة درجة الارتباط المتبادلة بين الشعوب، والدول والحكومات والمنظمات والشركات دولية النشاط ومتعددة الجنسيات ، وبصفة

[1] ثريا آدم حسن، التبعية في ظل العولمة، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2005، ص 99 -101.

[2] نور الدين الحامد، مرجع سبق ذكره، ص ص30،31.

خاصة خلال عمليات الاتصال والانتقال الفعلي للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية واحدة تطرح فيها في نفس الوقت، نفس السلع ، وتتداول فيها بذات الطرق وبنفس الأسعار.[1]

- زيادة الارتباط ما بين التكنولوجيا والفرد، وجعل التكنولوجيا أكثر إنسانية وتعميق الإحساس بالإنسان باعتباره مبتكر التكنولوجيا والمستخدم الرئيسي لها، وتسخيرها لخدمته ورفاهيته، بالشكل الذي يؤدي الى تقليل عنصري الوقت والجهد العقلي والذهني الذي يبذله في سبيل الحصول على ما يحتاج اليه.[2]

2-سلبيات العولمة: أما الجانب السلبي فيتمثل في الجانب الإيديولوجي للعولمة الذي هو نتيجة للسياسات والتدابير التي اتخذها النظام العالمي الجديد ليؤكد هيمنة الحضارة الغربية بصورة عامة والأمريكية بصورة خاصة التي لا تخلو من اخطاء وسلبيات منها:[3]

1-اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء على مستوى الدول والمنظمات والجماعات والأفراد، حيث يسيطر على العالم 358 ملياردير يملكون ما تحصل عليه 45% من سكان العالم.

2-تزايد الاتجاه نحو استخدام الحروب لفك اشتباكات الماضي.

3-تدخل الدول العظمى في شؤون الدول النامية وانتشار اسلوب للهيمنة والاحتواء.

4-انتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وشبكات الكمبيوتر وتفوقها في الدول الصناعية دون غيرها .

5-تزايد احجام وأنواع الشركات العملاقة في العالم ساعد على ترسيخ العولمة.

6-الدعوة إلى التحرير الكامل للتجارة العالمية من سلع وخدمات وأموال ومواد خام ومعلومات

7-الدعوة إلى مؤتمرات وتقنين هوية الدول النامية (مؤتمر بكين للسكان) ومؤتمرات الأسرة وبرامج المعونة.

8-تزايد المنافسة بين الدول والمنظمات والأفراد.

9-ظهور الحاجة إلى دور جديد للمنظمات الأهلية.

يرفض الكثير من كتاب، ومفكري العالم الثالث مفهوم العولمة باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على (أمركة العالم) وتهميش الشعوب وإذلالها، وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة منسوخة مما لديها من ثقافة، وسلوك أمريكي محض، وبذلك تجعل العالم مشوها وممسوخا ومنسلخا عن ذاته وعن واقعه وقد عمد هذا الاتجاه الفكري إلى مقاومة ظاهرة العولمة وإثارة جدلا واسعا حول أثارها السلبية فيما يلي:[4]

1-سحق الهوية والشخصية الوطنية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية شخصية عالمية.

---

[1] مروة فوزي عبد الوارث، العولمة كنظام جديد وأثره على الشركات السياحية فئة 'أ' على منطقة القاهرة الكبرى، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في الدراسات السياحية (غير منشورة)، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنوفية، مصر، 2002، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص ص89،90.

[3] ثريا آدم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[4] أمجد قاسم، العولمة مفهومها، أهدافها، خصائصها، نقلا عن الرابط:

http://www.arabnationleague.com/a_web/one_sub.php?id=634 (2021/07/12).

2-سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الاباء والأجداد.

3-سحق المصالح والمنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات ونزوع العولمة إلى الانفتاح الواسع.

4-استباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحرر أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

5-السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذي النفوذ القوى على الكيانات المحلية الضعيفة ويسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

6-فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة وأن هذا الأجنبي أكثر تقدما وقوة ونفوذا ومن ثم إذلال كل ما هو محلى، والتنصل من إفرازاته وثماره بل ممارسة القهر عليه في شكل موجات متتالية ومتصاعدة ومتلاحقة حتى يتوقف عن ممارسة أي مقاومة والاستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه، والاستجابة لمتطلباته التي يقدمها.

خلاصة

لقد تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى أن العولمة ظاهرة أحدثت الكثير من التغيرات على العالم وأنها تسعى لإزالة الحدود بين الدول للسماح بحرية تبادل السلع والخدمات، وكذلك حركة رؤوس الأموال، والعولمة سلاح ذو حدين، لا تستطيع الدول الهروب منها ولا يجب الرضوخ لها بشكل مطلق، لذلك لابد على جميع الدول والشعوب وخاصة الضعيفة منها المحافظة على سيادتها بهدف صد الهيمنة الخارجية، وذلك من خلال وضع سياسات لواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

الفصل الثالث: واقع برامج التأهيل وآثارها على الأداء المالي لمطاحن مرمورة

تقديم:

تعتبر مطاحن مرمورة لولاية قالمة من المؤسسات الوطنية التي تأقلمت إلى حد كبير مع التغيرات و التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية و المحلية، و ذلك لأنها تبنت و طبقت برامج التأهيل التي اعتبرتها طريقة لكي تنمو وتتوسع و تزيد من قدرتها التنافسية، و هذا لتضمن بقاءها و استمرارها، و لقد مرت مطاحن مرمورة بأزمات مالية سابقا نتج عنها العديد من الخسائر المالية، و بذلك توجب عليها معالجة وضعها المالي عن طريق اعتمادها على المؤشرات المالية لكي تقيس سلامة أدائها المالي و مدى استقلاليتها، و سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي :

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن مرمورة

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج وفق الفرضيات.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن مرمورة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، والتي تتمثل في مطاحن مرمورة-هيليوبوليس وذلك من خلال نظرة شاملة حول مراحلها التطورية، والهيكل التنظيمي بالإضافة إلى المخطط التنموي لإعادة تأهيلها.

المطلب الأول: المراحل التطورية لمؤسسه مطاحن مرمورة

1-لمحة تاريخية:

1-1-أثناء فترة الاستعمار: قامت عائلة "لافي la vie " بإنشاء أول مطحنة في الجزائر سنة 1912.

1-2-بعد الاستقلال: قامت الدولة بتأميم جميع الشركات وأطلقت عليها اسم الشركات الوطنية، ويرمز لها في اللغة الفرنسية بالحرفين sn أي "société nationale " و sn.snpac معناها الشركة الوطنية للسميد والفرينة والعجائن الغذائية والكسكسي.

و في سنة 1978 أصبح اسمها شركة الرياض "ERIAD " و معناها "entreprise d'industrie ciriale et dérivé" أي المؤسسة الصناعية الغذائية للحبوب و مشتقاتها بقسنطينة.

في 24 ديسمبر 1997 أصبحت تسمى الشركة الفرعية "فيليال مرمورة قالمة"، ثم تحولت الى المركب الصناعي مرمورة قالمة في 24 ماي 2016 إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى ما سبق تم تطبيق تجديد جزئي لوحدة هيليوبوليس حيث كان التجديد الجزئي الأول سنة 1952، أما الثاني ففي سنة 1967، وتم تجديد جزئي لوحدة بوشقوف سنة 1992.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

1-لمحة جغرافية وانتاجية:

مؤسسة وحدة مطاحن مرمورة بهيليوبوليس (المؤسسة محل الدراسة) هي شركة اقتصادية ذات أسهم وهذه الأخيرة تابعة للدولة، وهي مركب صناعي تجاري مرمورة قالمة، وتتكون من وحدتين:

- وحدة هيليوبوليس: قدرتها الإنتاجية 650 قنطار/24 سا.
- وحدة بوشقوف: قدرتها الإنتاجية 860 قنطار/24سا.

وتقوم بتحويل القمح الصلب الى سميد بحيث تتمثل أنواعه في: سميد ممتاز25 كغ و10 كغ، سميد عادي 25 كغ، وبقايا طحن، وتحتوي على نقاط بيع تتمثل في: قالمة، التاورة (سوق أهراس)، بوشقوف.

وتعتبر وحدة مطاحن مرمورة شركة فرعية تابعة لوحدة حبوب قسنطينة التي بدورها تحتوي على:

1-مركب صناعي وتجاري: سيبوس (عنابة).

2-مركب صناعي وتجاري: الحضنة (مسيلة).

3-مركب صناعي وتجاري: بني هارون (ميلة).

4-مركب صناعي وتجاري: سيدي راشد (قسنطينة).

5-مركب صناعي وتجاري: ليطوارال (سكيكدة).

6-مركب صناعي وتجاري: مرمورة (قالمة).

والشركة الفرعية لوحدة حبوب قسنطينة تابعة للشركة القابضة "أقروديف Agrodiv"، و أي شركة تنتج مواد غذائية في الجزائر تكون تابعة للشركة القابضة، وهذه الأخيرة تابعة إلى وزارة الصناعة و المناجم.

والشكل التالي يوضح الفروع التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

الشكل رقم (02): الفروع التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

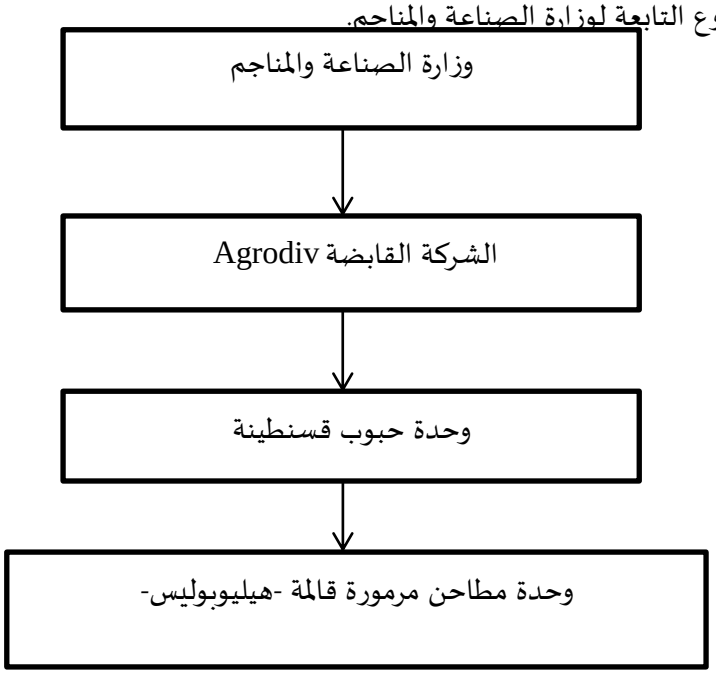

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

-**موقع المؤسسة:** تقع وحدة مطاحن مرمورة بدائرة هيليوبوليس في الجهة الشرقية في ولاية قالمة، وبالضبط بلدية هيليوبوليس، بن بروق حسين على الطرق الوطني رقم21، تتربع الوحدة على مساحة 125000 متر مربع مقسمة على عدة هياكل، سيتم التطرق اليها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

-**رأسمالها:** مطاحن مرمورة هي شركة مساهمة ذات مال اجتماعي يقدر ب 135.000.000 دينار جزائري وحاليا أصبح هذا الأخير تابع لوحدة حبوب قسنطينة.

2-**لمحة ديمغرافية:** بلغت اليد العاملة 152 عاملا، وذلك حسب إحصائيات 2016، موزعة حسب المهنة كما يلي:

الجدول رقم(03): توزيع اليد العاملة حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية	العدد	%
إطار مسير	01	1.52
إطار سامي	09	5.92
إطار متوسط	14	9.21
المهرة	43	28.29
التنفيذ	85	55.06
المجموع	152	100

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

يوضح الجدول التالي توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط:

الجدول رقم (04): توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط

النشاط	العدد	%
الإنتاج	85	55.92
الدعم التقني	26	17.11
الإدارة	41	26.97
المجموع	152	100

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

- أما حاليا فيبلغ عدد اليد العاملة 155 عاملا.

3-المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة وأهدافها:

3-1-المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة:

كل مؤسسة إنتاجية تتعامل مع نوعين من المؤسسات، يتمثل النوع الأول في الموردين والذين تتعامل معهم المؤسسة بهدف الحصول على المواد الأولية ومختلف التجهيزات التي تحتاجها في نشاطها، أما النوع الثاني فيتمثل في العملاء حيث تتعامل المؤسسة معهم بغرض توزيع منتجاتها، وتتعامل مؤسسة مطاحن مرمورة مع المؤسسات التالية:

- **الموردون :** تعتبر التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة بقالمة هي المورد الأساسي للمادة الأولية وهي القمح الصلب، أما الموردون الآخرون فهم: المؤسسة الخاصة لمواد التغليف بعنابة، الموردون المختصون في بيع قطع الغيار المتعلقة بالوحدات الإنتاجية، والموردون المختصون في الأدوات واللوازم.
- **العملاء:** تجار الجملة، المستهلكين، مركز البيع بقالمة.

3-2-أهداف المؤسسة: تهدف مؤسسة مطاحن مرمورة كأي مؤسسة أخرى إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- توجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها وإتباع سياسة توزيع مناسبة.
- التحكم في السوق بالمادة المنتجة من خلال الاهتمام بالتسويق.
- عقلنة استعمال الموارد البشرية وإعادة التركيز على المهام الرئيسية.
- التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتقليص من التكاليف.
- استثمار الموارد المالية المتاحة بشكل جيد للحصول على أكبر عائد وتقليل الاحتياجات المالية.
- المحافظة على قدر كافي من السيولة لمواجهة الظروف الطارئة.

المطلب الثالث: الإطار والهيكل التنظيمي للمؤسسة

1-الإطار التنظيمي للمؤسسة: تضم وحدة مطاحن مرمورة بقالمة الأقسام الأساسية التالية:

1-1-مديرية الوحدة: وتشمل ما يلي:

- **المدير :** الذي يعتبر أعلى رتبة في الوحدة، حيث يقوم بمتابعة سير عمل الوحدة يوميا، وكذا وضع القرارات ومراقبة كل العمليات وإصدار الأوامر، بالإضافة إلى المصادقة على الوثائق التي تحول إليه بعد دراستها ومراجعتها.

- **الأمانة العامة:** وهي الرابطة بين العملاء والمدير، وتقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاج إلى توقيع وتحرص على الاجتماعات الإدارية وتستقبل الاتصالات.

شكل رقم (03): تقسيم مديرية الوحدة

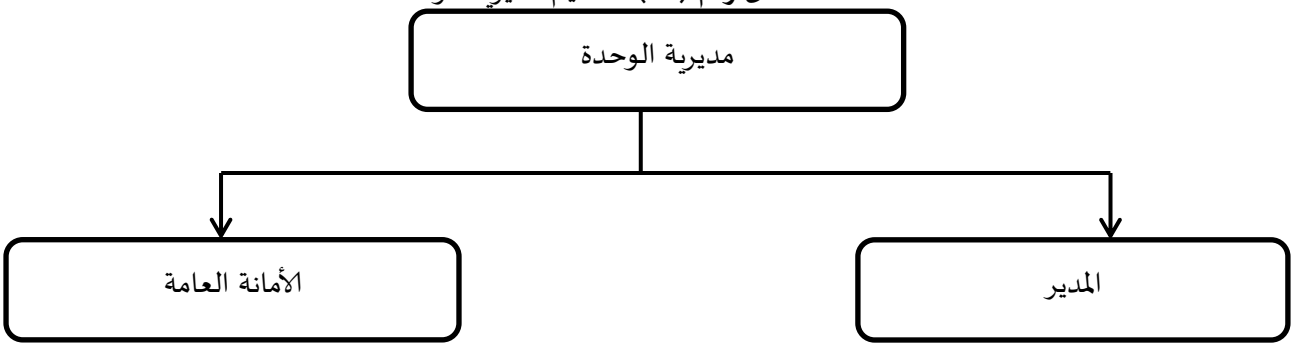

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

1-2-مصلحة المستخدمين: وتهتم بشؤون الموارد البشرية، كما تشرف على قسم التكوين، وتقوم بمتابعة المتربصين والعاملين.

1-3-مصلحة الوقاية والأمن: هدفها الحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع، والبناية الكاملة، بالإضافة إلى توفير الحماية للعاملين.

1-4-مصلحة التجارة: تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج إذ تتلقى ملفات مختلف المصالح.

1-5-مصلحة المحاسبة المالية: تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح حيث تقوم بمختلف العمليات المحاسبية والمالية ومراجعتها، كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية، وهي تنقسم إلى فرعين:

- **فرع المحاسبة العامة:** تقوم بتسجيل العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات .

- **فرع الخزينة والمالية:** تعالج هذه المصلحة العمليات من خلال التسجيل في 14 يومية.

شكل رقم (04): تقسيم مصلحة المحاسبة والمالية

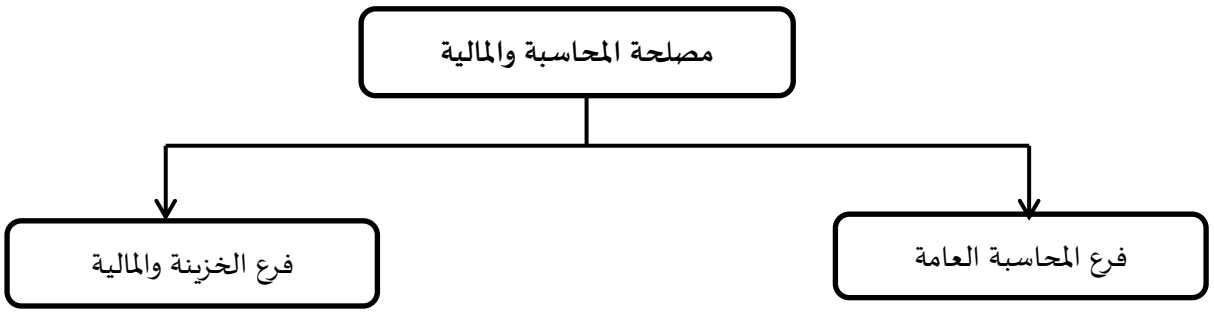

المصدر: الوثائق الداخلية

1-6-مصلحة النقل: تتكفل هذه المصلحة بتمويل الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية وإيصال السميد إلى مراكز التوزيع.

1-7-مصلحة الإنتاج: تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداءا من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية وتصبح منتوجا تاما.

شكل رقم (05): تقسيم مصلحة الإنتاج

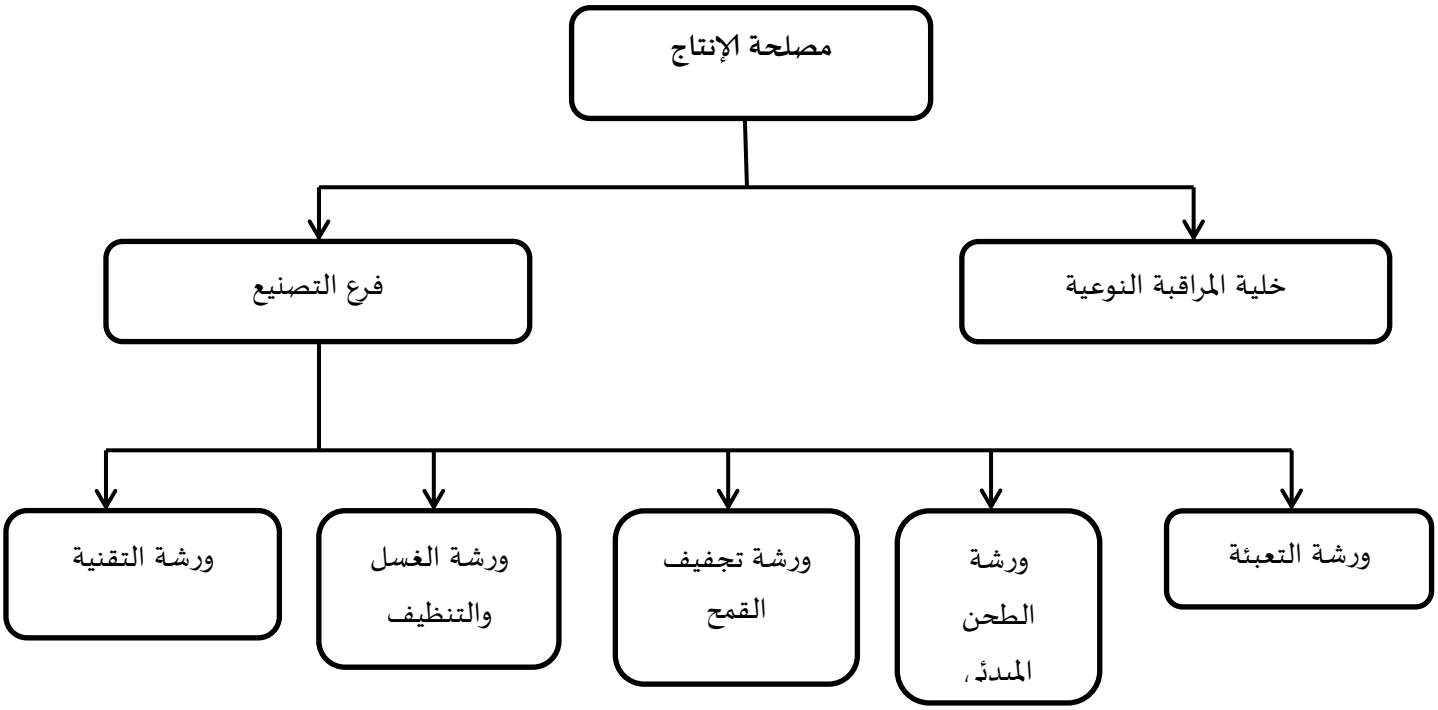

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

1-8-مصلحة الصيانة: فهي تعني مسؤولية كل مصنع أو قسم إنتاج عن أعمال الصيانة الخاصة به.

1-9-مصلحة المشتريات والمخزونات: ويشرف عليها كل من رئيس المصلحة ورئيس فرع المشتريات وفرع المخزونات .

شكل رقم (06): تقسيم مصلحة المشتريات والمخزونات

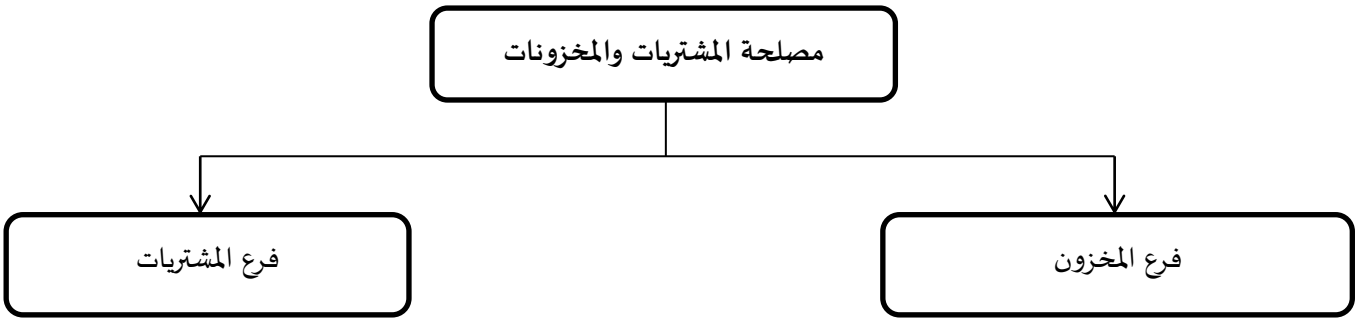

المصدر: الوثائق الداخلية المؤسسة.

2-الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يوضح الشكل التالي الهيكلي التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن مرمورة -هيليوبوليس -

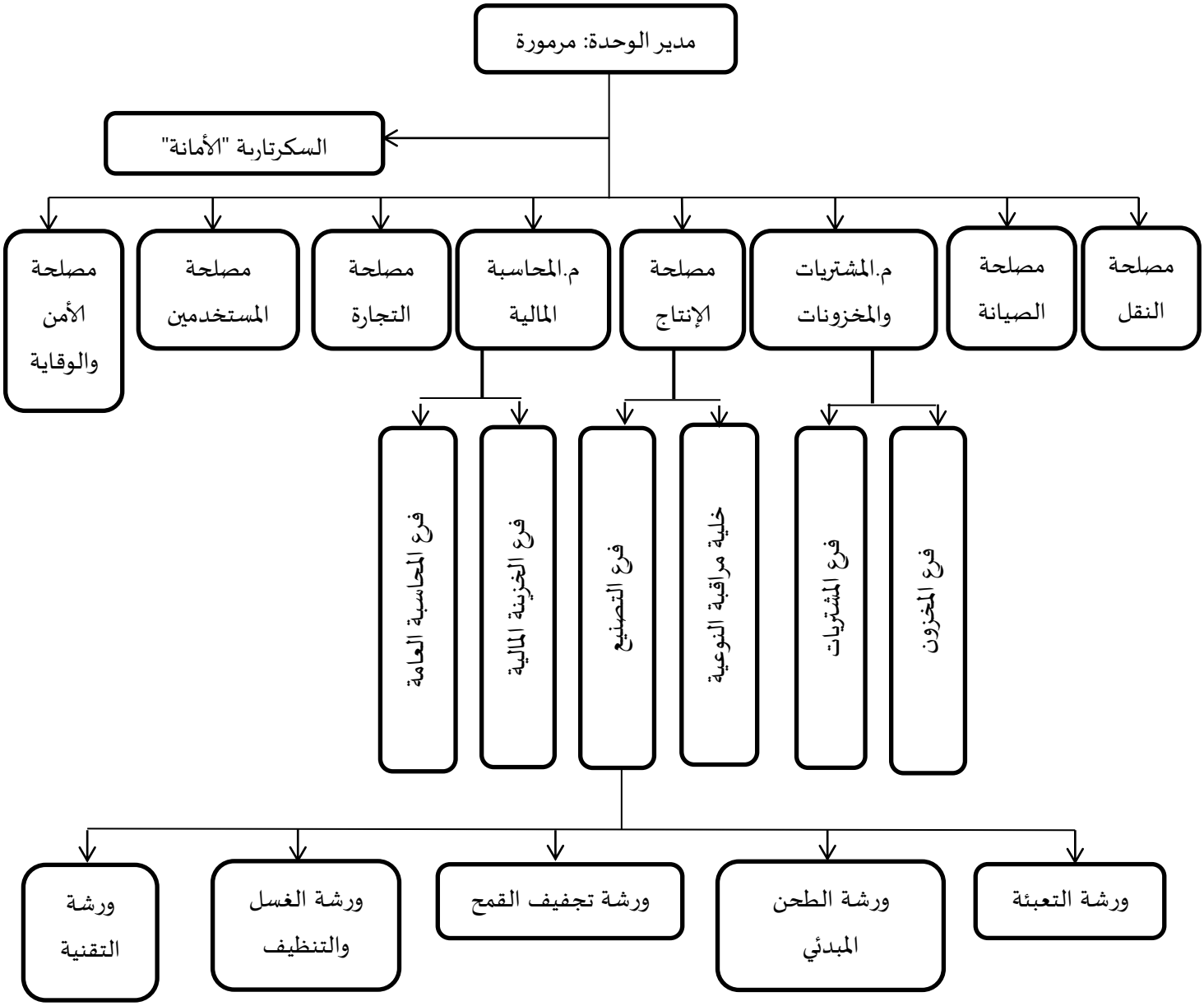

المصدر: الوثائق الداخلية المؤسسة.

المطلب الرابع: المخطط التنموي لإعادة تأهيل مطاحن مرمورة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المخطط التنموي التقديري للفترة (2011-2015)، والمخطط التنموي الواقعي الخاص بالفترة (2015-2016).

-عرض وتحديد المشروع (المخطط التنموي): لقد تم وضع مشروع تنموي في إطار إعادة التأهيل الممتد من 2011 إلى غاية 2015، والتي استفادت منه مطاحن مرمورة خاصة فيما يتعلق بالإنتاج وتطويره، وهو مشروع استثماري مادي وغير مادي يتمثل نشاطه في بيع وإنتاج السميد، وهو نشاط فلاحي غذائي ورمزه 107101، يتموقع هذا المشروع بوحدة الانتاج هيليوبوليس، ووحدة الإنتاج بوشقوف، ونوع الاستثمار المراد اعتماده يتمثل في إعادة التأهيل.[1]

- **التكلفة الإجمالية للمشروع:** 15 مليار دينار جزائري.

1-المخطط التنموي التقديري (2011-2012): ويمكن إبراز أهم ما جاء فيه من خلال الجداول التالية:

1-1-الإستثمارات المادية: انظر الملحق رقم (01).

1-1-1-المباني والمرفقات:

الجدول رقم (05): وحدة الإنتاج هيليوبوليس

التعيين	المخطط/ المبلغ (بالألف دينار جزائري)
	سنة 2011
تجديد المباني	2000
تجديد التركيب "استقبال القمح"	600
تجديد تركيب النظافة	400
تجديد تركيب التبريد	600
المجموع	3600

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الجدول رقم (06): وحدة الإنتاج بوشقوف

التعيين	المخطط/ المبلغ (بالألف دينار جزائري)
	سنة 2012
تجديد المباني	2000
تجديد التركيب "استقبال القمح"	900
تجديد تركيب النظافة	600
تجديد تركيب التبريد	900
المجموع	4400

[1] كعواش حدة وأحمد بهاليل حياة، أثر برامج التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لمطاحن "مرمورة"-قالمة، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسات، قسم علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2012، ص 95.

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الجدول رقم (07): المؤسسة

التعيين	المخطط/ المبلغ (بالألف دينار جزائري)		
	سنة 2011	سنة2012	المجموع
تجديد المباني	2000	2000	4000
تجديد التركيب "استقبال القمح"	600	900	1500
تجديد تركيب النظافة	400	600	1000
تجديد تركيب التبريد	600	900	1500
المجموع	3600	4400	8000

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

يتضمن الجدول رقم (07) مجموع المبالغ المخطط لها بالدينار الجزائري الواردة في الجدولين (05) و (06) الخاصة بوحدتي هيليوبوليس وبوشقوف، وهذه المبالغ تخص تجديد المباني والمرفقات بحيث قدرت قيمة التجديد سنة 2011 بـ 3600دج، وذلك على مستوى وحدة الإنتاج هيليوبوليس، و4400 دج سنة 2012 على مستوى وحدة الإنتاج بوشقوف.

1-1-2-معدات الإنتاج: انظر الملحق رقم (02).

الجدول (08): وحدة الإنتاج هيليوبوليس

التعيين	المخطط/ المبلغ (بالألف دينار جزائري)
	سنة 2011
تجديد معدات الطحن	38000
تجديد معدات النظافة	4600
تجديد معدات النقل والتعبئة والتغليف	3200
المجموع	45900

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الجدول (09): وحدة الإنتاج بوشقوف

التعيين	المخطط/ المبلغ (بالألف دينار جزائري)
	سنة 2012
تجديد معدات الطحن	46600
تجديد معدات النظافة	5600
تجديد معدات النقل والتعبئة والتغليف	3900
المجموع	56100

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (10): المؤسسة

التعيين	المخطط/ المبلغ (بالألف دينار جزائري)		
	سنة 2011	سنة2012	المجموع
تجديد معدات الطحن	38100	46600	84700
تجديد معدات النظافة	4600	5600	10200
تجديد معدات النقل والتعبئة والتغليف	3200	3900	7100
المجموع	45900	56100	102000

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن مجموع المبالغ المخطط لها بالدينار الجزائري الواردة في الجدولين رقم (08) و (09) الخاصة بوحدتي الانتاج هيليوبوليس وبوشقوف، وهذه المبالغ تخص تجديد معدات الانتاج، بحيث قدرت قيمة التجديد لسنة 2011 بـ 45900 دج، وذلك على مستوى وحدة الانتاج هيليوبوليس، و56100 دج خاصة بو حدة الانتاج بوشقوف، ويقدر مجموع التجديد ككل للسنتين بـ: 102000 دج.

1-1-3-معدات النقل: انظر الملحق رقم (02) والملحق رقم (03).

الجدول رقم (11): وحدة الانتاج هيليوبوليس

التعيين	العدد	المبلغ (بالألف دينار جزائري)	مخطط الاقتناء
شاحنة حبوب (20 طن)	01	15000	2011
مركبة تجارية (بوكسر-إيفيكو)	01	3000	2011
المجموع	02	18000	-

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) عدد الشاحنات والمركبات التجارية المراد اقتناؤها سنة 2011 من طرف وحدة الإنتاج هيليوبوليس والتي تقدر بشاحنة واحدة للحبوب ذات قدرة تحمل 20 طن بمبلغ 15000 دج، ومركبة تجارية واحدة من نوع بوكسر-إيفيكو وتقدر بـ 3000 دج، وبالتالي مجموع المبالغ الخاصة بمعدات النقل على مستوى هذه الوحدة الإنتاجية يساوي 18000 دج.

الجدول رقم (12): وحدة الإنتاج بوشقوف

التعيين	العدد	المبلغ (بالألف دينار جزائري)	مخطط الاقتناء
شاحنة حبوب (10 طن)	01	9000	2012
مركبة تجارية (بوكسر-إيفيكو)	01	3000	2012
المجموع	02	12000	-

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (13): المؤسسة

التعيين	العدد	المبلغ (بالألف دينار جزائري)	مخطط الاقتناء
شاحنة حبوب (20 طن)	01	15000	2011
شاحنة الحبوب (10 طن)	01	9000	2012
مركبة تجارية (بوكسر-إيفيكو)	01	3000	2011
مركبة تجارية (بوكسر-إيفيكو)	01	3000	2012
المجموع	04	30000	-

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) عدد شاحنات الحبوب والمركبات التجارية المراد اقتناؤها سنة 2012 من طرف وحدة الإنتاج بوشقوف، والتي تقدر بشاحنة حبوب واحدة ذات قدرة تحمل تصل إلى 10 طن بمبلغ 9000 دج، ومركبة تجارية واحدة من نوع بوكسر-إيفيكو بمبلغ 3000 دج.

أما الجدول رقم (13) فيتضمن مجموع المبالغ الواردة في الجدولين رقم (11) و (12) لسنتي 2011 و2012 والتي تقدر بـ 30000 دج تخص 04 معدات نقل (شاحنتي حبوب 20 طن و10 طن، ومركبتين تجارتين (بوكسر-إيفيكو).

1-2-الإستثمارات غير المادية:

الجدول رقم (14): الاستثمارات غير المادية

التعيين	المخطط/ المبلغ		
	سنة 2011	سنة2012	المجموع
إجراءات التسيير	2000	-	2000
إدارة الجودة	-	2000	2000
محاسبة تحليلية	1000	-	1000
إدارة الإنتاج والصيانة المحوسبة	-	5000	5000
المجموع	3000	7000	10000

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) المبالغ التقديرية التي تحتاجها المؤسسة محل الدراسة لتمويل إجراءات التسيير المقدرة بـ 2000 دج، والمحاسبة التحليلية بمبلغ 1000 دج سنة 2011، وتمويل إدارة الجودة بمبلغ 2000 دج، وإدارة الإنتاج والصيانة المحوسبة بمبلغ 5000 دج سنة 2012، ويقدر مجموع المبالغ الخاصة بتمويل الاستثمارات غير المادية ككل ب 10000 دج، انظر الملحق رقم (03).

ملاحظة: الوحدة بالألف دينار جزائري.

2-المخطط التنموي الواقعي:

سيتم التطرق لأهم ما جاء في برنامج التطوير من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (15): ملخص تنفيذ خطة التنمية

العنوان	رقم العقد والمصادقة عليه		تاريخ التوقيع	موضوع العقد	المبلغ بالدينار الجزائري	تاريخ استلام المعدات	تاريخ الاستلام المؤقت	تاريخ صلاحية الضمانة	تاريخ الاستلام النهائي
معدات الطحن	عقد مولينو	2014/FMG/2	2014/04/09	معدات طحن	39028846,95	2015/01/22	2015/09/28	2017/10/28	2020/03/15
	عقد بوهلر	2014/FOUR	2014/05/27	معدات طحن	96392842,99	الأولى2016/03/20 الثانية 2016/05/24	2016/12/27	2018/03/30	2019/02
	المجموع				135421689,64				
معدات النقل والمعالجة	رينو الجزائر	2014/03	2014/07/21	معدات نقل	5329000,00	2014/08/24	2015/08/24	-	
	ETB بوشمال			خزان مياه	613446,00	2014/12/22	2014/12/22	-	
	SNC أشغال الأطلس			إنجاز الأرضية	938340,00	2015/05/11	2015/05/11	-	
	TCE/ETB			إنجاز	547560,00	2015/06/25	2015/06/25	-	

	فتناصي رفيق	اتفاقية 2013/11/26	2014/05/11	الأرضية				
	ENT أشغال الكهرباء			/خزائن كهربائية	1705565,16	2015/06/25	2015/06/25	-
					3944889,16	2016/12/28	2017/12/28	-
	المجموع				7749800,16			-
الاستثمار غير المادي	INPED بومرداس	2013/DMIL/DEP رقم 2016	2013/12/16	تدريب الطحن	513600,16	2014/07/09	2014/07/09	-
	كمبيوتر كبير	2015/01/14	2015/06/03	برامج الرواتب	194998,50	2015/06/03	2015/06/03	-
				برامج إدارة	501813,00	2016/03/08	2016/03/08	-
	المجموع				1210411,50			-
المجموع					149710901,6			

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) ملخص تنفيذ المخطط التنموي، بحيث يتضمن رقم العقد وتواريخ (المصادقة على العقد، التوقيع على العقد، استلام المعدات، الاستلام المؤقت، صلاحية الضمانة، الاستلام النهائي للمعدات)، بالإضافة إلى موضوع العقد والمتمثل في معدات الطحن، معدات النقل والمعالجة، المباني والمرفقات، الاستثمار غير المادي.

ويقدر المبلغ الإجمالي لمخطط التنمية بـ 149710901,60 دج، انظر الملحق رقم (04).

الجدول رقم (16): المبالغ المخطط لها والمبالغ المقترضة من بنك بدر

العنوان	المبلغ المخطط له بالدينار الجزائري	العقد	المبلغ الملتزم به بالدينار الجزائري	الدفع بالدينار الجزائري			ملاحظة
				قرض بدر	التمويل الذاتي	المجموع	
معدات الطحن	102000000,00	عقد مولينو2014/FMG/02	40000000,00	39028846,95	-	39028846,95	
		عقد بوهلر 2014	90000000,00	96392842,99	-	96392842,99	
		المجموع	130000000,00	135421689,94	-	135421689,94	
معدات النقل والمعالجة	30000000,00	رينو الجزائر 2014/03	5329000,00	5329000,00	-	5329000,00	
المباني والمرافقات	8000000,00		7749800,16	7749800,16	-	7749800,16	
الاستثمار غير المادي	10000000,00	INPED كمبيوتر كبير	513600,00	513600,00	-	513600,00	
			696811,50	696811,50		696811,50	
		المجموع	1210411,50	1210411,50	-	1210411,50	
المجموع	150000000,00		144289211,66	149710901,60	-	149710901,60	

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

يتضمن الجدول رقم (16) المبلغ المقترض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) والذي يقدر بـ 150000000,00 دج، بالإضافة إلى المبلغ الفعلي المستهلك من القرض والذي يساوي 149710901,60 دج، انظر الملحق رقم (05).

الجدول رقم (17): التكلفة الإجمالية للمشروع

	اتفاقية بدر	استهلاك قرض بدر بالدينار الجزائري في 2017/06/30	الفرق	معدل الاستهلاك
مرمورة قالمة	150000000,00	149710901,60	289098,40	%99,81

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) المبلغ المتفق عليه مع بنك بدر المقدر بـ 15000000,00 دج، والقيمة الكلية المستهلكة من القرض وتساوي 149710901,60 دج، بحيث يقدر الفرق بين المبلغين بـ 289098,40دج، أما معدل إنجاز خطة التنمية فيساوي 99,81%، انظر الملحق رقم (06).

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة للفترة (2014-2017) وتقييم التوازن والأداء الماليين لمؤسسة مطاحن مرمورة.

المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة

تضم الميزانية المالية جانب الأصول وجانب الخصوم، حيث تنقسم الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية، وجانب الخصوم ينقسم إلى رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية، انظر الملاحق رقم (07)، (08)، (09)، (10).

الجدول رقم (18): الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2014-2015)

الأصول	**2014**	**2015**
الأصول غير الجارية:		
تثبيتات معنوية	130141,66	296798,57
تثبيتات عينية	102514751,52	143877191,84
أصول قيد الإنجاز	18395445,05	11027541,43
القروض والأصول غير المتداولة الأخرى	144404,09	144404,09
الضرائب المؤجلة على الأصول	4142796,29	0,00
مجموع الأصول غير الجارية	125327538,61	155345935,93

الأصول الجارية:		
المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	32930300,60	25727988,97
الزبائن	6032511,32	7571256,66
المدينون الآخرون	4940411,75	8738736,01
الضرائب وما شابهها	2168711,09	3597679,07
الخزينة	53448639,78	31126248,56
مجموع الأصول الجارية	99520574,54	76761909,27
مجموع الأصول	224848113,15	232107845,20

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (19): الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم (2014-2015)

الخصوم	**2014**	**2015**
رؤوس الأموال الخاصة:		
رأس المال الصادر	135000000,00	135000000,00
العلاوات والاحتياطات	21118097,07	21188097,07
النتيجة الصافية	-10406470,19	-49300243,88
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	-7655913,09	-21136119,29
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	138055713,79	85681733,90
الخصوم غير الجارية:		
القروض والديون المالية	23724445,05	57644385,67
القروض الاستثمارية	23724445,05	57644385,67
الضرائب المؤجلة على الخصوم	1069060,28	
المؤونات والمنتجات المعاينة مسبقا	13835172,30	19420429,65
مجموع الخصوم غير الجارية	38628677,63	77064815,32
الخصوم الجارية:		
الموردون والحسابات الملحقة	26884335,88	30908409,45
عمليات المجموعة	15936332,16	15936332,16
الضرائب	121137,66	3155041,93
الديون الأخرى	5221916,03	19361512,44
مجموع الخصوم الجارية	48163721,73	69361295,98
مجموع الخصوم	224848113,15	232107845,20

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (20): الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2016-2017)

الأصول	2016	2017
الأصول غير الجارية:		
تثبيتات معنوية	753948,72	658967,19
تثبيتات عينية	264630131,15	248137255,67
الأراضي	82331160,00	82331160,00
المباني	12734438,53	12061593,68
تثبيتات عينية أخرى	169564532,62	153744501,99
تثبيتات مالية:		
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	144404,09	144404,09
الضرائب على الاصول		3933798,28
مجموع الأصول غير الجارية	265528483,96	252874425,23
الأصول الجارية:		
المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	26370046,21	21917087,75
الزبائن	9636496,89	12180488,27
المدينون الآخرون	10739910,66	4887984,17
الضرائب	1026175,60	586384,49
خزينة الأصول	17066608,88	29430595,31
مجموع الأصول الجارية	64839238,24	69002539,99
مجموع الأصول	330367722,20	321876965,22

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الجدول رقم (21): الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم للفترة (2016-2017)

الخصوم	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة:		
النتيجة الصافية للسنة	-2724622,96	24417496,30
العلاقة بين الوحدات	102114901,40	95021781,08
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	99390278,44	119439277,38

الخصوم غير الجارية:		
القروض والديون المالية	145766012,60	149710901,60
القروض الاستثمارية	145766012,60	149710901,60
المؤونات والمنتجات المعاينة مسبقا	12902517,45	17852783,87
مؤونات المعاشات التقاعدية والالتزامات المماثلة	12902517,45	16560556,85
مؤونات أخرى		1292227,02
مجموع الخصوم غير الجارية	158668530,05	167563685,47
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	45082809,34	9947078,06
عمليات المجموعة		15936332,16
ضرائب المستحقة الدفع	1037107,76	697507,33
الديون الأخرى	26188996,61	8293084,82
مجموع الخصوم الجارية	72308913,71	34874002,37
مجموع الخصوم	330367722,20	321876965,22

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (22): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**125327538,61**	**55,74**	**الأموال الدائمة**	**176684391**	**78,58**
الأصول المتداولة:	**99520574,54**	**44,26**	رؤوس الأموال الخاصة:	138055713,79	61,40
قيم الاستغلال	32930300,60	14,65	ديون طويلة الأجل	38628677,63	17,18
قيم قابلة للتحقيق	13141634,16	5,84	**ديون قصيرة الأجل**	**48163721,73**	**21,42**
قيم جاهزة	53448639,78	23,77			
المجموع	224848113	100	المجموع	224848113	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية

الجدول رقم (23): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**155345935,93**	**66,93**	**الأموال الدائمة**	**162746549**	**70,12**
الأصول المتداولة:	**76761909,27**	**33,07**	رؤوس الأموال الخاصة:	85681733,90	36,92
قيم الاستغلال	25727988,97	11,08	ديون طويلة الأجل	77064815,32	33,20
قيم قابلة للتحقيق	19907671,7	8,58	**ديون قصيرة الأجل**	**69361295,98**	**29,88**
قيم جاهزة	31126248,56	13,41			
المجموع	232107845	100	المجموع	232107845	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية

الجدول رقم (24): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**265528483,96**	**80,37**	**الأموال الدائمة**	**258058808**	**78,11**
الأصول المتداولة:	**64839238,24**	**19,63**	رؤوس الأموال الخاصة	99390278,44	30,08
قيم الاستغلال	26370046,21	7,98	ديون طويلة الأجل	158668530,05	48,03
قيم قابلة للتحقيق	21402583,2	6,48	**ديون قصيرة الأجل**	**72308913,71**	**21,89**
قيم جاهزة	17066608,88	5,17			
المجموع	330367722	100	المجموع	330367722	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية

الجدول رقم (25): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**252874425,23**	**78,54**	**الأموال الدائمة**	**287002963**	**89,17**
الأصول المتداولة	**69002539,99**	**21,44**	رؤوس الأموال الخاصة	119439277,38	37,11
قيم الاستغلال	21917087,75	6,8	ديون طويلة الأجل	167563685,47	52,06
قيم قابلة للتحقيق	17654856,9	5,5	**ديون قصيرة الأجل**	**34874002,37**	**10,83**
قيم جاهزة	29430595,31	9,14			
المجموع	321876965	100	المجموع	321876965	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية

ملاحظة01: النسب في الجداول السابقة تقريبية.

ملاحظة02: في الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة للسنوات سابقة الذكر تجدر الإشارة إلى أن الأصول غير الجارية هي الأصول الثابتة، والأصول الجارية هي الأصول المتداولة، وقيم الاستغلال هي المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ، وقيم قابلة للتحقيق هي مجموع المبالغ الخاصة بالزبائن والمدينون الآخرون والضرائب وما شابهها، أما القيم الجاهزة فهي خزينة الأصول وهذا في جانب الأصول، وفي جانب الخصوم فالخصوم غير الجارية هي الديون طويلة الأجل، أما الخصوم الجارية فهي الديون قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل الميزانيات بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سيتم في هذا المطلب تقييم التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال حساب رأس المال العامل والاحتياج منه، بالإضافة إلى الخزينة.

1-حساب رأس مال العامل(FR):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم (26): حساب FR

السنة	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	176684391	162746549	258058808	287002963
الأصول الثابتة	125327538,61	155345935,93	265528483,96	252874425,23
رأس المال العاملFR	51356852,4	7400613,07	-7469675,96	34128537,8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن رأس المال العامل موجب بالنسبة للسنوات 2014 و2015 و2017، ومعناه أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وبالتالي حققت هامش أمان، أما في سنة 2016 فنلاحظ ان رأس المال العامل سالب أي أن المؤسسة لم تستطع في هذه السنة من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.

2-حساب الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – التسبيقات البنكية)

جدول رقم (27): حساب BFR

السنة	2014	2015	2016	2017
(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)	46071934,8	45635660,7	47772629,4	39571944,7
(الديون قصيرة الأجل – التسبيقات البنكية)	48163721,73	69361295,98	72308913,71	34874002,37
(احتياج رأس المال العاملBFR)	-2091786,93	-23725635,3	-24536284,3	4697942,33

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن احتياج رأس المال العامل سالب خلال الفترة (2014-2016) وهذا يدل على أن المؤسسة لديها سيولة معتبرة ويوجد فائض في موارد التمويل، أما في سنة 2017 فاحتياج رأس المال العامل موجب وهذا يعني أنه يوجد احتياج لتمويل دورة الاستغلال.

3-حساب الخزينة TN:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (28): حساب TN

السنة	2014	2015	2016	2017
رأس المال العاملFR	51356852,4	7400613,07	-7469675,96	34128537,8
احتياج رأس المال العامل BFR	-2091786,96	-23725635,3	-24536284,3	4697942,33
الخزينةTN	53448639,33	31126248,37	17066608,34	29430595,47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة.

نستنتج من الجدول رقم (28) أن تحليل خزينة المؤسسة محل الدراسة يبين تسجيل فائض خلال السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، وهذا ما يعبر عنه برصيد موجب طوال هذه السنوات، بمعنى أن المؤسسة تسَيِّر في خزينتها بنجاعة.

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لتغيرات الخزينة

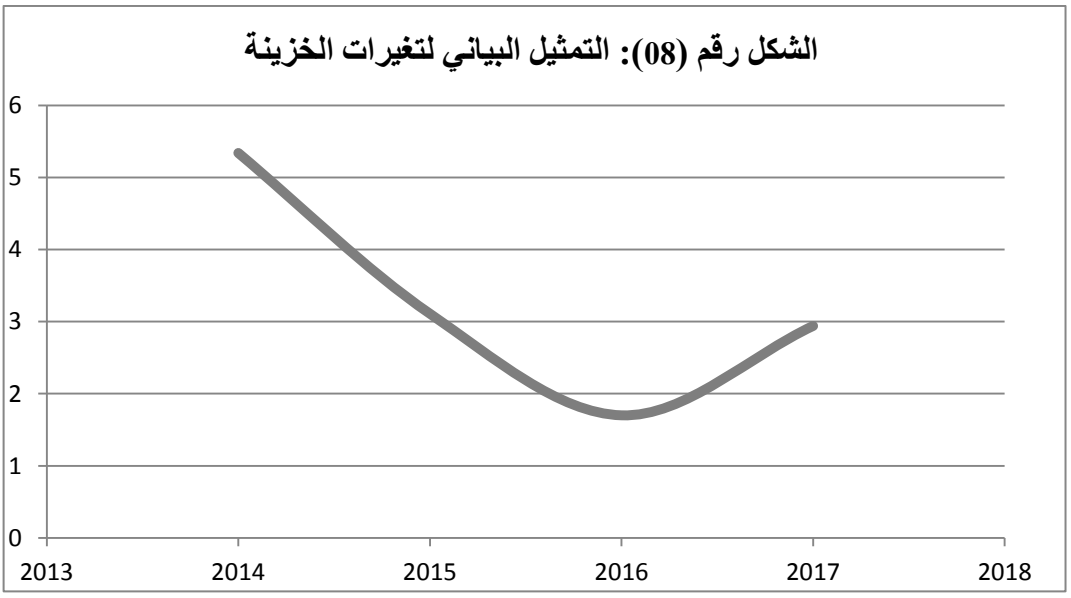

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: تحليل الميزانيات بواسطة النسب المالية

يمكن تتبع تطور نشاط مؤسسة مطاحن مرمورة من خلال مجموعة النسب المالية والمتمثلة في نسب الهيكلة المالية، نسب السيولة، بالإضافة إلى تقييم مردودية المؤسسة.

1-نسب الهيكلة المالية: تنقسم نسب الهيكلة المالية إلى نسب هيكلة الأصول والخصوم ونسب التمويل وسيتم حسابها كالآتي:

1-1-حساب نسب هيكلة الأصول:

الجدول رقم (29): تطور نسب هيكلة الأصول للفترة (2014-2017)

النسب المالية	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة الأصول الثابتة	الأصول الثابتة/مجموع الاصول	55,74	66,93	80,37	78,56
نسبة الأصول المتداولة	الأصول المتداولة/مجموع الأصول	44,26	33,07	19,63	21,44
نسبة القيم الجاهزة	القيم الجاهزة/ مجموع الأصول	23,77	13,41	5,17	9,14
نسبة قيم الاستغلال	قيم الاستغلال/مجموع الاصول	14,65	11,08	7,98	6,8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن الأصول الثابتة لسنة 2014 تقدر بـ 55,74% و ارتفعت إلى 66,93% سنة 2015، و 80,37% في سنة 2016، غير أنها انخفضت إلى 78,56% سنة 2017، أما نسبة الأصول المتداولة فعرفت انخفاضا ثم ارتفعت إلى 21.44% سنة 2017، و يلاحظ أن نسبة القيم الجاهزة انخفضت خلال الفترة (2014-2016) ثم زادت خلال سنة 2017 وقدرت بـ 9.14%، أما بالنسبة لنسب قيم الاستغلال فعرفت انخفاضا مستمرا طوال الفترة (2014- 2017) وهي نسب ضعيفة مما يدل ذلك على أن حركة مخزون المؤسسة محل الدراسة سريعة، وذلك بسبب سرعة بيع منتجاتها، وهذا الأمر إيجابي بالنسبة للمؤسسة كونها ذات طابع تجاري.

1-2-حساب نسب هيكلة الخصوم:

الجدول رقم (30): تطور نسب هيكلة الخصوم للفترة (2014-2017)

النسب المالية	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة الأموال الخاصة	مجموع الأموال الخاصة /مجموع الخصوم	61,40	36,92	30,08	37,11
نسبة الديون طويلة الأجل	الديون طويلة الأجل/مجموع الخصوم	17,18	33,20	48,03	52,06
نسبة الديون قصيرة الأجل	الديون قصيرة الأجل/ مجموع الخصوم	21,42	29,88	21,89	10,83

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) أن نسبة الأموال الخاصة والتي تعبر عن الأموال التي تقوم المؤسسة باستثمارها لكي تزاول نشاطها في إنخفاض حيث كانت تقدر بـ: 61,70% سنة 2014، وانخفضت إلى 36.92% سنة2015 ثم 30,08% سنة 2016، أما في سنة 2017 ارتفعت إلى 37,11%، وهذا راجع لإنخفاض قيمة الإحتياطات، أما بالنسبة لنسب الديون طويلة الأجل فهي في زيادة مستمرة خلال الفترة (2014-2017) وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة على الديون

طويلة الأجل من أجل تمويل مشاريعها، بينما نسبة الديون قصيرة الأجل فهي في إنخفاض طفيف خلال السنوات 2014، 2015،2016 وانخفضت إلى 10,83% سنة 2017، مما يدل على أن المؤسسة لا تلجأ إلى الأموال الأجنبية لكي تمول مشاريعها.

1-3-حساب نسب التمويل:

سيتم حساب نسب التمويل الدائم والذاتي كما يلي:

الجدول رقم (31): حساب نسب التمويل

البيانات	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1,40	1,047	0,97	1,13
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1,10	0,55	0,37	0,47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (31) أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد وموجبة خلال السنوات 2014،2015،2017 وهي نسب جيدة، مما يدل على أن المؤسسة موّلت كل أصولها الثابتة بالأموال الدائمة، إلا أنه سنة في 2016 قدرت نسبة التمويل الدائم بـ: 0,97 وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع خلال هذه السنة أن تمول استخداماتها الثابتة بمواردها الدائمة.

أما ما يلاحظ عن نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة فقدرت سنة 2014 بـ 1,10 وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة بمواردها الخاصة، وانخفضت هذه النسبة في الفترة (2015-2017) مما يعني أن المؤسسة ليست قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة بمواردها الخاصة بحكم أن هذه النسبة اقل من الواحد.

2-تقييم سيولة مؤسسة مطاحن مرمورة:

سيتم تقييم سيولة المؤسسة من خلال حساب نسبة السيولة العامة، ونسبة الخزينة الفورية، نسبة الخزينة النسبية.

2-1-حساب نسبة السيولة العامة: وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (32): تطور نسبة السيولة العامة للفترة (2014-2017)

البيانات	2014	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	99520574,54	76761909,27	64839238,24	69002539,99
الخصوم المتداولة	48163721,73	69361295,98	72308913,71	34874002,37
نسبة السيولة العامة	2,066	1,106	0,896	1,978

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (32) أنه في السنوات 2014، 2015 و2017 كانت نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد أي تجاوزت الحد الأدنى، ومنه يمكن القول أن الأصول المتداولة للمؤسسة غطت الخصوم المتداولة وهو مؤشر جيد، ماعدا في سنة 2016 حيث قدرت بـ 0,896 وذلك أن الأصول المتداولة أصغر من الخصوم المتداولة.

ملاحظة: الخصوم المتداولة هي الديون قصيرة الأجل.

2-2-حساب نسبة الخزينة الفورية: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الخزينة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (33): تطور نسبة الخزينة الفورية للفترة (2014-2017)

البيان	2014	2015	2016	2017
القيم الجاهزة	53448639,78	31126248,56	17066608,88	29430595,31
الخصوم المتداولة	48163721,73	69361295,98	72308913,71	34874002,37
نسبة الخزينة الفورية	1,109	0,448	0,236	0,843

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (33) أن نسب الخزينة الفورية للفترة (2014-2017) هي نسب كبيرة لأن الحد الأدنى يقدر بـ 0,20 والحد الأقصى 0,04، وهذا يدل على أن هناك تعطيل وتجميد في سيولة المؤسسة.

2-3-حساب نسبة الخزينة النسبية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الخزينة النسبية = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (34): تطور نسبة الخزينة النسبية للفترة (2014-2017)

البيان	2014	2015	2016	2017
القيم القابلة للتحقيق	13141634,16	19907671,7	21402583,2	17654856,9
القيم الجاهزة	53448639,78	31126248,56	17066608,88	29430595,31
الخصوم المتداولة	48163721,73	69361295,98	72308913,71	34874002,37
نسبة الخزينة النسبية	1,382	0,735	0,532	1,350

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ في سنتي 2014 و2017 أن نسبة الخزينة النسبية أكبر من الحد الأدنى والذي يقدر بـ 0,75 فالنسب المحققة 1,382 سنة 2014 و1,350 سنة 2017 وعليه فإن هذه الوضعية تعتبر سيئة بالنسبة للمؤسسة من خلال هاتين السنتين، أما في سنتي 2015 و2016 فالنسب المحققة أصغر من الحد الأدنى المذكور سابقا، وبالتالي فالوضعية تعتبر جيدة في سنتي 2015 و2016.

3-تقييم مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة:

لتقييم مردودية المؤسسة يجب حساب ثلاثة أنواع من المردودية والمتمثلة في: مردودية النشاط، المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

3-1-عرض جداول حسابات النتائج: انظر الملاحق رقم (11)، (12)، (13).

الجدول رقم (35): جدول حسابات النتائج للفترة (2014-2015)

البيان	2014	2015
رقم الأعمال	582926846,72	590910556,19
تغير المخزونات من منتجات تامة الصنع وقيد التصنيع	668690,60	-5343557,10
إنتاج السنة	**583595537,32**	**585566999,09**
المشتريات المستهلكة	511926346,55	509041206,97
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	16970127,70	21051646,70
استهلاك السنة	**528896474,25**	**530092853,67**
القيمة المضافة للإستغلال	**54699063,07**	**55474145,42**
أعباء المستخدمين	69645856,87	90677213,49
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	2798883,00	2337961,81
إجمالي فائض الاستغلال	**-17745676,80**	**-37541029,88**
المنتجات العملياتية الأخرى	16437662,40	5125369,17
الأعباء العملياتية الأخرى	1605172,11	4564218,98
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	7621613,76	12229459,75
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	0,00	66652,26
النتيجة العملياتية	**-10534800,27**	**-49142687,18**
المنتوجات المالية	289352,74	0,00
الأعباء المالية	0,00	157556,70
النتيجة المالية	**289352,74**	**-157556,70**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**-10245447,53**	**-49300243,88**
الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية	0,00	0,00
الضرائب المؤجلة من النتائج العادية	161022,66	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	600322552,46	590759020,52
مجموع أعباء الأنشطة العادية	610729022,65	640059264,40
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-10406470,19**	**-49300243,88**
العناصر غير العادية-منتجات	0,00	0,00
العناصر غير العادية – أعباء	0,00	0,00
النتيجة غير العادية	**0,00**	**0,00**
النتيجة الصافية للسنة	**-10406470,19**	**-49300243,88**

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (36): جدول حسابات النتائج للفترة (2016-2017)

البيان	2016	2017
رقم الأعمال خارج الرسم-منتجات الأنشطة الحالية	721581837,93	951412845,70
مبيعات البضائع	12896450,35	15524611,32
مبيعات المنتجات تامة الصنع	708685387,58	925938734,38
مبيعات منتجات أخرى		9949500,00
تغير مخزونات من المنتجات تامة الصنع وقيد التصنيع	-4100763,66	-1969739,99
الإنتاج الثابت		
التنازل بين الوحدات	5589153,10	
	-8950717,50	-7632783,46
إنتاج السنة	**714119509,87**	**941810322,25**
المشتريات المستهلكة	-602274799,55	-795124362,54
المشتريات المستهلكة المواد أولية القمح	-564546240,00	-749020584,00
مشتريات مستهلكة أخرى	-37728559,55	-46102578,54
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-23125332,70	-11356761,39
استهلاك السنة	**-625400132,25**	**-806481123,93**
القيمة المضافة للإستغلال	**88719377,62**	**135329198,32**
أعباء المستخدمين	-97951870,00	-103749978,55
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-1991961,79	-2761125,07
إجمالي فائض الاستغلال	**-11224454,17**	**28818094,70**
المنتجات العملياتية الأخرى	16716187,04	16898637,66
الأعباء العملياتية الأخرى	-3766941,75	-2171029,93
المخصصات الإهتلاكات والمؤونات	-10378649,49	-23127616,94
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	2383146,40	65612,53
النتيجة العملياتية	**-6270711,97**	**20483698,02**
المنتوجات المالية	3546089,01	0,00
الأعباء المالية	0,00	0,00
النتيجة المالية	**3546089,01**	**0,00**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**-2724622,96**	**20483698,02**

الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية	0,00	0,00
الضرائب المؤجلة من النتائج العادية	0,00	3933798,28
مجموع منتجات الأنشطة العادية	736764932,32	958774572,44
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-739489555,28	-934357076,14
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-2724622,96**	**24417496,30**
العناصر غير العادية -منتجات	0,00	0,00
العناصر غير العادية -أعباء	0,00	0,00
النتيجة غير العادية	**0,00**	**0,00**
النتيجة الصافية للسنة	**-2724622,96**	**24417496,30**

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

3-2-حساب مردودية النشاط: وتحسب وفق المؤشرين التاليين:

الهامش الإجمالي للإستغلال = الفائض الإجمالي للإستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

الهامش الصافي (الربحية) = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

الجدول رقم (37): تطور مردودية النشاط للفترة (2014-2017)

البيان	2014	2015	2016	2017
الفائض الإجمالي للإستغلال	-17745676,80	-37541029,88	-11224454,17	28818094,70
النتيجة الصافية	-10406470,19	-49300243,88	-2724622,96	24417496,30
رقم الأعمال	582926846,72	590910556,19	721581837,93	951412845,7
الهامش الإجمالي للإستغلال	**-0,030**	**-0,064**	**-0,016**	**0,030**
الهامش الصافي	**-0,018**	**-0,083**	**-0,004**	**0,026**

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) أن نسبة الهامش الإجمالي للإستغلال للسنوات 2014،2015،2016 هي نسب غير مقبولة، لأن المؤسسة لا يمكنها إشباع الإهتلاكات والمؤونات وتغطية الخسائر، على عكس نسبة الهامش الإجمالي للإستغلال لسنة 2017 والتي قدرت بـ: (0,030) فبإمكانها إشباع كافة الإهتلاكات والمؤونات وتغطية خسائرها، ونسبة الهامش الصافي للفترة (2014-2016) هي نسب غير مقبولة، أما في سنة 2017 فقدرت بـ (0,026).

ملاحظة: النسب تقريبية

3-3-حساب المردودية الاقتصادية: وتحسب وفق مؤشرين هما:

المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للإستغلال / الأصول

المردودية الاقتصادية الصافية = الهامش الربحي x معدل دوران الأصول

= (نتيجة الاستغلال/المبيعات) x (المبيعات / الأصول)

الجدول رقم (38): تطور المردودية الاقتصادية الإجمالية للفترة (2014-2017)

البيان	2014	2015	2016	2017
الفائض الإجمالي للإستغلال	-17745676,80	-37541029,88	-11224454,17	28818094,70
الأصول	224848133,15	232107845,20	330367722,20	321876965,22
المردودية الاقتصادية الإجمالية	**-0,079**	**-0,162**	**-0,034**	**0,089**

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ في الجدول رقم (38) أن نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية للفترة (2014-2016) هي نسب سالبة، وذلك لانخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال، أما في سنة 2017 فارتفعت النسبة إلى 0,089 وهذا يعود إلى ارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال.

الجدول رقم (39): تطور المردودية الاقتصادية الصافية للفترة (2014-2017)

البيان	2014	2015	2016	2017
الهامش الربحي	-0,018	-0,084	-0,009	0,022
معدل دوران الأصول	2,596	2,523	2,162	2,926
المردودية الاقتصادية الصافية	**-0,047**	**-0,212**	**-0,019**	**0,064**

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (39) أن نسبة المردودية الاقتصادية الصافية سالبة للفترة (2014-2016)، ونلاحظ أن هامش الربح غير مقبول، في حين أن معدل دوران الأصول مقبول، ومنه نستنتج أن المؤسسة لم تستطع أن تغطي أصولها بمبيعاتها المحققة، وفي سنة 2017 ارتفع هامش الربح بـ: (0,022) وهذا ما أدى إلى الزيادة في المردودية الاقتصادية الصافية بحيث قدرت بـ(0,064).

3-4-حساب المردودية المالية: تحسب المردودية المالية وفقا للقانون الآتي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم (40): تطور المردودية المالية للفترة (2014-2017)

البيان	2014	2015	2016	2017

النتيجة الصافية	-10406470,19	-49300243,88	-2724622,96	24417496,30
الأموال الخاصة	138055713,79	85681733,90	99390278,44	119439277,38
المردودية المالية	**-0,075**	**-0,575**	**-0,027**	**0,204**

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (40) أن نسبة المردودية المالية للفترة (2014-2016) سالبة، وفي سنة 2017 بلغت نسبتها 0,204، ومنه فالدينار المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0,204 دج كربح.

3-5-حساب أثر الرفع المالي:

بعد ما تم حساب المردوديتين الاقتصادية والمالية، سيتم حساب أثر الرفع المالي، ويحسب وفق للقانون التالي:

أثر الرفع المالي = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

الجدول رقم (41): تطور أثر الرفع المالي للفترة (2014-2017)

البيان	2014	2015	2016	2017
المردودية المالية	-0,075	-0,575	-0,027	0,204
المردودية الاقتصادية(الصافية)	-0,047	-0,212	-0,019	0,064
أثر الرفع المالي	**-0,028**	**-0,363**	**-0,008**	**0,14**

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (41) أن أثر الرفع المالي كان سالبا خلال الفترة (2014-2016)، في حين كان موجبا سنة 2017 والذي قدر بـ (0,14) و هذا يدل على أن المردودية الاقتصادية أكبر من مديونية المؤسسة و عليه فهذه الأخيرة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من الاستدانة.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج وفق الفرضيات

المطلب الأول: تفسير النتائج وفق الفرضية الأولى:

من خلال المعطيات الإحصائية السابقة الذكر والدراسة الميدانية والنتائج المتحصل عليها اتضح لنا أن برنامج التأهيل أثر إيجابا على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة، حيث تبين لنا هذه الدراسة أن:

-في سنتي 2015و 2016 وهي الفترة التي قامت فيها المؤسسة بتبني برنامج التأهيل قدر رأس المال العامل بـ: 7400613,07 ثم انخفض إلى 7469675,96- في سنة 2016، وفي سنة 2017 ارتفع ارتفاع كبير بحيث بلغ 34128537,8 وهذا مؤشر جيد ويدل على أن المؤسسة حققت هامش أمان.

-المؤسسة لديها رصيد موجب طوال الفترة (2014-2017) وهذا يدل على أن المؤسسة تقوم بتسيير خزينتها بنجاعة.

-بعدما كانت نسب الهامش الإجمالي للاستغلال للفترة (2014-2016) غير مقبولة ارتفعت إلى 0,030 سنة 2017، وبالتالي أصبحت المؤسسة تستطيع اشباع اهتلاكاتها ومؤوناتها وتغطية خسائرها.

-للرفع المالي أثر على المؤسسة وهو الفرق بين المردوديتين الاقتصادية والمالية حيث كانت نسبة الرفع المالي سالبة خلال الفترة (2014-2016) لكنها ارتفعت الى 0,14 سنة 2017، وهذا يدل على ان المردودية الاقتصادية أكبر من مديونية المؤسسة.

المطلب الثاني: تفسير النتائج وفق الفرضية الثانية

يبين لنا جدول المخطط التنموي أن طبيعة المشروع الذي تبنته مؤسسة مطاحن مرمورة هو مشروع لم يشمل كافة وظائف المؤسسة بل ركز على الوظيفة الإنتاجية والمتمثلة في انتاج السميد بأنواعه كالسميد الممتاز، السميد العادي وبقايا الطحن، ويعتبر السميد مادة أولية وأساس نشاط المؤسسة، وخصصت أموال لهذا البرنامج التنموي حيث قدرت التكلفة الاجمالية بـ: 150000000 دج أي 15 مليار دينار جزائري.

ويساهم هذا البرنامج في زيادة انتاج المؤسسة والتوفير للأفراد وللمجتمع مستوى معيشي أفضل، وتقديم الخدمات والمنتجات مما تساهم في زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: تفسير النتائج وفق الفرضية الثالثة

ان مطاحن مرمورة من احدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تأقلمت بشكل كبير مع تغيرات البيئة الاقتصادية، وذلك لأنها تبنت برامج التأهيل كالمخطط التنموي الذي بلغت تكلفته الاجمالية 15 مليار دينار جزائري، بحيث ساعدها في زيادة مردوديتها، وبالتالي زيادة قدرتها الإنتاجية والتنافسية مما يمكنها من النمو والتوسع، ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة كالتكتلات الاقتصادية، ثورة المعلوماتية، تحدي الإصلاح الاقتصادي وتحدي التنافسية العالمية.

المطلب الرابع: تفسير النتائج وفق الفرضية الرابعة

من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسة ومعطيات المخطط التنموي نستنتج أن هذه الأخيرة ركزت اهتماماتها على الاستثمارات المادية أكثر كالمباني والمرفقات، معدات الإنتاج ومعدات النقل، بحيث خصصت لمعدات الطحن مبلغ 135421689,94 دج ومبلغ 7749800,16 دج لمعدات النقل والمعالجة والمباني والمرفقات، قدر مجموع المبلغين 143171490 دج وهذه التكلفة أكبر من تكلفة الاستثمارات غير المادية والتي قدرت بـ: 1210411,50 دج.

خلاصة:

تقوم مؤسسة مطاحن مرمورة بإنتاج السميد الممتاز والعادي ولديها نقاط بيع على المستوى المحلي، فلقد حققت مبيعات جيدة خلال الفترة (2014-2017) بحيث شهدت ارتفاع مستمر في رقم الاعمال خلال هذه السنوات، كما لوحظ أن رصيد الخزينة خلال سنة 2014،2015،2016،2017، كان موجبا لكنه انخفض خلال الفترة (2014-2016) ثم شهد زيادة معتبرة سنة 2017، وكذلك رأس المال العامل فلقد حقق رصيد موجب خلال السنوات 2014،2015،2017، مما يدل على ان الأصول الثابتة تم تمويلها بالأموال الدائمة، وبالتالي حققت المؤسسة هامش أمان، غير أنه في سنة 2016 كان رأس المال العامل سالبا، وهذا يعني أنه في هذه السنة لم تستطع المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، أما احتياج رأس المال العامل فكان رصيده سنة 2014،2015،2016، سالب، أي ان المؤسسة بإمكانها تغطية احتياجات الدورة عن طريق موارد الدورة على عكس سنة 2017 الذي حقق رصيدا موجبا، أما بالنسبة للنسب المالية فقد تباينت الآثار، فبعضها سجل تحسنا والبعض الآخر شهدا تراجعا، لكن بالرغم من ذلك فإن مطاحن مرمورة حققت نموا.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعتبر برامج التأهيل الأداة التي وضعتها الجزائر لكي تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النمو والتوسع، والتحسين من قدرتها التنافسية، وتمكينها من مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة ومسايرة المعايير الدولية، بالإضافة الى تمكينها من الانفتاح على الأسواق.

فلقد لعبت برامج التأهيل دور مهم في التحسين من الأداء المالي للمؤسسة، والرفع من مردوديتها سواء الاقتصادية أو المالية، وساعد البرنامج من تجديد معدات الإنتاج مما يسمح بتطوير المنتوج الجزائري.

فالمؤسسة تسعى لتخطي جميع العراقيل التي تواجهها في محيطها، وذلك من خلال تبني برامج التأهيل التي تساعدها في زيادة الإنتاج وتوفير مناصب شغل جديدة، والاستثمار في مشاريع مربحة.

ومنه فان برامج التأهيل لها أثر كبير على أداء المؤسسة ويتمثل في تمكينها من التوسع وتغطية كافة نفقاتها.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

-مؤسسة مطاحن مرمورة تعتمد أكثر على الاستثمارات المادية.

-التأهيل خيار ضروري وحتمي لضمان ديمومة وسيرورة نشاط المؤسسة.

-برامج التأهيل ركزت على الوظيفة الإنتاجية ولم تشمل كافة وظائف المؤسسة.

-توجد متطلبات متعددة لنجاح عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

-تقيم المؤسسة الاقتصادية من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الاقتراحات:

بالاعتماد على تحليل النتائج السابقة فإنه يمكن تقديم جملة من الاقتراحات أهمها:

-عدم الاهتمام فقط بالاستثمارات المادية بل الاهتمام أكثر بالاستثمارات غير المادية أيضا.

-على الدولة الجزائرية وضع برامج تأهيلية تشمل كافة الوظائف.

-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيلها وذلك لزيادة قدرتها التنافسية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: الكتب

❖ باللغة العربية:

1-بدوي ابراهيم, أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2011.

2-حسين حريم، إدارة المنظمات منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

3-حسن أحمد شحاتة ومحمد حسن عوض، قضية المناخ وتحديات العولمة البيئية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي للنشر، 2018.

4-رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2013.

5-سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، 2019.

6-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008.

7-عزيزة بن سمينة، اقتصاد المؤسسة الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

8-عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2004.

9-عادل أحمد حشيش، وسوزى عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2001.

10-عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمد العامة، الجزائر، 2008.

11-غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

12-كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

13-محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى،2000.

14-محمد حسن البرغثي، الثقافة العربية والعولمة دراسة سوسيولوجية للمثقفين العرب، دار الفارس للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى، 2007.

15-ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2010.

16-محمد الناجي الجعفري، التسويق، سلسلة الكتاب الجامعي كلية ودهني الأهلية الجامعية، السودان، الطبعة الثانية، 1998.

17-مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 2008.

18-نور الدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

19-نعيم ابراهيم الظاهر، إدارة العولمة وانواعها، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، لبنان،2009.

20-نادر ادريس التل، اقتصاديات انتقالية دراسات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، دار الكتاب الحديث للنشر التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

21-وليد بن التركي، دور نقل التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

22-العابد هواري، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين أداء الموارد البشرية في الإدارة المحلية دراسة حالة-ولاية أدرار، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر، 2014.

23-إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2016.

24-بوبطرخ نعيمة، الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام (غير منشورة)، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2010.

25-بوشقيفة حميد، الوظيفي التسويقية في المؤسسات الجزائرية-واقع وآفاق-دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة-تيارت ALFET، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إدارة الاعمال (غير منشورة)، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015.

26-بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال – وحدة الدار البيضاء-الجزائر العاصمة، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2012.

27-بوجمعة عويشة، العولمة والترجمة وآثارها الاقتصادية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الترجمة (غير منشورة)، قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات الفنون، جامعة وهران السانيا، 2013.

28-ثريا آدم حسن، التبعية في ظل العولمة، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2005.

29-حشماوي مختارية، تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

30-حجرف مبارك سعود الحجرف، أثر استراتيجية المنظمة في تحسين القدرة التنافسية لدى المصارف التجارية الكويتية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، قسم إدارة الاعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

31-ديانا أيمن راشد حاج حمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2012.

32-ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية-دراسة حالة الجزائر-من الفترة (2000-2010)، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

33-عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016.

34-علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر—بسكرة، الجزائر، 2017.

35-عثامنية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.

36-عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 .

37-عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2009.

38-علاء بسام مهنا، أثر العولمة في التوازن الدولي، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة)، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق،2015.

39-غرداين عبد الواحد، خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

40-غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة-الوادي-غرداية)، أطروحة دكتوراه العلوم (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2016.

41-كعواش حدة وأحمد بهاليل حياة، أثر برامج التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لمطاحن "مرمورة"-قالمة، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسات، قسم علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2012.

42-محمود شحماط، قانون الخوصصة في الجزائر، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهاد دكتوراه في القانون (غير منشورة)، كلية الحقوق-قسنطينة، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2007.

43-مروة فوزي عبد الوارث، العولمة كنظام جديد وأثره على الشركات السياحية فئة 'أ' على منطقة القاهرة الكبرى، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في الدراسات السياحية (غير منشورة)، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنوفية، مصر، 2002.

44-هشام حريز، دور البحث والتطوير في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015.

45-ياسين ساقع، العولمة وأثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية-تسويق (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات

46-بلال شيخي وآخرون، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، الجزائر.

47-بلهادف سامية، بوزيان عثمان، الأسباب التي تعرقل تطور القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عين تموشنت"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 07/06 ديسمبر2017، الجزائر.

48-بريبش السعيد وشبلي دنيا، التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر،10/09 ديسمبر2014، الجزائر.

49-عبد الناصر جردات وآخرون، قراءات في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي،17/15 ديسمبر2012، لبنان.

رابعا: المحاضرات

50-بضياف عبد المالك، محاضرات في مقياس اقتصاد الاستثمار والتنافسية، 2019، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

خامسا: المجلات ومواقع الانترنيت

51 -إيمان الحياري، تعريف المؤسسة الاقتصادية، من الموقع: www.mawdoo3.com (2021/05/19).

52-إبراهيم الناصر، العولمة مقاومة واستثمار، مجلة البيان، الرياض-السعودية، 2005، من الموقع: www.noorbook.com (2021/07/10).

53-أمجد قاسم، العولمة مفهومها، أهدافها، خصائصها، من الموقع: www.arabnationleague.com (2021/07/12).

54-تباتي رزيقة وروابحية عيسى، إشكالية تنمية الصناعة العمومية في الجزائر-دراسة تحليلية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، الجزائر، 2017، من الموقع: www.asjp.cerist.dz (2021/07/01).

55-دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، ص119، من الموقع: www.asjp.cerist.dz (2021/07/01).

56-رنان مختار ومتيجي عمر، دراسة تقييمية للمؤشرات المركبة للعولمة بين منهجية القياس والإجراءات، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 03، الجزائر، 2018، من الموقع: www.asjp.cerist.dz (2021/07/11).

57-رسلان خضور، نادية شبانة، دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 02، الجزائر، 2014، من الموقع: www.asjp.cerist.dz (2021/07/10).

58-زغودي عمر وخضراوي الهادي، أجهزة تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1، الجزائر، 2019، من الموقع: www.asjp.cerist.dz (21/07/2021).

59-صبرينة رماش، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (نظرة سوسيولوجية تحليلية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، الجزائر،2015، من الموقع: www.asjp.cerist.dz (22/06/2021).

60-صخري محمد، العولمة وتأثيرها على الأمن الثقافي والمجتمعي، من الموقع: www.politics-dz.com (2021/07/22).

61-عطاالله ياسين، ظهور المؤسسة الاقتصادية وتطورها تاريخيا، من الموقع : www.cte.univ-setif.dz (2021/06/08).

62-عبد العزيز المنصور العولمة و الخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية العدد الثاني، سوريا 2009، من الموقع : www.damascusuniversity.edu.sy (2021/07/12).

63-فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد/43، بغداد-العراق، 2011، من الموقع: www.jcopolicy.uobaghdad.edu.iq (2021/06/14).

64-لطيفة بهلول، سارة حليمي، عواطف مطرف، استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-التجربة اليابانية نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2020، من الموقع: www.asjp.cerist.dz (2021/07/09).

65-مديحة بخوش، دور تأهيل الموارد البشرية في تأهيل الاقتصاد خدمة لمتطلبات التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد السادس، الجزائر، 2017، من الموقع:www.asjp.cerist.dz (2021/07/09).

66-مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية، من الموقع: www.intesar000.wordpress.com (2021/06/08).

67-مثنى شعلال خلف المزروعي، التأثيرات الجيوبوليتيكية على الوطن العربي، من الموقع: www.almerja.com (2021/07/12).

68-منير بركاني، دوافع وأبعاد العولمة وجوانبها، من الموقع:www.tadwiina.com (2021/07/11).

69-ناصر مراد، سبل مواجهة العولمة الاقتصادية، 2008، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة، من الموقع:www.asjp.cerist.dz (2021/07/11).

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

70-Abdelhak Lamiri, Management de l'information redressement et mise à niveau des entreprises ; Office des publications universitaires ; Alger ; 2eme édition ; 2003.

الملاحق

الملحق رقم (01)

5.3.2- Consistance :

Le programme d'investissement comprend :

- *les investissements matériels,*
- *les investissements immatériels.*

a- Investissements matériels :

a_1- Bâtiments et annexes :

➢ **Unité de production d'Héliopolis :**

Désignation	Planning/ Montant (KDA)
	Année 2011
Renouvellement des locaux	2.000
Renouvellement installation "Réception blés"	600
Renouvellement installation de Nettoyage.	400
Renouvellement installation de Refroidissement.	600
Total	**3.600**

➢ **Unité de production de Bouchegouf :**

Désignation	Planning/ Montant (KDA)
	Année 2012
Renouvellement des locaux	2.000
Renouvellement installation "Réception blés"	900
Renouvellement installation de Nettoyage.	600
Renouvellement installation de Refroidissement.	900
Total	**4.400**

➢ **Entreprise :**

Désignation	Planning/ Montant (KDA)		
	Année 2011	Année 2012	Total
Renouvellement des locaux	2.000	2.000	4.000
Renouvellement installation "Réception blés"	600	900	1.500
Renouvellement installation de Nettoyage.	400	600	1.000
Renouvellement installation de Refroidissement.	600	900	1.500
Total	**3.600**	**4.400**	**8.000**

الملحق رقم (02)

GROUPE SMIDE CONSTANTINE – FILIALE « LES MOULINS DE MERMOURA /SPA – GUELMA »

a_2- Equipements de production :

➢ **Unité de production d'Héliopolis :**

Désignation	Planning/ Montant (KDA)
	Année 2011
• Renouvellement équipements mouture	38.000
• Renouvellement équipements de nettoyage	4.600
• Renouvellement équipements de transport et de conditionnement	3.200
Total	45.900

➢ **Unité de production de Bouchegouf :**

Désignation	Planning/ Montant (KDA)
	Année 2012
• Renouvellement équipements mouture	46.600
• Renouvellement équipements de nettoyage	5.600
• Renouvellement équipements de transport et de conditionnement	3.900
Total	56.100

➢ **Entreprise :**

Désignation	Planning/ Montant (KDA)		
	Année 2011	Année 2012	Total
• Renouvellement équipements mouture	38.100	46.600	84.700
• Renouvellement équipements de nettoyage	4.600	5.600	10.200
• Renouvellement équipements de transport et de conditionnement	3.200	3.900	7.100
Total	45.900	56.100	102.000

a_3-Matériel de transport :

➢ **Unité de production d'Héliopolis :**

Désignation	Nombre	Montant (KDA)	Planning d'acquisition
Camion céréalier "20 tonnes"	01	15.000	2011
Véhicule utilitaire commercial (Boxer- Ivéco)	01	3.000	2011
Total	02	18.000	-

الملحق رقم (03)

GROUPE SMIDE CONSTANTINE – FILIALE « LES MOULINS DE MERMOURA /SPA – GUELMA »

➢ ***Unité de production de Bouchegouf :***

Désignation	*Nombre*	*Montant (KDA)*	*Planning d'acquisition*
Camion céréalier "10 tonnes"	*01*	*9.000*	*2012*
Véhicule utilitaire commercial (Boxer- Ivéco)	*01*	*3.000*	*2012*
Total	***02***	***12.000***	*-*

➢ ***Entreprise :***

Désignation	*Nombre*	*Montant (KDA)*	*Planning d'acquisition*
Camion céréalier "20 tonnes"	*01*	*15.000*	*2011*
Camion céréalier "10 tonnes"	*01*	*9.000*	*2012*
Véhicule utilitaire commercial (Boxer- Ivéco)	*01*	*3.000*	*2011*
Véhicule utilitaire commercial (Boxer- Ivéco)	*01*	*3.000*	*2012*
Total	***04***	***30.000***	*-*

b- Investissements immatériels :

Désignation	*Planning /Montant (KDA)*		
	2011	*2012*	*Total (KDA)*
Procédures de gestion	*2.000*	*-*	*2.000*
Gestion qualité	*-*	*2.000*	*2.000*
Comptabilité analytique	*1.000*	*-*	*1.000*
Gestion production et maintenance par ordinateur	*-*	*5.000*	*5.000*
Total	***3.000***	***7.000***	***10.000***

c- Financement des investissements : Montant global = 150.000 KDA.

Le financement des investissements se fera dans le cadre des mesures externes d'accompagnement du business- plan.

5.3.3- Amélioration des taux d'utilisation des capacités de production :

L'entreprise compte améliorer les taux de trituration et d'extraction comme suit :

الملحق رقم (04)

RAPPORT DE GESTION : Exercice : 2018

VI : Mise en œuvre programme de développement

Point De Situation Sur Le Plan De Développement Validé Par Le CPE En 2012 Arrêté au 31/12/2018

Etat récapitulatif de la mise en œuvre du plan de développement :

Rubrique	N °du contrat Et avenant		Date de la signature	Objet du contrat	Montant en DA	Date de réception équipements	Date de la réception provisoire	Date de validité de la caution (garantie /bonne exécution	Date de réception définitive
Equipement de meunerie	CONTRAT MOLINO	2/FMG /2014	09/04/2014	Equipement de meunerie	39 028 846,95	22/01/2015	28/09/2015	28/10/2017	15/03/20
	CONTRAT BUHLER	FOUR /2014	27/05/2014	Equipement de meunerie	96 392 842,99	1ER EXP 20/03/2016 2eme exp 24/05/2016	27/12/2016	30/03/2018	Février 2019
	S/TOTAL				135 421 689,94				
Moyens de transport et manutention	RENAUAT ALERIE	03 /2014	21/07/2014	Moyens de transport	5 329 000.00	24/08/2014	24/08/2015	-	
	ETB Bouchemelle	Convention du 26/11/2013	11/05/2014	Bache à eau	613 446,00	22/12/2014	22/12/2014	-	
	SNC ECHGHHAL AL ATLASS			Réalisation plate forme	938 340,00	11/05/2015	11/05/2015	-	
Bâtiments et annexes	ETB/TCE FETNACI RAFIK			Réalisation parre terre	547 560,00	25/06/2015	25/06/2015	-	
	ENT.TRAVAUX D'ELECTRICITE			F/PArmoires électrique	1 705 565,16 3 944 889 ,00	25/06/2015 28/12/2016	25/06/2015 28/02/2017	-	
	S/TOTAL				7 749 800,16			-	
Investisse Immatériel	INPED- Boumerdes	DEP/DMIL/ 2013/N°2016	16/12/2013	Formation meunerie	513 600.00	09/07/2014	09/07/2014	-	
	BIG INFORMATIQUE	14/01/2015	03/06/2015	Logiciel de paie Logiciel gestion	194 998.50 501 813.00	03/06/2015 08/03/2016	03/06/2015 08/03/2016	-	
	S/TOTAL				1 210 411.50			-	
TOTAL					149 710 901,60				

الملحق رقم (05)

RAPPORT DE GESTION :

Situation des paiements arrêtée au 31/12/2018 :

Rubrique	Montant prévu DA	contrat	Montant engage DA	Paiement effectue DA			Obse
				Crédit BADR	AUTO Financement	Total	
Equipement de meunerie	102 000 000,00	CONTRAT MOLINO 2/FMG /2014	40 000 000,00	39 028 846,95	-	39 028 846,95	
		CONTRAT BUHLER FOUR /2014	90 000 000,00	96 392 842,99	-	96 392 842,99	
		S/TOTAL	130 000 000,00	135 421 689,94	-	135 421 689,94	
Moyens de transport et manutention	30 000 000,00	RENAUAT ALERIE 03 /2014	5 329 000,00	5 329 000 ,00	-	5 329 000,00	
Bâtiments et annexes	8 000 000,00		7 749 800,16	7 749 800,16	-	7 749 800,16	
Investissement immatériels	10 000 000 ,00	INPED BIG INFORMATIQUE	513 600,00 696 811,50	513 600,00 696 811,50	-	513 600,00 696 811,50	
		S/TOTAL	1 210 411,50	1 210 411 ,50	-	1 210 411 ,50	
Total	150 000 000,00		144 289 211,66	149 710 901,60	-	149 710 901,60	

الملحق رقم (06)

RAPPORT DE GESTION :

U/DA

CIC	Convention BADR	Consommation crédit BADR en DA au 30/06/2017	Ecart	Taux de consommation
Mermoura Guelma	150 000 000,00	149 710 901,60	289 098,40	99,81%

Clôture du dossier de plan de développement 2012 avec l'ANDI de (W. Guelma) et préparation d'un bilan de Décompte Général de Dépense (DGD)

- *le taux de réalisation de plan développement est l'ordre de : 99,81 %*

الملحق رقم (07)

Bilan Actif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >

Identifient Fiscal :099724269079300

Libellé	Note	Brut	Amort/Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIF NON COURATS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	A1	380 915,17	84 116,60	296 798,57	130 141,66
Immobilisations corporelles	A2	238 220 157,23	94 342 965,39	143 877 191,84	102 514 751,52
Immobilisations en cours	A3	11 027 541,43		11 027 541,43	18 395 445,05
Immobilisations financières					
Titres filales					
Titres mise en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilises					
Prets et autres actifs non courants	A4	*144 404,09*		*144 404,09*	*144 404,09*
impôts différés actif	A5				*4 142 796,29*
Groupe d'actifs à externaliser		6 300 593,41	6 300 593,41		
TOTAT ACTIF NON COURANT	A6	256 073 611,33	100 727 675,40	155 345 935,93	125 327 538,61
ACRIF COURANT					
Stocks et encours	A7	*25 727 988,97*		*25 727 988,97*	*32 930 300,60*
Créances et emplois assimilés					
Créances de parafiscalité céréaliere					
Clients	A8	*12 456 205,37*	*4 884 948,71*	*7 571 256,66*	*6 032 511,32*
Groupe et associes					
Autres débiteurs	A9	*8 738 736,01*		*8 738 736,01*	*4 940 411,75*
Impôts et assimilés	A10	*3 597 679,07*		*3 597 679,07*	*2 168 711,69*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	A11	*31 126 248,56*		*31 126 248,56*	*53 448 639,78*
TOTAL ACTIF COURANT	A12	81 646 857,98	4 884 948,71	76 761 909,27	99 520 574,54
TOTAL GENERAL ACTIF	A13	337 720 469,31	105 612 624,11	232 107 845,20	224 848 113,15

الملحق رقم (08)

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Decembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :000724690079300

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Cpital émis	P1	135 000 000,00	135 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves/(Réserves consolidées(1))	P2	21 118 097,07	21 118 097,07
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net /(Résultat net part du groupe (1))	P3	49 300 243,88	-10 406 470,19
Autres capitaux propres-Report à nouveau	P4	21 136 119,29	-7 655 913,09
Autre fonds propres (differences de consolidation)			
Subvention reçues charges,produits compteabilises d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	P5	85 681 733,90	138 055 713,79
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financieres	P6	57 644 385,67	23 724 445,05
Emprunts d'investissement	P7	57 644 385,67	23 724 445,05
Crediteurs financiers -passif non courant			
Autre dettes non courantes			
Dettes ratachées a des participation			
impôts différes passif	P8		*1 069 060,28*
Provisions et produits costatées d'avance	P9	*19 420 429,65*	*13 835 172,30*
Crediteurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANT II	P10	*77 064 815,32*	*38 628 677,63*
PASSIFS COURANTS			
Parafiscalité cerealiere			
fournisseurs et comptes rattachés	P11	*30 908 409,45*	*26 884 335,88*
Opération Groupe	P12	*15 936 332,16*	*15 936 332,16*
Impôts	P13	*3 155 041,93*	*121 137,66*
Autres dettes	P14	*19 361 512,44*	*5 221 916,03*
Trésorie Pssif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III	P15	*69 361 295,98*	*48 163 721,73*
TOTAL GENERAL PASSIF	P16	232 107 845,20	224 848 113,15

(1) a utiliser uniquement pour la présentation d'état financiers consolidés

الملحق رقم (09)

BILAN ACTIF

Exercice clos le 31 DECEMBRE 2017

U.m DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2017	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2017	Montant Net au 31/12/2016
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	255 847,98	658 967,19	753 948,72
Immobilisations corporelles	A1	395 472 782,78	117 335 527,11	248 137 255,67	264 630 131,15
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	24 155 734,93	12 094 141,25	12 061 593,68	12 734 438,53
- Autres immobilisations corporelles	A1.3	288 985 887,85	135 241 385,86	153 744 501,99	169 564 532,62
Immobilisations en cours	A2				
Immobilisations financières	A3				
Titres mis en équivalence [1]					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés – Actif	A3.1	3 933 798,28		3 933 798,28	
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		400 465 800,32	147 591 375,09	252 874 425,23	265 528 483,96
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		22 461 947,53	544 859,78	21 917 087,75	26 370 046,21
- Stocks matières premières et fournitures					
Autres approvisionnements	A4.2				
Créances et emplois assimilés	A5				
Clients	A5.1	17 065 436,98	4 884 948,71	12 180 488,27	9 636 496,89
Groupe et Associés					
Autres débiteurs	A5.2	4 887 984,17		4 887 984,17	10 739 910,66
Impôts	A5.3	586 384,49		586 384,49	1 026 175,60
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
Disponibilités et assimilés	A6				
Placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
Trésorerie active	A6.2	29 430 595,31		29 430 595,31	17 066 608,88
TOTAL ACTIF COURANT (II)		74 432 343,48	5 429 808,49	69 002 539,99	64 839 238,24
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		474 898 143,80	153 021 183,58	321 876 965,22	330 367 722,20

[1] Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (10)

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2017

Um DA

PASSIF	Note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	24 417 496,30	-2 724 622,96
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)		95 021 781,08	102 114 901,40
Liaison Inter Unités			
SITUATION NETTE (TOTAL I)		119 439 277,38	99 390 278,44
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P3	149 710 901,60	145 766 012,60
- Emprunts d'investissement		149 710 901,60	145 766 012,60
- Créditeurs Financiers -passif non courant			
Impôts différés - Passif			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	P4	17 852 783,87	12 902 517,45
- Provisions pour pensions et obligations similaires		16 560 556,85	12 902 517,45
- Autres provisions		1 292 227,02	
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		167 563 685,47	158 668 530,05
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	9 947 078,06	45 082 809,34
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières,			
Opérations Groupe	P8	15 936 332,16	
Impôts exigibles		697 507,33	1 037 107,76
Autres dettes	P9	8 293 084,82	26 188 996,61
Trésorerie Passive (concours bancaires courants - découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		34 874 002,37	72 308 913,71
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		321 876 965,22	330 367 722,20

الملحق رقم (11)

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :09972426907 9300

Libellé		Exercice	Exercice précédant
Chuffre d'affaires	CR1	590 910 556,19	582 926 846,72
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	5 343 557,10	668 690,60
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
PRODUCTION DE L'EXERCICE	CR3	585 566 999,09	583 595 537,32
Achats consommés	CR4	509 041 206,97	511 926 346,55
Services extérieurs et autres consommations	CR5	21 051 646,70	16 970 127,70
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	CR6	530 092 853,67	528 896 474,25
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	CR7	55 474 145,42	54 699 063,07
Charges du personnel	CR8	90 677 213,49	69 645 856,87
Impôts,taxes et versements assimilés	CR9	2 337 961,81	2 798 883,00
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	CR10	-37 541 029,88	-17 745 676,80
Autre produits operationnels	CR11	5 125 369,17	16 437 662,40
Autre charges opérationnelles	CR12	4 564 218,98	1 605 172,11
Dotations aux amortissements et aux provisions	CR13	12 229 459,75	7 621 613,76
Reprise sur pertes de valeur et provisions		66 652,26	
RESULTAT OPERATIONNEL	CR14	-49 142 687,18	-10 534 800,27
Produits financiers	CR15	0,00	289 352,74
Charges financières		157 556,70	
RESULTAT FINANCIER	CR16	-157 556,70	289 352,74
RESULTAT ORDINAIRE AVANT-IMPÔTS	CR17	-49 300 243,88	-10 245 447,53
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	CR18	0,00	0,00
Impôts différés (variation)sur résultats ordinaires	CR19	0,00	161 022,66
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR20	590 759 020,52	600 322 552,46
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR21	640 059 264,40	610 729 022,65
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR22	-49 300 243,88	-10 406 470,19
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CR23	-49 300 243,88	-10 406 470,19
Part dans les resultats nets des sociétés mises en equivalence (1)			
RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'état financiers consolidés			

الملحق رقم (12)

COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)

Période du 1er Janvier 2017 au 31 Décembre 2017

Unité DA

RUBRIQUES	Note	2017	2016
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	951 412 845,70	721 581 837,93
- Ventes de marchandises	CR1.1	15 524 611,32	12 896 450,35
- Ventes produits finis	CR1.2	925 938 734,38	708 685 387,58
- Ventes autres produits	CR1.3	9 949 500,00	
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-1 969 739,99	-4100 763,66
Production immobilisée	CR2A		5 589 153,10
Cession inter-unités	CR3	-7 632 783,46	-8 950 717,50
I – Production de l'exercice		**941 810 322,25**	714 119 509,87
Achats consommés	CR4	-795 124 362,54	-602 274 799,55
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-749 020 584,00	-564 546 240,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-46 102 578,54	-37 728 559,55
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-11 356 761,39	-23 125 332,70
II – Consommation de l'exercice		**-806 481 123,93**	-625 400 132,25
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		**135 329 198,32**	88 719 377,62
Charges de personnel	CR6	-103 749 978,55	-97 951 870,00
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-2 761 125,07	-1 991 961,79
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**28 818 094,70**	**-11 224 454,17**
Autres produits opérationnels	CR8	16 898 637,66	16 716 187,04
Autres charges opérationnelles	CR9	-2 171 029,93	-3 766 941,75
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-23 127 616,94	-10 378 649,49
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	65 612,53	2 383 146,40
V RESULTAT OPERATIONNEL		**20 483 698,02**	**-6 270 711,97**
Produits financiers		0,00	3 546 089,01
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		**0,00**	**3 546 089,01**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**20 483 698,02**	**-2 724 622,96**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

الملحق رقم (13)

Impôts différés (Variations) [1]	CR13	3 933 798,28	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR14	958 774 572,44	736 764 932,32
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR15	-934 357 076,14	-739 489 555,28
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		24 417 496,30	-2724 622,96
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CR16	24 417 496,30	-2724 622,96

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رقم: 138 /ك.ع.إ.ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2021 قالمة، في 2021/05/16

إلى السيّدا مدير مؤسسة مطاحن مرمورة -- قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،

يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطالبة الآتي أسمها:

1- سهيلوي سامية

2- بن مارس إكرم.

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد و تسيير المؤسسات** ، السنة الجامعية: **2021/2020**

عنوان المذكرة:

تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة

دراسة حالة مطاحن مرمورة – قالمة -

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السير المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي
الدكتور: بخاخشة مروان

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Avis Favorable

صابر بن جميل
مدير الإدارة العامة